المحاضرة الاولى : النشأة التاريخية للتنمية .

- **مقدمة :**

قد تبدو التنمية للوهلة الاولي مفهوما تقدميا وساميا بل ومثيرا للقلق والمخاوف ، فمعظم علماء العلوم الاجتماعية ، والمتخصصين في خدمات الرعاية الانسانية يجمعون علي اهميتها وضرورتها ، كما يطالب بها المواطنون في كل من الدول المتقدمة والنامية وهكذا نجد انه من الصعب ان نجد اي خلاف حول اهمية مفهوم التنمية الاجتماعية .

وبداية ، لا بد ان نشير الي ان الجهود المبذولة في مجال التنمية الاجتماعية في كل من الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة قد جاءت نتيجة لفشل التنمية الاقتصادية كوسيلة لتحقيق الحياة المثالية للمواطنين ، ولقد تبين عدم صحة الافتراض القائل بان الوصول الي مستوي افضل من الحياه المادية سوف يؤدي بالتبعية الي الوصول الي حياة اجتماعية افضل ، وقد اكدت خطط التنمية سواء – الخمسية او العشرية فشل هذا الافتراض ، وانتهت هذه الخطط الي فشل تام في معظم تلك الدول .

اما بالنسبه للدول الصناعية المتقدمة ، فان ثمار التنمية الاقتصادية لم يتم توزيعها بصورة عادلة ، فما تزال جيوب الفقر في الدول المتقدمة قائمة ، وهناك زيادة في الشعور بالاغتراب والتشكك والسلوك العدواني وتعاطي المخدرات وجرائم العنف ، وقد ادي ذلك كله الي حاله من الشعور بعدم الامن وهكذا ، يمكن ان نلمس اهمية وضرورة التنمية الاجتماعية في الدول الصناعية المتقدمة ايضا .

- **اولاً : خلفية تاريخية :-**

حاول (ميدجلي) ان يتتبع جذور ونشاة التنمية الاجتماعية ، وذلك في دراسة قيمة له نشرت في عام ١٩٩٤م ، افترض (ميدجلي) ان التنمية الاجتماعية كمفهوم وممارسة منتج بريطاني ، وبالتحديد انشاه مديرو الرعاية الاجتماعية في المستعمرات البريطانية ، وقد اكد ايضا ان السلطات البريطانية قدمت خدمات الرعاية الاجتماعية للمراهقين والمعاقين وكبار السن ، وفئات اخري متعددة .

وطبقا لما ذكره ميدجلي في بحثه فقد اولت الحكومات البريطانية اهتماما بالغا بالتنمية الاقتصادية في المستعمرات اثناء فترة الكساد العظيم ، في اواخر العشرينات واوائل الثلاثينات . وفي عام ١٩٥٤م تبنت الحكومة البريطانية بصورة رسمية مصطلح التنمية الاجتماعية ليشتمل ضمنيا علي كل من الرعاية الاجتماعية التقليدية وتنمية المجتمع .

وفي خلال الستسنات ، والتقطت الامم المتحدة مصطلح التنمية الاجتماعية بالشكل البريطاني للممارسة ، وقامت مفوضية التنمية الاجتماعية المنبثقة عن المجلس الاقتصادي – الاجتماعي للامم المتحدة (ECOSOC) بقيادة الجهود المبذولة لوضع التنمية الاجتماعية ضمن اجندة الدول الاعضاء ، وبخاصة دول العالم الثالث ، وبالاضافة الي ذلك ، فقد دعم معهد بحوث الامم المتحدة للتنمية الاجتماعية (UNRISD) الجهود المبذولة في مجال بحوث ودراسات الابعاد الاجتماعية للتنمية .
وفي مارس عام ١٩٩٥م وفي كوبنهاجن عقد مؤتمر قمة العالم للتنمية الاجتماعية للتعرف علي اهمية التنمية الاجتماعية وتحسين ظروف المعيشة وليضعو اهداف لها اولوية مطلقة وقد بحثت هذه القمة ثلاثه موضوعات :

* استئصال جذور الفقر في العالم .
* زياة العمالة المنتجة في جميع البلدان .
* التكامل الاجتماعي .

- **ثانياً المفهومات المرتبطة بالتنمية : -**

- *** مفهوم النمو *** : GROWTH

النمو ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات علي اختلاف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والحضرية ، وهو مفهوم يستخدم للدلاله علي الزيادة الثابته نسبيا والمستمرة في جانب من جوانب الحياه .

النمو الاقتصادي ECONOMIC GROWTH يستخدم للاشارة الي حدوث زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيق لدولة ما وفي متوسط نصيب الفرد منه مع مرور الزمن .

والنمو ينظر اليه علي انه عملية تلقائية تحدث من غير تدخل من جانب الانسان ، فضلا عن ان النمو يحدث في الغالب عن طريق التطور البطئ والتحول التدريجي .

- ***** مفهوم التطور *** EVOLUTION**

يقصد بالتطور ذلك التغير التدريجي ، ويدل التطور علي الطريقة التي تتغير بها الاشياء من حاله الي اخري ببطئ .

- ويمكن تقسيم التطور الي عدة انواع: -

١. تطور كوني : وهويدل علي العالم والاجرام السماوية مع النشوء الي الارتقاء ثم الفناء .
٢. تطور عضوي : يطلق علي النمو في الكائن الحي ، الذي ياخذ دوره في تطوره تبدأ منذ تكوين الخلية الاولي ثم الجنين فالولادة فالنضوج ثم الوفاه .
٣. تطور عقلي : وما يصحبه من نمو وارتقاء في التفكير والشعور والادراك ثم نضوج ويعتمد ذلك علي القدرات الذهنية والعقلية .

- ***** مفهوم التقدم *** PROGRESS**

هو التحسن الذي يطرأ علي المجتمع الانساني في انتقاله من حاله الفطرية الاولي الي حاله اعظم كمالا .

وقد عرفه (هوبهاوس) انه ظاهرة اجتماعية حضارية وهي نتاج الجهود الاجتماعية ولا يمكن ان تفسر بعوامل لا صلة لها بالحضارة . ويعد الهدف من التقدم غائي ، وعادة ما ينظر الي التقدم كتطلع للمستقبل وفي هذه الحاله لا بد له ان يرتبط بالواقع الاجتماعي وبتحليل الحاضر ، وانتقاء من الماضي .

ويتضمن التقدم صفة خلقية بمعني الاحساس بالمسئولية المشتركة ، وتعد هذه العملية اساسية لتوجيه قوي التغير لخدمة الانسان

- ***** مفهوم التحديث *** MODERNIZATION**

يعد التحديث مصطلح جديد ، فلم يكن متداولا قبل الخمسينات ، فقد بدأ استخدامه في اواخر الخمسينات واوائل الستينات .

والتحديث اذن عملية تتصف بها المجتمعات المتقدمة لصعوبة تطبيق ابعادها ومكوناتها علي المجتمعات المتخلفة .

وذهب ولبرت مور الي ان التحديث : يتضمن احداث تحول شامل في بناء ونظم المجتمع التقليدي الذي لم يصل بعد الي مرحلة المجتمع الحديث Pre-Modern society ويستهدف هذا التحول احلال نموذج التكنولوجيا ونموذج التنظيم الاجتماعي المميز

- ***** مفهوم التغير الاجتماعي *** SOCIAL CHANG**

التغير الاجتماعي صفة اساسية من صفات المجتمع وهي صفة لا يمكن ان تخضع لارادة معينه ، بل هي نتيجه قيادات اجتماعية وعوامل ثقافية واقتصادية وسياسية يتدخل بعضها في بعض ويؤثر بعضها علي البعض .

ويعني ان التغير الاجتماعي ان تغير في البناء الاجتماعي فهو يتضمن الظواهر التي تحدث اثرا في نظم المجتمع وتؤثر في العلاقات بين الناس وفي علاقاتهم بالنظم الاجتماعية القائمة في المجتمع .

ويقسم التغير الي نوعين اساسين هما :
* التغير الكيفي QUALITATIVE ويتم عندما يستحدث عنصر بنائي جديد داخل المجتمع ، مما يتطلب حدوث توافق بقية عناصر المجتمع معه ، كأستحداث نظم جديدة للميكنه الزراعية داخل احدي القري التقليدية .
* التغير الكمي QUANTITATIVE ويحدث عند حدوث نمو او تدهور لبعض العناصر القائمة داخل المجتمع

تنمية المجتمع : COMMUNITY DEVELOPMENT

يعتبر مفهوم تنمية المجتمع المحلي من ابرز المفاهيم التي اثير حولها العديد من الخلط ، وخاصة فيما بينها وبين مفهوم التنمية الاجتماعية .

عرفت الامم المتحدة تنمية المجتمع المحلي : مجموعة المداخل والاساليب الفنية التي تعتمد علي المجتمعات المحلية كوحدات للعمل ، والتي تحاول ان تجمع بين المساعدات الخارجية وبين الجهود الذاتية المحلية المنظمة ، لمحاولة استثارة المبادأة والقيادة في المجتمع المحلي باعتبارها الاداة الرئيسية لاحداث التغيير .

- **ثالثًا مفهوم التنمية :**

تباينت الاراء ووجهات نظر العلماء والمفكرين والباحثين حول تحديد مفهوم التنمية وترجع صعوبة الاتفاق الي اختلاف التوجهات الفكرية والايديولوجية وكذلك اختلاف التخصصات للعلماء والباحثين وبالتالي استخداماتهم وتوظيفهم لهذا المفهوم في تحقيق اهداف معينه .

هناك من يري ان التنمية عملية حضارية متكاملة تعني بدفع كفاءة القوي المنتجه بما ينمي الثروة القومية ويولد الفائض الاقتصادي اللازم للتوسع في التنمية ، كما تعني التنمية بتوفير الخدمات الاساسية للافراد المنتجين للوصول الي مستوي التطور التكنولوجي المطلوب .

وهذا التصور يؤكد علي الاهتمام بالجانب الاقصادي في عمليات التنمية .
وهناك من يري ان التنمية هي التفاعل بين الناس والموارد الطبيعية المتاحة لهم اي استغلال الناس لمواردهم الطبيعية ، فالناس هم هدف عملية التنمية والمفروض من التنمية ان تحقق رفاهيتهم .
وهذا يعني ان عملية التنمية تنصب علي استثمار الناس للامكانات الطبيعية المتاحة لديهم

ويضيف د. محمد الجوهري : ان التنمية : تنطوي علي علي توظيف جهود الكل من اجل صالح الناس خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت في السابق من فرص النمو والتقدم .
فالتنمية ترتبط من حيث اهدافها وتصوراتها وعملياتها بالاطار الايديولوجي للمجتمع ويظهر بوضوح من الاتجاه العام الذي تنطلق منه نظريات التغير الاجتماعي .

- **نستخلص مما سبق ان مفهوم التنمية يتضمن : -**

١. ان جوهر التنمية هو سلسلة متكاملة من عمليات احداث التغيير في الجوانب البنائية والوظيفية .

٢. اسلوب التنمية هو استثمار الموارد البشرية والمادية والتنظيمية الاستثمار الافضل مع تضافر الجهود الحكومية والاهلية في مناخ ديموقراطي لتحقيق الاهداف وزيادة مشاركة كل القوي الاجتماعية في المجتمع .
٣. ان الانسان هو المستهدف من عمليات التنمية ، ـ كما هو وسيلتها لذا فعمليات التنمية تستهدف زيادة فرص الحياه للانسان وتحسينها للافضل .
٤. ان عملية التنمية عملية مجتمعية شاملة تستهدف زيادة الانتاج واتساع مجال الخدمات و انماط السلوك الاجتماعي والقيم السائدة .
٥. عملية التنمية رغم انها عملية تطوير حضاري شاملة هدفها ووسيلتها الانسان ، الا ان التغيرا التي تنجم عن التنمية يجب ان يراعي فيه المحافظة علي التراث (الاصالة والمعاصرة) .
٦. ضرورة وجود سياسة اجتماعية محددة المعالم توجه القائمين علي التنمية الي الغايات المجتمعية بعيدة المدي وكذلك مجالات وقطاعات وميادين العمل واتجاهاته في اطار ايديولوجية المجتمع .
٧. وجود استراتيجية للتنمية تتضمن مجموعه الاهداف الكلية طويلة المدي التي يعتقد انها تشكل تطورا حضاريا شاملا للمجتمع ، مصحوبا بالوسائل الاساسية التي تضمن تحقيق هذه الاهداف مع ترجمة الخطط طويلة المدي الي متوسطة ثم الي قصيرة المدي بما يكفل تحقيق اهداف جزئية علي فترات زمنية قصيرة في مجموعها.
٨. التقويم المستمر لزيادة كفاءة الاجهزة القائمة علي عمليات التنمية من تخطيط وتنفيذ ووضع سياسة .

مفهوم التنمية الاجتماعية :

١ـ من المنظور السياسي :

يراها تعليما احسن وصحة اوفر ومسكنا مناسبا ووسائل اتصال ونقل اكفأ ، وتنوع كبير في السلع والخدمات المتاحة من حيث الكم والزمان والمكان والسعر المناسب والبحث عن المكانة والقوة والنفوذ والكرامة بين الشعوب

٢ـ من المنظور الاقتصادي :

وهي توفير حد ادني من مستوي المعيشة بين الافراد ويحقق الرفاهية الاجتماعية مع خلق اقتصاد قادر علي النمو الذاتي .

٣ـ من المنظور الاجتماعي النفسي :

تراها تحقق التوافق النفسي لافراد المجتمع .

وبالنسبة لمفهوم التنمية الاجتماعية النظري : SOCIAL development ، يعرفه ريتشارد وراد (بانه منهج علمي وواقعي لدراسة وتوجيه نمو المجتمع من النواحي المختلفة مع التركيز علي الجانب الانساني منه ، وذلك بهدف احداث التكامل والترابط بين مكونات المجتمع .

تعريف (وفيق اشرف حسونه) : حيث اشار الي ان التنمية هدف تنموي لعملية ديناميكية تتجسد في اعداد وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الافراد بقدر من الخدمات الاجتماعية والعامة كالتعليم والصحة والاسكان والنقل والمواصلات .، حيث يتيح لهم هذا القدر فرصة المساهمة والمشاركة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي القائم وذلك لتحقيق الاهداف المجتمعية المنشودة .

ويمكن استخلاص اهم العناصر التي توضح الطبيعة الاساسية للتنمية الاجتماعية علي النحو التالي :

١- التنمية الاجتماعية عملية مقصودة وواعية لها منهج اجرائي يقوم علي التحليل العلمي الاجتماعي المنظم ، كما يقوم ايضا علي الممارسة المهنية .

٢- انها عملية تغيير مؤسسي (بنائي) منظم ومخطط تركزعلي التدخل علي مسوي المجتمعات الصغيرة والمجتمعات الكبيرة مع اعطاء اهتمام خاص بالمستوي المؤسسي الاجتماعي .

٣- ان كل الجهود المبذولة تعتمد علي مجموعة معينه من القيم التي تتضمن تصورات شاملة ، وهذه القيم لها شرعيتها ، يجب ان تضفي معني وقيمة علي الممارسة .

ويمكن ان نحدد مفهوم التنمية الاجتماعية اجرائيا فيما يلي :-
١- ان التنمية الاجتماعية عملية تعتمد علي اسلوب التخطيط الاجتماعي .
٢- هناك مجالات متنوعة للتنمية الاجتماعية يتم عن طريقها تنمية العنصر البشري مثل التعليم والصحة والدفاع الاجتماعي .
٣- تتم عملية استثمار العنصر البشري بعد اعداده في النشاط الاجتماعي والاقتصادي بهدف تنمية المجتمع ككل .
٤- يتضح من ذلك ان هناك عائد من الخدمات الاجتماعية يمكن قياسه عن طريق تقييم المدخلات والمخرجات .
٥- يحتاج المجتمع الي استمرارية عملية التنمية الاجتماعية لتاثيرها وتاثرها بالتنمية الاقتصادية .
٦- الهدف النهائي للتنمية الاجتماعية يتركز في احداث تغيرات اجتماعية مرغوبة تلحق ببناء ووظيفة المجتمع وتساهم في تحقيق الاهداف المستقبلية المنشودة .
٧- يعتبر العنصر البشري هو اساس عملية التنمية الاجتماعية

- **التنمية الاجتماعية واشباع الحاجات :**

التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه ، وانها تسعي الي اقامة بناء اجتماعي جديد يمكن عن طريقه اشباع الحاجات الاجتماعية للافراد .

ولتحديدالاحتياجات المجتمعية يمكن الرجوع الي النظم الاجتماعية التي تقوم في المجتمع ، فكل نظام اجتماعي يقوم اساسا حول اشباع او مجموعه من الحاجات الاجتماعية الاساسية للانسان ، وهذه الانظمة التي تنتظم حولها الحاجات الاجتماعية الاساسية هي :

١. النظام الاقتصادي : يشبع حاجة الانسان الي العمل والتملك والانتاج والتوزيع والاستهلاك .
٢. النظام الاسري : يشبع حاجه الانسان الي المحافظة علي النوع واستمرار نوع من العلاقات التي تقوم علي المحبة والتعاون .
٣. النظام الديني : يشبع حاجه الانسان الي الاعتقاد بوجود قوة عليا منظمة للكون وهذا الاعتقاد يمنح الانسان بالطمئنينه
٤. نظام الرعاية الاجتماعية : يشبع حاجة الانسان الي العيش متكيفا مع غيره من الافراد ، ورغبته في ان يكون له دور ايجابي في الجماعات التي ينتمي اليها والمجتمعات التي يعيش في وسطها ، هذا الي جانب انه يشبع حاجه الاشخاص غير الاسوياء الي الرعاية الخاصة حتي يعيشو متوافقين مع الظروف الاجتماعية المحيطة بهم .

المحاضرة الثانية : الاسس النظرية للتنمية الاجتماعية

اولاً : المداخل النظرية للتنمية الاجتماعية :

تعددت الاراء و الافكار التي تحاول تناول المداخل النظرية للتنمية الاجتماعية ، وتحقيق التكامل بينها ويعد من ابرز هؤلاء العلماء و المفكرين ((ساندرز ، ايفن ، روس)) و غيرهم ، ويمكن عرض ابرز المداخل الاساسية لمعالجة قضية التنمية الاجتماعية كما يلي : -

١ـ المدخل التربوي :

يعد هذا المدخل من اقدم المداخل لدي الدوائر العالمية التي تبنت حركة الاصلاح بالمجتمعات الريفية ، والذي اطلق عليها حركة التربية الاساسية و الارشاد الزراعي بالولايات المتحدة الامريكية

وترتكز فلسفة هذا المدخل علي تعليم الكبار ومحو الامية بهدف مساعدة من لم تصل اليهم تلك المساعدة من المؤسسات التعليمية الموجودة ، وذلك لتفهم مشكلات بيئتهم ومعرفه حقوقهم وواجباتهم كموطنين و افراد و لاكساب مجموعه من المعارف والمهارات لتحسين احوالهم تحسيناً مطرداً، ودفعهم للمشاركة بصورة فعالة في النهوض بالمجتمع اقتصاديا و اجتماعيا .

٢ـ المدخل الاقتصادي :

هذا المدخل يركز اصحابه علي ضرورة التركيز علي قضايا الانتاج الاقتصادي خلال عملية تنمية المجتمع ، ويدخل في اطار هذا المدخل عمليات التصنيع الريفي وتطوير الانتاج الزراعي ، وتقوم فلسفة هذا المدخل علي تحسين الظروف الاقتصادي هو المحرك الاول لمكانه التغيرات الموقفية الاخري داخل المجتمع الامر الذي يجعل لكافة هذه المتغيرات ليست الا انعكاسا لتلك الظروف ، ويري انصار هذا المدخل ان معالجة قضية التخلف لا تتم الا بزيادة الدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي .

٣ـ المدخل التكاملي :

ينبثق هذا المدخل من الاعتبارات التالية :-

* ان التكامل الوظيفي لحلقات التخلف يحتم وجود اسلوب تكاملي لمواجهتها .

* ان تعدد الحاجات والمشكلات البشرية والمجتمعية يدعونا الي الاخذ في الاعتبار بها جميعاً عند التخطيط للتنمية .

* ضرورة تطوير صورة من التنسيق بين المساهمة الشعبية والاسهامات الحكومية .

* ان تنمية نظم الحكم المحلي كانساق ديموقراطية في المجتمعات المحلية اساس اول لانطلاق برامج تنمية ناجحة .

وبناءاً علي ما سبق يري انصار هذا الاتجاه ضرورة الاهتمام ببرامج الاصلاح الاقتصادي والصحي والعمراني والتربوي وكافة برامج الرعاية الاجتماعية للفئات النوعية المختلفة .

ثانياً : فلسفة التنمية الاجتماعية :

تقوم فلسفة أي علم على مجموعة الحقائق والركائز التي يقوم عليها هذا العلم وفلسفة التنمية الاجتماعية تقوم على مجموعة الحقائق تعتمد عليها في تحقيق الأهداف المنشودة للمجتمع.

وتتمثل مجموعة هذه الحقائق في الآتي:

١. إن الإنسان هو هدف التنمية .
٢. احترام كرامة الفرد

٣. والإيمان بقدرة الفرد والجماعة على تحقيق مستوى معيشي أفضل.
٤. محور التنمية هو شخصية الفرد ذاته وشخصية المجتمع من جميع النواحي فالتنمية عملية متكاملة.
٥. إن المشاركة هي السلوك الحقيقي الديمقراطية – المشاركة في الحكم وفي العمل وفي تغيير الاتجاهات وهى أساس التنمية الاجتماعية الشاملة.
٦. الاعتماد على النفس كوسيلة للتعبير عن إيمان الفرد بنفسه وبالمجتمع الذي يعيش فيه بل وفي التعبير عن إرادة التعبير.
٧. تؤمن التنمية الاجتماعية بأن المجتمع بناء وكيان اجتماعي يتكون من عناصر وأجزاء ونظم متماسكة ومترابطة وأن أي خلل في أي جزء منه يؤثر في الأجزاء الأخرى.
٨. إن أهداف ومبادئ التنمية تتبع أساسا من مبادئ وأهداف الأديان السماوية بل وتعتبر واحدة – في احترام وكرامة الإنسان والالتزام يفيد التكامل الاقتصادي.

ثالثاً : مقومات التنمية الاجتماعية :

عملية التنمية الاجتماعية لا يتحقق لها مقومات النجاح ما لم تستجمع العناصر الثلاثة وهي تتمثل في :

- التغيير البنائي - الدفعة القوية - الاستراتيجية الملائمة

١ - التغيير البنائي :-

يقصد بالتغيير البنائي ، ذلك النوع من التغيير الذي يستلزم ظهور ادوار ومنظمات اجتماعية تختلف اختلاف نوعياً عن الادارة والتنظيمات القائمة في المجتمع وينقص هذا النوع من التغيير حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع ، والتغيير البنائي هو الذي يرتبط بالتنمية الشاملة .

٢ - الدفعة القوية : -

لا بد لخروج المجتمعات من التخلف من حدوث دفعة قوية وربما سلسلة من الدفعات يتسني التغلب بمقتضاها الخروج من حالة الركود .

وقد اقسمت الاراء حول اهمية الدفعة القوية في المجال الاجتماعي :
- يري البعض ان الدفعة القوية للتنمية الاجتماعية لا ضرورة لها في المراحل الاولي للتنمية ويرجع ذلك الي ان : الدول النامية لا تستطيع ان تتحمل عبئ الانفاق علي التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولذا تؤيد التركيز علي التنمية الاقتصادية .
- ويري فريق اخر اهمية برامج التنمية الاجتماعية بحيث توجه الي البرامج التي لها تاثير مباشر علي زيادة الكفاءة الانتاجية مثل تنمية المجتمع المحلي والصحة الوقائية .
- ويري فريق ثالث ان الدفعة القوية لبرامج التنمية لها تاثير ضار علي برامج التنمية الاقتصادية ، فالتوسع في زيادة التعليم مثلا ئؤدي الي زيادة عدد الخريجين والي زيادة الايدي العاملة غير الماهرة

٣-الاستراتيجية الملائمة : -

ويقصد بها الاطار العام التي تضعها السياسة الانمائية في الانتقال من حالة التخلف الي حالة النمو الذاتي ومن مستلزمات السياسة الاجتماعية السليمة ان تكون هناك خططا استراتيجية تساعد علي تعيين الاهداف الكبري والمعالم الرئيسية ، اما الخطط التكتيكية فانها تنشأ لمواجهة المواقف العملية والتصرف في هذه المواقف سواء كانت متوقعة او غير متوقعة تصرفاً سليماً ، وينبغي ان تقوم استراتيجية التخطيط للتنمية الاجتماعية علي اساس التكامل والتوازن بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية **وتتوقف الاستراتيجية على العديد من الاعتبارات اهمها :-**

أ. الظروف والاوضاع السائدة .
ب. طبيعة النظام الاقتصادي .
ج. نوعية التركيب الطبقي للسكان .

رابعاً : مبادئ التنمية الاجتماعية :

المقصود بالمبدأ :- المبدأ قاعدة أساسية له صفة العمومية يصل إليه الإنسان عن طريق المعرفة التجربة القياس.

يمكن أن نلخص مبادئ التنمية فيما يلي:

- ❖ إشراك أعضاء البيئة المحلية في التفكير والعمل لوضع تنفيذ البرامج الرامية إلى النهوض.
- ❖ تكامل مشروعات الخدمات والتنسيق بين أعمالها بحيث لاتصبح متكررة أو متضادة.
- ❖ مبدأ الوصول إلى نتائج مادية محسوسة.
- ❖ مبدأ الإعتماد على الموارد المحلية.
- ❖ مبدأ تحديد الأحتياجات.

خامساً : اهداف التنمية الاجتماعية :

يحقق المجتمع أهدافه للتنمية الاجتماعية في ضوء استراتيجية شاملة ترتكز على إيدلوجية إجتماعية واضحة ويتحدد أهداف التنمية الاجتماعية في الآتي:

الهدف الرئيسي للتنمية الاجتماعية :

الهدف الرئيسي للتنمية الاجتماعية هو تحسين نوعية الحياة في مختلف النشاطات البشرية من خلال إحداث التغيرات الاجتماعية التي تساهم في تحقيق التوازن بين الجانب المادي والبشري .

يمكن تحقيق الهدف الرئيسي إلى مجموعة أهدف فرعية وهي :

١/ إحداث تغيير في البناء الاجتماعي للمجتمع ووظائفه ويشتمل هذا التغيير على أنماط العلاقات الاجتماعية والنظم والمعايير والقيم التي تؤثر في سلوك الأفراد وتحدد أدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها.

٢/ معالجة المشكلات الاجتماعية الناتجة عن التغيير والمتصلة به.

٣/ إشباع الاحتياجات الاجتماعية لأفراد المجتمع بمفهومها الشامل من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة [تعليم – صحة – إسكان – ثقافة –رعاية اجتماعية – تنشئه اجتماعية]

والحاجات الاجتماعية تتحدد في :

- ❖ الحاجه الى العمل والتملك والاستهلاك . -
- ❖ الحاجه الى العيش في مناخ أسرة مستقر فيه الاطمئنان والحب والتفاهم .
- ❖ الحاجة الى الحماية الاجتماعية وضمان الحقوق الأساسية.
- ❖ الحاجة الى وجود قوة تتمثل في الضبط الاجتماعي الذي يحقق الطمأنينة .
- ❖ الحاجة الى التعلم .
- ❖ الحاجه الى الاستمتاع بصحة جيدة . الحاجة للأبتكار والابداع.
- ❖ الحاجة للرعاية الاجتماعية للفئات الخاصة .

٤/ تزويد أفراد المجتمع بالمعرفة والمهارات والقدرات التي تساعدهم على تحسين مستويات المعيشة

٥/ تقديم الخدمات لأفراد المجتمع لتحسين نوعية الحياة.

٦/ إتاحة الفرصة لأفراد المجتمع للمشاركة الفعلية في توجية التنمية الاجتماعية وتنفيذ برامجها .

حدد مؤتمر وزارة الشئون الاجتماعية في افريقيا والذي انعقد في القاهرة في عام ١٩٦٧ أهداف التنمية الاجتماعية **وفقا لمجالاتها على النحو التالى :**

أولا : التعليم.

١- محو الأمية . ٢- ثقل وتحسين التعليم. ٣- رفع مستوى التعليم المهني والعام على جميع المستويات

ثانيا: العمالة.

١- ضمان حق كل مواطن في إيجاد عمل. ٢- القضاء على البطالة . توفير الظروف والامكانيات الملائمة للعمل.

ثالثا : الصحة .

١- النهوض بالمستوى الصحي. ٢- توفير الإمكانيات الصحية اللازمة لسد احتياجات السكان من الجانب الصحي.

رابعا: الإسكان .

١- النهوض بالظروف السكنية والعمل على إنشاء المساكن الاقتصادية لفئات ذوي الدخل المحدود.

المحاضرة الثالثة : معوقات التنمية الاجتماعية

١- مفهوم معوقات التنمية الاجتماعية :

تعد التنميه الاجتماعية عنصراً هاماً في عملية التنميه القوميه الشاملة وليست عاملاً ثانوياً مكملاً لها ، وهي ليست مجرد احداث تغييرات في الهياكل الاقتصاديه والاجتماعيه ، بل تعديلاً جوهرياً للمجتمع ، وهناك ضروره ملحه للوقوف على التحديات والمعوقات التي تقف حجر عثرة في سبيل تحقيق التنميه الاجتماعيه ، بل ان ازالة هذه العقبات يعتبر شرطاً ضرورياً لتحقيقها وكفالة استمرارها وضمان فاعليتها.

كما أن المفهوم اللغوي لمصطلح معوق هو : الشيء الذي يقف في الطريق او يعترضه ، كما يحدد مفهوم المعوقات بانها بعض الاشياء التي تقف في الطريق وتمنع الفعل او الحركة او النجاح

ويمكن تحديد المفهوم المعنى للمعوقات وفقاً للاراء التاليه:

١. المعوقات هي المشكلات وهي بذالك الشي الضار وظيفياً وبنائياً ، وتقف حائلاً امام اشباع الاحتياجات الانسانيه الاساسيه.
٢. المعوقات هي الصعوبات او العوائق التي تقف اما العمل.
٣. المعوقات هي التحديات وهي المشكلات المزعجه وبماء على ما سبق من الاراء يمكننا ان نحدد المعوقات بانها" الصعوبات او العراقيل التي تحول دون تحقيق الهدف والتي تعترض العمل ، وتحول دون تحقيق تقدمه .

- ❖ الاتجاهات النظرية لمعوقات التنمية الاجتماعية

تعددت الآراء التي تحاول منها تحديد معوقات التنمية الاجتماعية ويمكن عرض أهم هذه الآراء والاتجاهات وفقاً لمحور ارتكازها بما يلي:-

- **أولا: التركيز على المعوقات الفنية للتنمية:**

(أ) يحددEugen pusic أهم المعوقات الفنية في:

- ✓ مشكلة نقص المعلومات
- ✓ مشكلة ترجمة الأغراض الى أشياء مادية ملموسة
- ✓ مشكلة تحديد الأولويات بأساليب عملية وموضوعية
- ✓ مشكلة التعرف على وجهات النظر المختلفة جول الأهداف المراد تحقيقها وحتى المستوى التجريدي، فهناك اختلافات واضحة بين السلطات حول الأغراض ومنها : الحرية والعدالة والديمقراطية
- ✓ مشكلات أساليب وطرق القياس – مشكلة تحديد الاحتمالات
- ✓ مشكلة تحديد الطرق والاساليب المناسبة للعمل .
- ✓ التنمية غير المتوازنة بين المناطق المختلفة (الحضرية و الريفية و الصحراوية والمستحدثة....) وبالطبع هده المشكلات تختلف باختلاف البيئة الطبيعة و الاجتماعية و الاقتصادية .

- وقد حدد NIEUWENHUIJZE هذه المعوقات الفنية في :-

- ✓ الجوانب الطبيعية المادية للتنمية .
- ✓ قضية من يتحكم في تحقيق اهداف التنمية
- ✓ مشكلة تحديد المفهومات النظرية للتنمية
- ✓ مشكلة التقويم والتغذية المرتدة
- ✓ وقد حدد هذه المشكلة من نتائج دراسة حالة لمشكلات التنمية في الشرق الاوسط .

- **ثانياً : التركيز على المعوقات الادارية للتنمية :-**

- ✓ تحدد elizabath المشكلات التي تواجه الاداريين في تحديد برامج وخدمات تنمية المجتمع وهي:-
  - تعدد الاهداف وتشابكها .
  - تعدد احتياجات ومشكلات اعضاء المجتمع.
  - الخدمات المباشرة وغير المباشرة .
  - التكاليف للخدمات التي تقدم للمجتمع (تكلفة الموارد- الخدمات – المعلومات .

ويحدد الدكتور كمال اغا هذه المعوقات الادارية بما يلي :

- ❖ عدم الالتزام استراتيجية محددة ومستقرة .
- ❖ التطبيق غير الذكي للنماذج التنموية التي نجحت في مجتمعات اخري .
- ❖ عدم الالتزام بالمدخل التكاملي في تحقيق التنمية .
- ❖ عدم الالتزام بالتخطيط العلمي .
- ❖ تجاهل المشاركة الشعبية .
- ❖ عدم توفر نسق كفئ للمعلومات .
- ❖ إنشاء مشروعات جديدة دون تشغيل لكل طاقات المجتمع .
- ❖ الاهتمام بالإنفاق كهدف وليس بتحقيق الهدف منه .
- ❖ تأخير التنفيذ وما يترتب عليه من تعقيدات متعددة

ثالثاً : التركيز على المعوقات الاجتماعية :

(أ) يحدد هوبهاوس المعوقات الاجتماعية بما يلي :-

- ❖ المشكلات الاقتصادية .
- ❖ التنافس وعدم الانسجام بين مكونات النسق الاجتماعي .

الخوف

- ❖ القيم والعادات والتقاليد الجامدة والمتخلفة
- ❖ نقص الكفاءات والقيادات ذات القدرات الابتكارية .

(ب) وقد حدد الدكتور «صلاح العبد» هذه المعوقات في :-

- ❖ التحديات السكانية .
- ❖ تحديات اجتماعية تتمثل في العادات والتقاليد والقيم الموروثة .
- ❖ مشكلات الهجرة العشوائية من الريف الى المدن .
- ❖ انتشار الامية وارتفاع نسبتها .
- ❖ النظر بعين الشك والحذر تجاه السلطات الحكومية .
- ❖ تردي المستوى الصحي
- ❖ ضعف الشعور بالمسئولية الايجابية
- ❖ عجز التعليم عن استيعاب جميع الاطفال تحت سن العمل

(ج) (أ) قد حدد د\ عبد المنعم شوقي المعوقات الاجتماعية فيما يلي :

- ❖ خوف الناس من المخاطرة .
- ❖ عدم اتفاق ما هو جديد مع احتياجات الاهالي .
- ❖ عدم اتفاق كل ما هو جديد مع القيم والتقاليد المرغوبة في المجتمع .
- ❖ تضارب فئات بعض مصالح المجتمع مع الاتجاه الجديد .
- ❖ فقر الشعب وجهلة .
- ❖ ارتباط بعض القيم والعادات بكثير من الخرافات والخزعبلات

٣- إطار تحليلي لمعوقات التنمية الاجتماعية :

- ***أولا المعوقات الديموجرافية :-***

يعتبر مصطلح Demography اصطلاح يوناني مكون من مقطعين

الاول Demosبمعنى الناس ، والثاني Graphien أي الكتابة وليس يشير المصطلح الى الكتابة عن الناس ، وذلك في اهم الجوانب المتعلقة بهم وبأساليب حياتهم من النواحي :-

١ - حجم السكان :-

وهو مجموعه السكان او عدد الافراد في مكان معين وفي وقت محدد والتركيز على التعرف على ما يطرأ على هذا الحجم من تغير بالنقص او بالزيادة وآثار انعكاسات هذا التغير في ارتباطها بالحقائق المتعلقة بتوزيع السكان على الاماكن المختلفة الريفية والحضرية والصحراوية داخل حدود المجتمع والتي يمكن ان تفيد في تحديد نوعية المشروعات الانتاجية والحجم والخدمات التي تناسب حجم السكان .

٢ - تركيب السكان :

لكي نفهم تركيب أي مجتمع يجب ان يتوافر لدينا البيانات الكافية عن السكان لهذا المجتمع كمورد بشري وكافه خصائصهم التي يمكن اخضاعها للقياس .

ويمثل العامل الديموجرافي تحدياً هاماً لجهود التنمية في البلدان النامية نظراً لان التزايد والنمو السكاني بمعدلات سريعة متزايدة في معظم البلدان وخاصة في القطاعات الريفية والتي تمثل كثافة سكانية عالية وانفجار سكاني يلقى اثر الزيادة في الانتاج والدخل ، فلا يجني ثمار الجهود المبذولة في المجالات المختلفة ومن المعروف ان هناك علاقة تأثير متبادل بين زيادة السكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فالحد من الزيادة السكانية يدعم جهود التنمية في رفع المستوى العام للمعيشة ، مما يؤكد اهمية وضرورة جعل السياسة السكانية جزءاً مكملاً لخطط التنمية الشاملة لان أي زيادة سكانية مرتفعة سوف تبتلع اولاً بأول عوائد جهود التنمية بحيث لا تتحقق التنمية المطلوبة وترجع عوامل ارتفاع معدلات المواليد الى:-

- ❖ الزواج المبكر وخاصة بالنسبة للإناث.
- ❖ سيادة الانتاج الزراعي الذي يعتمد على العمل اليدوي
- ❖ التأثر بالعادات والتقاليد والقيم الموروثة والتي تمثل الرغبة في انجاب الذكور .

والتغلب على العامل الديموجرافي كمعوق للتنمية بهذه الدول يتوقف على :-

- ❖ مدى نجاح برامج خفض الزيادة السكانية ، مما يؤكد ضرورة جعل السياسة السكانية جزءاً مكملاً لخطط التنمية القومية .
- ❖ مدى توافر خطط سليمة تستهدف تحقيق الاستخدام الامثل للموارد البشرية وتنميتها بتلك الدول المتخلفة وذلك باعتبار هذه الموارد اكثرها وفر بها عن الموارد المادية .

ثانياً : المعوقات الثقافية :-

يعتمد التخطيط للتنمية على دراسة البناء الاجتماعي لأي مجتمع من المجتمعات قبل التخطيط لمشروعات وبرامج التنمية حيث ان معظم المشروعات التي تفشل كان سببها جهل الباحثين بثقافة المجتمع لان المشروع الذي قد يصلح لمجتمع ما ليس بالضرورة يصلح لمجتمع اخر ويرجع «فوستر» فشل مشروعات التنمية الى عاملين اساسيين هما

- ❖ جهل المخططين والمشتغلين بالتنمية وعدم وعيهم بالثقافة السائدة في المجتمع الذي تطبق فيه تلك المشروعات .
- ❖ العراقيل التي يضعها اعضاء المجتمع انفسهم امام بعض المشروعات نتيجة لتعارضها مع ثقافاتهم .

ومن أهم المعوقات الثقافية : -

١ - القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع :

تلعب القيم الاجتماعية دوراً هاماً في تكوين البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي لأي مجتمع من المجتمعات باعتبارها الاطار المرجعي للسلوك الفردي والقوة الدافعة للسلوك الجمعي وهذه القيم هي في الغالب نتاج لخبرات تاريخية وموروثات اجتماعية وثقافية تناقلتها الاجيال .

وهناك قيم ايجابية تساعد على نجاح برامج ومشروعات التنمية كالتماسك بين الاسرة الواحدة والذي يرجع الى طبيعة العمل الزراعي _الذي يتطلب تعاون الاسرة وكذلك التعاون واحترام كبار السن الا ان هناك قيم سلبية تلعب دوراً اساسيا في عرقلة برامج ومشروعات التنمية منها استثمار الريفي لأمواله في شراء ارض للحصول على مكانه اجتماعية معينه وعدم استثمارها في الاوعية الادخارية بالبنوك مما يؤثر على الناحية الاقتصادية .

٢ـ العادات والتقاليد :-

تتضح قوة التقاليد والتمسك بالقديم خاصة في المجتمعات التقليدية الريفية عنها في المجتمعات الحضرية .

فترتبط التقاليد السائدة بالاتجاه نحو القدرية أي الايمان بالقضاء والقدر والذي يعد معوق للتنمية والتغيير في المجتمعات الريفية

رابعاً : مشاكل الهجرة من الريف الى المدن :-

ترتبط الهجرة عادة بالنهضة الصناعية بالمدن وارتفاع مستوى الحياه الحضرية وينتج عنها بعض المشاكل للمجتمع الريفي مثل العمل على نقص الايدي العاملة التي تعمل في الزراعة ، بالإضافة الى هجرة القيادات المتعلمة لمجتمعها الريفي مما يفقد هذه المجتمعات عناصرها الاكثر صلاحية ومقدرة على الارتقاء بمستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية .

خامساً : معوقات مرتبطة بالقيادات الشعبية :

ان نجاح أي برنامج يهدف لتنمية المجتمع لا يعتمد على نمو الموارد المادية فحسب ، بل يعتمد ايضا على نمو المهارات بين الافراد ومشاركة المجتمع بأكمله في عملية التنمية ، فوعي الافراد بمشاكل المجتمع وتحمسهم لحلها بالجهود الذاتية يحملهم على التصدي لأي مقاومة داخلية ولا يمكن تحقيق ذلك الا بتنمية وتدريب واعداد قيادات محلية ناضجة وواعية تقود عملية التنمية محلياً

سادساً : المعوقات الادايةوالتخطيطية :-

وتتمثل في :- (المعوقات الادارية)

* تخلف الاجهزة الادارية الموجودة في المجتمع واهم سمات هذا التخلف :-

- ❖ تعقد الاجراءات وتفشي الروتين .
- ❖ البطيء الشديد في اصدار القرارات وتناقض بعضها البعض .
- ❖ انتشار اللامبالاة والسلبية وسياسة الانامليةَ .
- ❖ **سيطرة العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية وانجازاته**

اما المعوقات التخطيطية فتتمثل في :-

١ـعدم التكامل فى خطة التنمية .

بمعنى عدم التوازن بين مختلف قطاعات ومجالات التنمية .

٢ـتجاهل المشاركة الشعبية في جهود التنمية :

التنمية تقوم على الجهود الشعبية والحكومية ومن الخطورة ان تسير التنمية بالاعتماد على الجهود الحكومية وحدها ومن الاهمية بمكان ان تشارك الاهالي في وضع وتنفيذ الخطة ، كما ان مشاركة المواطنين في جهود التنمية يعتبر قمة الممارسة الديموقراطية للحرية يحتاجها السياسي والاجتماعي وهو جوهر عملية التنمية.

٣ـ سوء التخطيط كمعوق للتنمية ويتمثل في :

- ❖ عدم وضوح الهدف من التخطيط
- ❖ عدم الدقة في اختيار الوسائل المحققه للاهداف .
- ❖ عدم التنسيق بين الجهات العاملة في مجالات التخطيط المختلفة
- ❖ عدم توافر الاجهزة المسئولة عن الدراسات والبحوث والاحصاء

٤ـ نقص الوعي التخطيطي التنموي :

يعتبر التخطيط للتنمية عملية فنية وعلمية في نفس الوقت ويستلزم ذلك ان يكون القائمون عليها على درجة كبيرة من الوعي لتقبل المسميات الجديدة في المجتمع ويعتبر نقص هذا الوعي معوقاً اساسياً للتنمية

٥ـ النماذج الداخلية :

تشكل النماذج التي تستمد منها نوعية الاهداف معوقا هاما ، اذ ان معظمها نشأ في ثقافات مختلفة عن ثقافة المجتمع الذي خطط لتنميته ، وبالرغم من هذه المشاكل نجد ان عملية هذه النماذج امراً لا مفر منه والمهم هنا هو تطويرها وتطويعها لما يلائم البيئة والثقافة في المجتمع الجديد وهو امر حيوي وهام لبقاء هذه النماذج ونموها .

المعوقات الاجتماعية للتنمية :

وقد حدد د ـ عبد المنعم شوقي معوقات التنمية:

١. خوف الناس من المخاطرة .
٢. عدم أتفاق ماهو جديد مع أحتياجات الأهالي.
٣. عدم اتفاق كل ماهو جديد مع القيم والتقاليد المرغبه في المجتمع .
٤. تضارب مصلحة بعض فئات المجتمع مع الأتجاه الجديد.
٥. فقر الشعب وجهله.
٦. سلطة بعض فئات المجتمع على الفئات الأخرى.

أطار تحليلي للمعوقات الاجتماعية :

تتعدد المشكلات الأساسية التي قد تعترض أو تعوق برامج التنمية الاجتماعية ومن هذه الجوانب السمات الاجتماعية التالية :

١. التواكلية والسلبية : وخاصة فيما يتعلق باتجاه المواطنين نحو الاهتمام بشوؤن مجتمعهم وهذه السمات تتعارض مع ما تتطلبه مقتضيات التنمية الاقتصادية من ايجابية ومن تحمل المسؤولية .
٢. الشعور بالعجز : وهذه المشكلة يمكن ملاحظتها في الدول المتخلفة .
٣. إحتقار العمل اليدوي : وهذا يؤدي بدوره كل من يستطيع الابتعاد عن العمل اليدوي وهذا لا يتفق مع متطلبات التنمية الاقتصادية .
٤. الأدخار بعيدا عن عن أوعية الأدخار العامة : وهذا اللون من الادخار لايسمح باستخدام المدخرات في الاستثمارات الانتاجية الجديدة في مرحلة التنمية .
٥. أنتشار الأمية : غالبية وسائل الارشاد الزراعي والوصول بالتقدم العلمي الى جماهير الزراعيين تعتمد على الكلمة المكتوبة ولهذا فأنتشار الامية يزيد من تكاليف الأنتاج نتيجة للألتجاء الى وسائل أكثر تكلفة لتوصيل المعلومات بطرق تتناسب مع الأميين

المحاضرة الرابعة : الابعاد الاجتماعية للتنمية الاقتصادية

- مقدمة .

تعاني العديد من الدول النامية من عدم وجود خطة قومية يتكامل فيها التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ، كما تفتقر الانشطة القومية الي التنسيق فيما بينها ، وعلي ذلك فان التخطيط المتكامل امر حتمي لاية دولة نامية تسعي للخروج من مازق التخلف او تعمل علي مقاومة الانغماس فيه ، وبذلك تكون تنمية المجتمع ضرورة اجتماعية لضمان تحقيق التكامل والتنسيق واحداث التغير الاجتماعي والاقتصادي اللازم لبناء المجتمع .

والعمل التنموي يستلزم ضرورة التعاون والتنسيق بين الفئتين في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية لمقابلة حاجات المجتمع المحلي فتسير مجهوداتهم في تكامل وتنسيق مع خطة التنمية القومية للدولة وتصبح برامج التنمية مكملة ومعضده لبعضها البعض

-: اولاً : التنمية الاقتصادية ❖

التنمية كمفهوم يتضمن الجانبين الاقتصادي والاجتماعي وهما متداخلان بحيث يصعب الفصل بينهما وذلك لأننا حين نرفع المستوي التعليمي والصحي والثقافي للموطنين ، فأننا نعمل في الوقت نفسه علي تحقيق مستوي اعلي من الكفاية البشرية ، وهذا يعني زيادة الانتاج والدخل والاستهلاك وهذه الزيادة بدورها تتطلب مزيد من الخدمات الاجتماعية .

economic growth : النمو الاقتصادي .

مفهوم النمو الاقتصادي يتطلب ضرورة زيادة معدل نمو الدخل القومي في المجتمع عن معدل النمو السكاني فيه . والنمو الاقتصادي يقصد به تحقيق معدل مرتفع في كل من الدخل القومي والدخل الفردي الحقيقي بما يحقق الرفاهية لأفراد هذا المجتمع .

economic development : التنمية الاقتصادية .

يشير مفهوم التنمية الاقتصادية الي معني اوسع مما يتضمنه مفهوم النمو الاقتصادي ، حيث يعرف البعض التنمية الاقتصادية بانها (عملية تحسين وتنظيم واستغلال الموارد الانتاجية (المادية والبشرية) يهدف زيادة الانتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل اسرع من معدل الزيادة في السكان لتحقيق زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد من السكان عامة والفرد من القوم العاملة بصفة خاصة خلال فترة ممتدة من الزمن .

-: ومما سبق يمكننا تحديد التنمية الاقتصادية بانها

1- التنمية الاقتصادية عملية يقوم بها مجتمع من المجتمعات بهدف استخدام موارده بافضل استخدام ممكن .

2- التنمية الاقتصادية تهدف الي عدة امور اهمها في تخليص المجتمع من التبعية الاقتصادية لدولة اخري والقضاء علي ملامح التخلف الاقتصادي وزيادة الانتاج ورفع متوسط نصيب الفرد ليستمتع الناس بمستوي افضل من السلع والخدمات .

3- التنظيم الاقتصادي للمجتمع عبارة عن وحدة انتاجية تعكس قدرة الاقتصاد علي زيادة السلع الانتاجية ، كالمواد الغذائية والملابس والمعدات والمسكن وغيرها من الخدمات التي تقوم بها الدولة في صورها المختلفة .

-: المتغيرات الاساسية للتنمية الاقتصادية ·

التنمية الشاملة عملية متعددة ومتشابكة الابعاد حيث تضم ابعاداً ادارية ، واقتصادية ، تربوية ، وصحية ... وللتنمية الاقتصادية مجموعة من المتغيرات الاساسية التي تؤثر علي كفاءتها المطلوبة .

-: وهي تتمثل في

1-حجم المدخرات التي يمكن استثمارها

2-حجم السوق

3-التنمية الصناعية والتحديث الزراعي

حجم المدخرات التى يمكن استثمارها

تتصف الدول النامية بضعف الانتاج والانتاجية في مجال السلع والخدمات وقلة الموارد وضعف التكوين الرأسمالي وانخفاض الدخل القومي وبالتالي انخفاض الدخل الفردي . وتعدد معوقات تنمية المدخرات الوطنية داخل الدول النامية لتشمل كل من انخفاض مستوى المعيشة وانخفاض المستويات التعليمية والصحية والتكنولوجية .وتتطلب تنمية حجم المدخرات في غياب راس المال الوطني الكافي ، بشرط ان يكون الجزء الاساسي من الاموال اللازمة للتنمية يجب توفيرها داخليا .

حجم السوق

يتوقف حدوث التنمية الاقتصادية ومعدلاتها الى حد كبير على حجم واتساع الاسواق والذي يعني كثرة الطلب على السلع والخدمات . فالأسواق المحدودة والضيقة يمكن ان تكون معوقا خطيرا للنمو الاقتصادي واتساع حجم السوق يجذب المستثمرين الى النتائج ويضمن لهم توزيع منتجاتهم وزيادة ارباحهم

التنمية الصناعية والتحديث الزراعي

تعد التكنولوجيا هي المفتاح الحقيقي لزيادة الانتاج ،/ فالإنسان يستطيع تحقيق مستويات عليا من الانتاج باقل من الجهد والنفقات من خلال اساليب المكينة الحديثة وتكمن المشكلة الاساسية للدول النامية في كيفية تدبير الاموال اللازمة لشراء الاجهزة التكنولوجية الحديثة وارساء دعائم البناء الاسفل لاقتصاديتها من مرافق وطرق وكباري واجهزة اتصال حديثة .

-: ثانياً : العلاقة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية ❖

اصبحت التنمية مطلب حيوي وهدف لكل دول العالم سواء النامية او المتقدمة ن ولقد حازت قضية التنمية الكثير من الاهتمام في الفكر العالمي المعاصر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

ويؤكد العديد من العلماء الارتباط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فيري البعض ان العلاقة بين جوانب التنمية الشاملة لا تقبل الانفصال او التجزئة .

وبالرغم من ذلك الا ان هناك وجهات نظر لبعض العلماء نحو هذه العلاقة وطبيعتها ، حيث تري **وجهه النظر الاولي :-** يؤكد العديد من رجال الاقتصاد ان المجتمعات النامية في حاجة سريعة الي تنمية اقتصادية هدفها رفع مستوي الافراد والدخل ال قومي ، وهذا يمكن الدولة من التوسع في الخدمات . كما يمكن الافراد من الانتفاع بها بمعني ان ارتفاع الدخل يجعل المواطنين اقدر علي تعليم ابناءهم والعناية بصحتهم ، ويجعل الناس اقدر علي دفع الضرائب .

اما وجهه النظر الثانية :- فترجع الي علماء العلوم الاجتماعية والذين ينادون بالتنمية الاجتماعية ، كركيزة لها الاولوية في برامج التنمية ، وهم يستندون في رايهم الي ان التنمية الاقتصادية سوف لا تسير بخطي سريعة واساس متين ، اذا انتشر الجهل والمرض بين الناس .

واصبحت عملية الربط بين كل من التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية في نظر رواد وعلماء التنمية ضرورة لازمة وظاهرة سياسية يرددها لكسب ثقة الجماهير .

ويصبح التخطيط للتنمية الشاملة هو التخطيط المتزن الذي يجعل التنمية الاقتصادية ادارة انتاج كفئ يديرها رجال اكفاء ذو ارادة ومهارة وهم نتاج التنمية الاجتماعية .

-: وتشير تجارب العديد من المجتمعات الخارجية الى عناصر تنمية المجتمع ذات مظاهر متباينة هي ·

أ. ظاهرة الربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية التي تتناول عملية التنمية كأسلوب للإنتاج المادي والاستثمار البشري

ب. ظاهرة الرقي بأسلوب العمل اقتصاديا كان او اجتماعيا وذلك باستخدام احدث ما بلغه العلم وحققته الخبرة ويعني هذا اختيار اسلوب العمل الامثل للأداء مع مراعاه مبادئ الواقعية والشمول والتكامل والتنسيق والتعاون والموازنة .

ج. ظاهرة خلق تنظيمات اجتماعية مستحدثة تحل محل التنظيمات الاجتماعية المعوقة مع تدعيمها بالمنظمات والمؤسسات التي تدار ادارة عملية .

· اهم عوامل الالتقاء بين كل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية في :

اولاً : الانسان هو هدف التنمية ومحورها ووسيلتها وان التغيير المادي لا بد ان يصاحبة تغيير اجتماعي مواز حتي يتهيأ للمواطن المواءمة مع ما يتم تطويره .

ثانياً: ان التكامل بين جميع انواع النشاطات حتمي لتحقيق فاعليتها في تحقيق التنمية الشاملة وليس المقصود بالتكامل مجرد تجميع وحدات الخدمات والمرافق ولكن المقصود منه وجود التفاعل فيما بينها بحيث تعمل باسلوب متجانس يكمل كل نشاط منهما الاخر .

ثالثاً: لم يعد ينظر الي التنمية في الوقت المعاصر علي اساس انها تعني النمو الاقتصادي وحده بل ان الاهتمام اخذ يتجه الي مجالات التنمية الاجتماعية والبشرية والثقافية واصبح ذلك المفهوم الجديد منتشراً ين مختلف دول العالم .

-: ثالثاً: العوامل الاجتماعية المؤثرة علي التنمية الاقتصادية ❖

تلعب العوامل والظروف الاجتماعية دوراً رئيسياً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في التأثير في حدوثها في المجتمع -: واهم هذه العوامل هي

١) ضعف اقبال المواطنين علي ادخار الاموال واستثمارها اما بسبب انخفاض الدخل - المستوي المعيشي بصفة عامة
٢) انخفاض مستوي وعي المواطنين باهمية التخطيط والادخار لمستقبل حياتهم وحياه ابناءهم ويتضح ذلك من ضغط المواطنين علي الحكومة لتوفير كافة الخدمات دون النظر الي واجب الحكومة في استغلال جزء من الدخل في عمليات الاستثمار للمستقبل .
٣) تردد اصحاب رؤوس الاموال في اقتحام ميادين ومجالات جديدة لاستثمار اموالهم .
٤) ضعف اساليب الادارة بالتنظيمات الحكومية وربط اجراءاتها وعجها عن توفير احتياجات التنظيمات الصناعية .
٥) عدم توفر العمالة الفنية المدربة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية .
٦) هجرة الكفاءات الفنية والعلماء للخارج يحول دون تقدم الصناعات الوطنية وعدم قدرتها علي منافسة الاسواق الخارجية

-: التأثير : التأثير التبادلي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

ان تنمية المجتمع تعني تطوير مستويات الحياه بصورة افضل من خلال الاستخدام الاكثر كفاءة للموارد الطبيعية والقضاء علي الامية ورفع المستويات الصحية والثقافية مع التركيز علي استثارة جهود الاهالي ليقوموا علي مختلف المشروعات القائمة علي الجهد الذاتي ، والتي تاستهدف تحسين احوالهم .

وهذا يعني ان التنمية الشاملة لاي مجتمع تقوم علي ترابط وتكامل التنمية الاجتماعية والاقتصادية لاحداث التغييرات المادية والبشرية المنشودة وبصورة متوازنة حيث تلعب كل من التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية دوراً تبادلي -: ويتضح هذا في العرض التالي

١. دور التنمية الاجتماعية في التنمية الاقتصادية-:

-: يمكن تحديد الدور الذي تلعبة التنمية الاجتماعية في التنمية الاقتصادية كالتالي

أ- المساهمة في تهيئة وخلق الظروف المواتية لحدوث التنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال التصدي للظروف والمشكلات الاجتماعية التي تحول دون انطلاق مجلة التنمية الاقتصادية .

ب- دراسة الاعتبارات الاجتماعية التي يجب مراعاتها عند التخطيط للعملية الصناعية والتي تشمل تحديد مناطق بدء وانطلاق التصنيع وتوزيعها في انحاء البلاد ، فضلا عن الاعتبارات الاجتماعية المصاحبة من الهجرة الي المدن والمناطق الصناعية الجديدة .

ج- التنبؤ بالمشكلات الاجتماعية التي قد تنجم عن عملية التنمية الاقتصادية والاستعداد لمواجهتها .

د- توفير الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية والاجتماعية للمواطنين والتي تلعب اساسا في زيادة الانتاج .

ه- تنمية المناطق المتخلفة والتخفيف عن المناطق المزدحمة ، حيث ان انتشار الصناعة وتوزيعها علي مختلف المناطق وعدم تركزها في المدن الصناعية الكبيرة ، ويساعد علي تنمية وتطوير المناطق المتخلفة ويسهم في حل مشاكلها والارتقاء بمستوي افرادها .

و- الرعاية الاجتماعية للاسرة باعتبارها اهم التدابير التي تتخذ للتحكم في مؤثرات التصنيع الاجتماعية واتجاهاته المختلفة ويزيد من مساهمة التصنيع في الارتقاء بمستوي الاسرة اقتصادياً .

ز- المساهمة في ايجاد الاستقرار اللازم للتنمية الاقتصادية عن طريق توفير الجو المناسب للتجاوب بين الاهالي والحكومة والحماسة للتنمية الاقتصادية والرغبة في التنمية السريعة والتضحية بالحاضر لبناء مستقبل افضل .

٢. **دور التنمية الاقتصادية في التنمية الاجتماعية -:**

-: يمكن تحديد الدور الذي تلعبه التنمية الاقتصادية في التنمية الاجتماعية فيما يلي

أ- زيادة الدخل القومي والفردي :- كما ان زيادة الدخل القومي يؤدي الي زيادة دخل الفرد وبالتالي ارتفاع مستوي المعيشة .

ب- الحد من البطالة وزيادة فرص العمل :- اتساع فرص العمل والحد من البطالة في المجتمع وزيادة الدخل ، بل هو من العوامل الايجابية الفعالة في احداث التغير والتنمية .

ج- تهيئة الظروف المناسبة لاحداث التغير الاجتماعي نحو مجتمع افضل :- ادت الثورة الصناعية الي احداث تغييرات في حياة الناس ، حيث اصبح الانسان يؤمن بالعلم ومقدرته في التحكم في الطبيعة ، كما اصبح للوقت قيمة ، واصبح هناك اهمية لدقة العمل واحترام العمل اليدوي واحترام دور المرأة في العمل والمساهمة في برامج ومشروعات تنمية المجتمع .

المحاضرة الخامسة : التخطيط للتنمية

مقدمة

لقد احتل التخطيط مكانة بارزة في العصر الحديث وذلك في ضوء النمو السريع الذى يتميز به هذا العصر في كافة المجالات وتزايد الكثافة السكانية الامر الذى جعل مهمة الوفاء بالمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية لهذا النمو الكثيف مسألة تنطوي على مصاعب جمة الى جانب الحاجة الى تخصصات دقيقة تترابط وتتداخل فيما بينها من خلال اطار معين يحقق اعلى درجات الانساق والتنظيم .

❖ مفهوم التخطيط :

لقد تناول الكثير من العلماء موضوع التخطيط بالتعريف الذى اختلف باختلاف ثقافات هؤلاء العلماء وانتماءاتهم الايديولوجية وكذلك تخصصاتهم المهنية او الاجتماعية او الانسانية كما اختلفت المداخل التي ينظر اليها المسؤولين في مجتمع ما الى التخطيط واهميته بالنسبة لهذا المجتمع او ذاك

- وهناك من يعرفه بانه (اسلوب تنظيمي) يهدف الى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ’خلال فترات زمنية معلومة وذلك عن طريق حصر امكانيات المجتمع المادية والبشرية وتعبئة هذه الامكانيات وتحريكها نحو تحقيق اهداف المجتمع وغاياته في هذه الفلسفة الاجتماعية التي يريد المجتمع ان ينمو في اطارها .

- وهناك رأى ثالث يعرف التخطيط بأنه (عملية تغيير اجتماعي لتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء وافراد الشعب وقادتهم والسياسيين لتحقيق وضع اجتماعي افضل للمجتمع على كافة مستوياته كنسق في اقل فترة زمنية في ضوء الايديولوجية والحقائق العلمية والقيم التي يمكن استخدامها وتوظيفها في احداث التغيير المطلوب

- وفى ضوء ما سبق من تعريفات يمكن تحديد عناصر مفهوم التخطيط للتنمية الاجتماعية بما يلى :

١- ان التخطيط عملية اجتماعية تنطلق من الواقع الاجتماعي وتسعى لتغيير هذا الواقع وقد يمتد الامر لإزالة اوضاع سائدة واقامة اوضاع جديدة محلها تتسم بالعقلانية والرشد في الانتاج والتوزيع

٢- اذا كان التخطيط ينطلق من الواقع الاجتماعي فانه يتجه بالضرورة الى المستقبل اى من الوجود الفعلي الى الوجود الممكن ومن ثم فهو عمل ابتكاري خلاق وهو اشمل واعمق من التنظيم والانشاء لأنه يتضمنها ويتجاوزهما في الوقت نفسه فهو عملية هدم وبناء وهدم البناء الاجتماعي القديم المتداعى وبناء هيكل اجتماعي اقتصادي سياسي على اساس من العلاقات الاجتماعية الجديدة التي تمتد للإنتاج والتوزيع معا.

٣- ان التخطيط في جوهره نوع من التنظيم الاجتماعي والاقتصادي يحدد كيفية استخدام موارد المجتمع المالية والمادية والبشرية ولكنه قد يوجه لصالح طبقة او فئة معينة او يوجه لصالح قوى الشعب والجماهير وهذا امر يتوقف على طبيعة الايديولوجية او الفلسفة الاجتماعية التي يؤمن بها المجتمع وعلى السياسة الاجتماعية المواجهة وعلى نوعية البناء الاجتماعي السائد .

٤- يتميز التخطيط بأنه عملية او سلسلة متدفقة ومترابطة من الانشطة التي تبدأ بتحديد الاهداف واعداد السياسات والاستراتيجيات الموضحة لاتجاهات العمل وقواعد ومعايير اتخاذ القرارات وتوفير الاوضاع والظروف السائدة على تحقيق الاهداف ثم متابعة وتقييم الانجازات و بالتالي اعادة صياغة الاهداف وتطوير الخطط والبرامج .

- **اهمية التخطيط للتنمية الاجتماعية :**

لقد سبق واوضحنا ان التخطيط اسلوب علمي يقدر ويحسب ويتنبأ ويعمل على تكييف وموائمة الوسائل بالوصول الى الاهداف ولقد اصبح التخطيط السليم في عالمنا المعاصر اهمية كبيرة وضرورية للتقدم وذلك للأسباب الآتية :

١. التخطيط ينظم البرامج والمشروعات في المجالات المختلفة وينسق بينها في الانشطة المتكاملة .
٢. يوازن التخطيط بين الموارد والاحتياجات ويعمل على استخدام الامكانيات بأقصى طاقاتها
٣. يعمل التخطيط على دقة التنبؤ بالنتائج وما يتخللها من صعوبات يعالجها بالدراسة والفهم على اسس علمية من التحليل والبحث والتقويم الصحيح .
٤. يسهم التخطيط القومي في ان تنطلق وتنضبط كل العوامل المعوقة للنهوض وان يقضى على الاوضاع التي تقف في سبيل تحقيق حياة افضل للأجيال المعاصرة .
٥. يحقق التخطيط الاهداف القومية التي رسمتها السياسة العامة للدولة في فترات تتناسب وقدرة المجتمع على تسرب نتائج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغلب على الصعوبات والمعوقات
٦. يعمل التخطيط على حل المشاكل الناتجة عن التنمية وايجاد الحل المناسب للمعادلة الصعبة التى تواجه الدول النامية وذلك الحل الذى يوافق ما بين زيادة الانتاج وزيادة الدخل الاستهلاكي
٧. يعمل التخطيط على تحقيق الاهداف الاجتماعية التي يسعى الوصول اليها وهى لرفاهية وسعادة المجتمع جميعا .
٨. مراعاة النواحي الاجتماعية في التخطيط الاقتصادي لتحقيق الشمول والتكامل في التخطيط .
٩. يساعد التخطيط في تنظيم الاستفادة من كل الطاقات البشرية المتاحة

- ❖ ***المبادئ الاساسية في التخطيط للتنمية الاجتماعية .***

ويمكن تحديد هذه المبادئ بإيجاز فيما يلى :

١- الواقعية :

التخطيط لابد وان يكون قائما على اسس علمية طبقا لواقع المجتمع من حيث اهتمامه واحساسه باحتياجات الناس ومشكلاته ومدى اهميتها بالنسبة اليه والظروف المحيطة به وموارده المادية والبشرية ومدى استعداد سكانه للقيام بالعمل المشترك لتحقيق اهدافهم فعند وضع الخطة يجب مراعاة الظروف السياسية وهى الاوضاع المحيطة بموضوع التخطيط بجانب ايديولوجية المجتمع ونظام الحكم .

٢- الشمول :

يقصد بهذا المبدأ وضع الخطط الشاملة التي تتناول مختلف القطاعات الوظيفية القائمة في المجتمع دون الاخلال بمبدأ التوازن الجغرافي .

ويعتبر هذا المبدأ اهم مبادئ التخطيط للتنمية حيث يجب عند وضع الخطة ضرورة شمولها على الجوانب الاجتماعية والثقافية والصحية والترويحية والاسرية والدينية وغيرها من جوانب الحياة الاجتماعية لما فيها من ترابط وتساند وظيفي

وتطبيقا لهذا المبدأ يجب ان يكون التخطيط الاجتماعي جزءًا لا يتجزأ من التخطيط الاقتصادي والتخطيط العمراني وجميع انواع التخطيط الاخرى بل الواجب يحتم مز الجوانب الاجتماعية بكل نوع من الانواع الاخرى باعتبار ان كل هذه الانواع من التخطيط هي عبارة عن عناصر متفاعلة متكاملة

والشمول قد يكون :

(١)شمول وظيفي : ويقصد به ان تكون الخطة شاملة لمختلف التخصصات التي لها علاقة بالخطة .

(ب)شمول اقليمى (جغرافى): ويقصد به ان تكون الخطة شاملة لجميع اقاليم المجتمع باعتبار ان كل مجتمع محلى هو جزأ لا يتجزء من لمجتمع الكبير

٣- المرونة :

المرونة فى الخطة معناها قابلية الخطة لمواجهة جميع الظروف المكانية والزمانية فى المجتمع اثناء التنفيذ والمرونة الزمانية تراعى امكانيات التغيير الذى يحدث خلال المجال الزمنى المحدد لتنفيذ الخطة ، اما المرونة المكانية فيقصد بها ان التخطيط الذى يوضع على المستوى القومي قابلا للتنفيذ على المستويات المحلية بعد ادخال تعديلات بسيطة يستلزمها طبيعة المجتمعات المحلية

٤- اضطراد التقدم :

يجب ان يراعى في التخطيط الاجتماعي ان تبدأ الخطة الجديدة من حيث انتهت الخطة القديمة بمعنى ان من مبادئ التخطيط ضرورة مراعاة اضطراد التقدم في الخطط الجديدة حتى يمكن الوصول الى الاهداف البعيدة .

٥- التنسيق :

يعتبر التنسيق من المبادئ الرئيسية للتخطيط ويكون التنسيق على مستويين :

- ❖ الاول : التنسيق بين الاهداف التي ترمى الخطة الى تحقيقها
- ❖ الثاني : التنسيق بين الوسائل والاجراءات والسياسات اللازمة لتنفيذ الخطة وامكان تحديد اهدافها .

- اما بالنسبة للأهداف : فمن المعروف ان لكل خطة اهدافا اساسية واخرى فرعية كما ان لها اهدافا استراتيجية واخرى تكتيكية ، ويستلزم لتحقيق تلك الاهداف التنسيق بينها بحيث لا تتكرر الجهود .

٦- مبدأ تحديد الاولويات :

يقوم هذا المبدأ على ضرورة مراعاة جانبين هامين هما

الجانب الزمنى (التوقيت) ،وجانب العناية والاهتمام بالموارد كما ان درة الاولويات تتحدد بناء على درجة تحديد الاهمية او الاسبقية او الافضلية لخطة على خطة اخري او لمشروع على مشروع اخر او لبرنامج على برنامج اخر وذلك لمقابلة الحاجات الملحة والضرورية في حدود الامكانيات والموارد المتاحة ومن الضروري ان يتم هذا التفضيل بناء على دراسة حقيقة مبنية على اسس علمية سليمة

٧- مبدأ الموازنة :

بمعنى ان تتصف الخطة بالاتزان والتوازن فينال كل قطاع وكل بيئة النصيب العادل دون اهمال قطاع على حساب قطاع اخر وبيئة على حساب بيئة اخرى مع مراعاة الاهمية النسبية لكل قطاع

- **هناك تصنيفات متعددة للتخطيط نعرفها فيما يلى :**

١- من حيث اهدافه :

يقسم زفانج التخطيط الى نوعين اهمهما :

(أ)تخطيط بنائي

ويقصد به مجموعة القرارات والاجراءات التي تتخذ بقصد إحداث تغييرات اساسية في البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع او اقامة اوضاع جديدة يسير وفقا لها كلا من النظام الاجتماعي والاقتصادي للدولة ويهدف الى احداث تغييرات جزرية في بناء المجتمع وظواهره ونظمه .

(ب) تخطيط وظيفي :

يختلف عن سابقه في ان يقوم ضمن نطاق الاطار القائم مكتفيا بإحداث التغيير في الوظائف التي يؤديها النظام ،اخذ في ذلك مبدأ التطوير البطيء والاصلاح التدريجي دون أي محاولات لا حداث تغييرات جذرية في النظم القائمة .

٢- من حيث مجالاته :

يقسم التخطيط الى نوعين احداهما جزئي والآخر شامل .

(أ)التخطيط الجزئي :ويقصد به ذلك النوع من التخطيط الذى يتناول جزءا او مجالا او قطاعا واحدا من قطاعات الجميع مثل الزراعة او الصناعة او التجارة ...الخ .

(ب)التخطيط الشامل : وهو الذى تم على مستوى المجتمع لكل لكل انشطته وقطاعاته وعندئذ يكون التخطيط شاملا لكل اهداف المجتمع وموارده من اجل تحقيق التكامل والتوازن من مختلف المجالات والقطاعات التي يشتمل عليها المجتمع

٣- من حيث مجالاته :

يقسم لوروين التخطيط الى اربعة انواع هي :

(أ)**التخطيط الطبيعي :** وهو يهدف الى المحافظة على الموارد الطبيعية مثل التربة والزراعة .

(ب)التخطيط الاقتصادي : وهو يهدف الى رفع مستويات المعيشة وتوفير الاحتياجات الفردية لمختلف طبقات المجتمع

(ج)التخطيط الاجتماعي : ويهدف الى العناية بالصحة العامة ،نشر الطب الوقائي والعلاجي للقضاء على وفيات الطفولة المبكرة والعناية لشئون الاسكان والنظم العامة وكذا توفير وسائل الترفيه ومحاربة الجريمة والانحراف .

(د)التخطيط الثقافي : يهدف الى نظم شئون الثقافة وتشجيع المؤسسات العلمية والهيئات الثقافية وتوزيعها بطريقة عادلة على كل المناطق الجغرافية والعمل على خلق وعى ثقافي لهم في تكوين رأى عام مستنير

٤ـ من حيث مستوياته :

يقسم التخطيط الى ثلاثة انواع هما التخطيط على المستوى القومي ،والتخطيط على المستوى المحلى والتخطيط على المستوى الإقليمي.

(ا)يقصد بالتخطيط القومي :وضع الخطط على مستوى الدولة كلها بحيث تنصب على المجتمع كله باعتباره وحدة متكاملة

(ب)التخطيط الإقليمي :يقصد بالتخطيط الإقليمي في حقيقته تخطيط شامل ولكن على مستوى جغرافي اقل من التخطيط القومي واقل من التخطيط على المستوى المحلى(محافظة –مديرية- ولاية) وهو اسلوب فعال في التخطيط للتنمية

ويمكن من خلال ايجاد التوازن من اقاليم الدولة المختلفة وتوجيه الموارد وفقا للاحتياجات المحلية .

(ج)التخطيط على المستوى المحلى :وهو الذى يتم على المستوى المحلى أي يتم على مستوى المجتمعات المحلية بغرض النهوض بتلك المجتمعات ويرتبط التخطيط المحلى لتنظيمات الادارات المحلية كمجالس القرى والمدن والمحافظات وتراعى فيه احتياجات البيئات المحلية المختلفة وتنوعها وكثيرا ما تستمد الخطط المحلية اتجاهاتها من الخطة العامة للدولة مع مراعاة الاحتياجات والامكانيات المحلية المتوفرة

العوامل التى يجب مراعاتها فى التخطيط

هناك عوامل كثيرة لابد من مراعاتها عند وضع الخطة مثل العوامل السكنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والادارية والطبيعية والمادية ،وكل من هذه العوامل يؤثر فى الخطة وتتأثر به الخطة وتشير الى هذه العوامل وعلاقاتها بالخطة فيما يلى:

١ـ العوامل السكانية :

حركة السكان والتركيب السكاني من العوامل الاساسية التي تراعى عند وضع الخطة الاجتماعية

٢ـ العوامل الاقتصادية :

لهذه العوامل اهميتها القصوى في التخطيط وتحديد وتحقيق اهدافه لقوة تأثيرها في الحياة الاجتماعية كالحاجة الى زيادة الدخل القومي ، **وضرورة توفير العوامل المؤدية الى ذلك مثل :**

١. العمل على زيادة رأس المال المستغل .
٢. التحسينات التي يجب الاخذ بها في وسائل الانتاج لزيادته وتشمل الاساليب التكنولوجية والعلمية الحديثة في الزراعة والصناعة .

٣. العمالة الكاملة كوسيلة من وسائل زيادة الدخل ومضاعفة الانتاج بشرط الا تؤدى الى تضخم يؤثر على اجهزة العمل والانتاج
٤. الادخار لزيادة رأس المال وتوسيع الاستثمارات والحد من الاستهلاك.

٣-العوامل الاجتماعية :

وهى ذات صلة بعملية التخطيط مثل :

أ. مفهوم الاسرة السائد: وتكوينها ووظيفتها وطبيعة الروابط الاجتماعية والاقتصادية والدينية .
ب. السلوك الاجتماعي والديني والعلاقات القيم التي تؤثر في السلوك وتتحكم في اتجاهاته .
ج. اتجاهات الافراد والاسر والجماعات تجاه العمل والادخار والاستثمار

٤-ال**عوامل التعليمية والثقافية :**تتلخص الجوانب الهامة التي تتمثل فيها الصلة الوثيقة من التخطيط الاجتماعي والنواحي التعليمية والثقافية فى :

أ. التعليم وعلاقته بالإنتاج وبموارد الاب والافراد
ب. التعليم والثقافة وعلاقتها بوعى الاسرة والمجتمع
ج. الكفاية العلمية والفنية للقادة الذين يضطلعون تنفيذ البرامج فى جميع المستويات والبيئات والقطاعات .
د. ضرورة ملائمة البرامج الاجتماعية لمستوى المجتمع

٥- **العوامل الادارية :** وهى تتمثل في :

(ا)النظام السياسي والإداري للدولة واختصاصاته والادارات والهيئات المركزية والمحلية واسلوبها فى الادارة والتنظيم .

(ب)امكانيات الدولة بالنسبة للموظفين المشرفين والاداريين والفنيين والخبراء والمتطوعين وتقدير هذه العناصر كما ونوعا للوقوف على امكانيات اجهزة تنظيم الخطة فى القيام بالتنفيذ السليم

❖ **العوامل الطبيعيه والنفسية :**

وتتلخص في الموارد الطبيعية والامكانيات المادية الموجودة ووضع ذلك كله في الاعتبار عند اعداد الخطة . وقد لا تكون البيانات والمعلومات متوافرة عن العوامل السابقة بالصورة المطلوبة للإلمام الشامل بها ،ومن ثم تحتاج الى جهد كبير في توفيرها وتلقى على كاهل التخطيط عبئا ثقيلا .

❖ مراحل التخطيط للتنمية :-

تحكم عملية التخطيط بعض الوسائل التي يلتزم بمراعاتها عند التطبيق وهى جوهر نجاح الخطة والضوابط الصحيحة وتتمثل في مراحل وخطوات التخطيط للتنمية الآتية :

١ - تحديد الاهداف :

وهذا يرتبط بغايات الخطة العامة التي يراد الوصول اليها أي ان تحديد الاهداف هو عملية تفصيل الغايات العامة الكلية الى اهداف جزئية مرحلية .

٢-ترتيب الاولويات :

أي ترتيب اولويات المشروع التي يراعى تنفيذها مع مراعاة القياس بالنسبة لأهميتها ومدى امكانية تنفيذها وارتباطها بالغايات التي يراد الوصول اليها ومدى حاجة المواطنين اليها والمال اللازم لها من النقد المحلى الأجنبي ومدى توافر كل منها

٣- جمع الحقائق والمعلومات :

وعموما يتعلق بجميع البيانات للوقوف على ما يحيط بظروف الخطة وما يتصل بالنواحي البشرية والفنية والاتجاهات العامة السائدة في المجتمع.

٤- دراسة وسائل التمويل :

وهو ما يتعلق بدراسة المسائل المتصلة بتمويل الخطة وتقدير تكلفتها تقديرا واقعيا . وذلك من جانبين ، مصادر التمويل ويعنى به تحديد المصادر التي يأتي عن طريقها المال اللازم للخطة ثم تجديد العناصر الزمنية لتمويل الخطة أي تحديد المراحل التي سيتم فيها تنفيذ الخطة واحتياجات كل مرحلة من الموارد المالية .

٥- التنظيم الإداري :

من البديهي ان عمليات التخطيط يجب ان يتولى ادارتها وتنظيمها جهاز زمنى او ادارى يتوقف عليه مدى نجاح الخطة والوصول الى الاهداف المرسومة بطريقة صحيحة وجهد مختصر

٦- الدعاية والدعوة للخطة :

وهى تسبق عمليات التخطيط وعمليات تنفيذ البرامج واثناء تنفيذها ويراد فيها تعبئة افراد المجتمع والجهاد البشرى الذى يقوم بعمل الخطة بما يكفل بث روح التعاون بينهم وتحديد المسئولية .

٧- لتقدير النتائج التي تمت وتقييم ما امكن الوصول اليه من الناحية الكمية والكيفية ، وهى العملية القياسية لما امكن التوصل اليه الخطة ومدى صحة الوسائل التي اتبعت وموقف هذه النتائج من الغايات المستهدفة .

❖ **استراتيجيات التنمية وتكتيكاتها :**

تركز التنمية الاجتماعية على احداث تغييرات ايجابية فى انساق الشخصية والقيم وانماط الممارسات السلوكية ، والتنمية الاجتماعية إذن هي عملية تغيير مخطط ،لها الاستراتيجيات والاساليب الفعالة التي يمكن من خلالها تطبيق هذه الاستراتيجيات

- والمقصود بالاستراتيجية الاطار العام الذى يمكن ان تصاغ فى ظله خطة التنمية لتحقيق اهداف بعيدة المدى .

- والمقصود بالتكتيك الاسلوب الفني المرحلي او الاجراءات التنفيذية للاستراتيجية .

اولا :الاستراتيجيات المحافظة :

١- الاستراتيجيات العملية الرشيدة

وتقوم هذه الاستراتيجيات على اساس بعض الفروض او المسلمات الخلقية على حد تعبير (الفين جولدنر) اهمها ان ما يسير الناس في حياتهم اليومية مصالحهم الذاتية وان الطابع العقلي هو اهم ما يميز انماطهم السلوكية ،أي ان الفعل الاجتماعي هو في جوهره فعل يتفق مع المبادئ العقلية ، وبناء على هذا فإن خطط التغير المخطط يجب ان

تقوم على اساس تبصير المناسب بالمفاهيم والافكار والممارسات التي تعمل على تحقيق مصالحهم الذاتية باستخدام الاسلوب العقلي في الاقناع والشرح.

٢- وتختلف هذه الاستراتيجيات عن سابقتها في عدم قيامها على فرض العقلانية او الرشد، وقيامها على اساس بعض الفروض التي تدور حول الدافعية عند الانسان ،فهي وان كانت لا تنكر في وجود بعض الانماط السلوكية المتعلقة الا انها تؤكد ان ما يحرك الانسان في سلوكه وممارسته هو جهاز القيم ومجموعة المعاني والتصورات التي يكتسبه الفرد من ثقافته من خلال مختلف عمليات التنشئة الاجتماعية ،ولهذا فإن محاولات تغيير انماط العمل والممارسة يجب الا تعتمد على مجرد تزود الجماهير بالمعلومات والتبريرات العقلية

٣- استراتيجيات القوة :

وتقوم هذه الاستراتيجيات على استخدام اسلوب القهر او الضغط سواء في شكله السياسي او الإداري او الاقتصادي، وذلك عن طريق القوانين والتشريعات الملزمة في مجالات التغيير المخطط مثل المجالات التربوية او الصحية او العمرانية او الزراعية او التعاونية .....الخ. ويقصد بالقوة هنا استخدام السلطة المشروعة القادرة لإصدار القوانين والتشريعات الملزمة ،واذا كانت الاستراتيجيات العقلانية الامبيريقية ،او الاستراتيجيات العلمية الرشيدة تعتمد على الفرض الذائب الى حتمية انسياب المعلومات والتأثير ممن يعلمون الى من لا يعلمون ،واذا كانت استراتيجية اعادة صياغة المعايير التربوية ٠

ثانيا : الاستراتيجية الثورية :

تقوم هذه الاستراتيجية على اساس المنهج الجدلي والتفسير المادي للتاريخ وحتمية العمل الثوري ،وترفض هذه الاستراتيجية الدعاوي المثالية لأغلب علماء اجتماع الغرب الذين يعتبرون ان النسق الاجتماعي ليسا لا تطبيقا لنسق الافكار ويرفض انصار هذه الاستراتيجيات كافة التفسيرات الميتافيزيقية والسيكولوجية للتاريخ على اساس انها تفسيرات زائفة ومضللة، فليس وعى الناس هو الذى يقرر وجودهم الاجتماعي ،بل على العكس فإن وجودهم الاجتماعي هو الذى يقرر وعيهم ،فتاريخ البشرية هو تاريخ الاقتصاد والقوى الانتاجية ،او هو تاريخ الصراع من اجل تحديد وسائل الانتاج أي تاريخ الصراع الطبقي

مناقشة عامة لاستراتيجيات التغيير :

هذه هي اهم الاستراتيجيات التي ظهرت في مجال دراسة التغيير المخطط في الدراسة السيسيولوجيا ،وعلى الرغم من التناقض الظاهر بين منطلق ات الاستراتيجيات الليبرالية والاستراتيجية الثورية ،الا ان العمل الإنمائي في المجتمعات المختلفة فى العالم الثالث يتطلب استحداث صيغة نظرية قادرة على الاستفادة من هذه الاستراتيجيات جميعها ،فالتنمية الجادة لهذه المجتمعات لابد ان تعتمد على تحليل سوسيو تاريخي موضوعي لأسباب التخلف ،لإزالة هذه الاسباب

التي تتمثل اساسا في طبيعة واساسيات البناء الاجتماعي والثقافي القائم، ولقد كشفت العديد من الدراسات من ان تغير علاقات الانتاج والقوة التقليدية في المجتمعات المتخلفة في العالم الثالث اساس لا غنى عنه لا طلاق برامج فعالة ،كذلك اوضحت بعض الدراسات انه لا يمكن قيام تخطيط مؤتمر لبرامج التنمية الا اذا توفرت بعض الشروط الجوهرية في مقدمتها :

اولا : ضرورة قيام البناء الاجتماعي على اساس العاملين ،والا يضم الفئات الطفيلية او المستغلة

ثانيا : ضرورة توافر الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج خاصة ذلك القطاع الذى يطلق عليه (القيم المسيطرة)

ثالثا : ضرورة توافر هيكل تنظيمي يتيح للعاملين المشاركة الايجابية في بناء الخطة وتنفيذها من خلال عملية ديموقراطية وجماعية فعالة

تكتيك التغير المخطط :-

إن اغلب ما طرح في التغير السوسيولوجى من اساليب فنية لاستثارة التغير الاجتماعي في المجتمعات المحاية المتخلفة يمكن تصنيفه تحت فئة التكتيكات التربوية ،ويمكن تفسير ذلك في ضوء ادراكنا لطبيعة تصور التنمية الذى سيطر على تفكير اغلب علماء الاجتماع والخدمة الاجتماعية في الغرب

اولا : تكتيك المسح الذاتى :

ويتمثل هذا الاسلوب في اشراك قيادات المجتمع المحلى في اجراء الدراسات والمسوح المحلية التي تستهدف الوقوف على اسباب المشكلات الاجتماعية القائمة ، وهو اسلوب يسهم فى تعرف هذه القيادة على مشكلات النسق من ناحية ،ويقلل من مقاومتهم خطة العلاج من ناحية اخرى .

ثانيا : تكتيكات توسيع الافق :

ويقصد بهذه التكتيكات اكساب اعضاء النسق مجموعة من المعلومات وتكوين وتعديل الاتجاهات المعوقة لبرامج التنمية وتتضمن هذه التكتيكات مجموعة من التكتيكات الفرعية مثل (تكتيك المحاضرة) و(تكتيك المناقشة الجماعية)ذو الذى يعتمد على الحوار الجماعي داخل مجموعات صغيرة للوصول الى القرار الجماعي ٠

ثالثاً : تكتيك المشاركة :

ويتضمن هذا التكتيك حفز الجماهير على تحول زمام المبادرة والسيطرة على شئون مجتمعهم المحلى والتخطيط لتغييره من خلال اللجان والمجالس المحلية ،ويؤكد(جودوين واطسون)ان تجارب التنمية تشير الى مقاومة أهالي الانساق المحلية للتجديدات المفروضة من الخارج بدعوى عدم مناسبتها للبيئة المحلية ،وان هذه المقاومة تقل إذا ما شارك أهالي النسق من خلال قادتهم في اتخاذ قرارات التغير داخل بعض الصيغ التنظيمية المحلية

معوقات التخطيط للتنمية وتحدياته :-

تواجه عملية التخطيط للتنمية الاجتماعية ولا شك معوقات وتحديات كثيرة تقلل من فعالية النسق الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع في تحقيقه للأهداف المجتمعية ، وإذا اردنا تحديدا لمفهومي (المعوقة او التحدي) فأننا نعنى بالمعوق هو ذلك الحاضر او العائق المادي الذى يحول دون تحقيق الهدف ، اما التحدث فهو نوع من المناهضة الثقافية التي تواجه المخططين في مجال التخطيط والتنفيذ .

(أ) المعوقات :

تحمل المعوقات في طياتها اتجاها سلوكيا وتحكيما وذلك في مواجهتها لعملية التخطيط للتنمية الاجتماعية

ويمكن تلخيص تلك المعوقات في :

١-الاعتماد على نماذج تخطيطية مستوردة من مجتمعات لا تتوافق ظروفها المادية مع ظروف المجتمع .

٢- الاغراض الخيالية التى يجد فيها المجتمع موضوع الخطة تحقيقا لذاته بالرغم من عدم قدرته على انجازها .

٣- زيادة حجم السكان الذى يعتبر معوقا خطيرا اذا لم يقابله زيادة في الطاقة الانتاجية لا فراد المجتمع .

٤- قلة الموارد وضعفها وعدم قدرتها على المساهمة في اعداد الموارد البشرية وزيادة مقابلتها

٥- النقص الشديد في معرفة حصر البيانات والمعلومات اللازمة الامر الذى يترتب عليه نقص المعرفة التي يجب ان تتوافر لأجهزة التخطيط .

٦- الفجوة التي تزيد اتساعا من الموارد والامكانيات المحدودة وبين الحاجات والمشكلات المتزايدة باستمرار .

٧- صعوبة التوصل الى تكنولوجيا تتقدم يصلح استخدامها عند التخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية فى الدول النامية

(ب) تلعب التحديات دورا خطيرا في عملية التخطيط للتنمية الاجتماعية إذ انها تتعلق بالجانب الثقافي للمجتمع فالمخطط وهو الذى يرسم طريق التغيير الذى يؤدى الى تحقيق اغراض المجتمع او بمعنى ادق تشكيل سلوك الافراد بحيث يصبح قادرا على تحقيق اغراضه .

وإذ يحاول المخطط ذلك يصطدم بحقيقة اساسية وهى ان السلوك الحالي لأفراد المجتمع لا يساعده على تحقيق اغراضه فسلوكهم هذا نابع من منظومة القيم الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وانها محصلة التفاعل بين العادات والتقاليد والعرف .

ولا شك ان المخطط يواجه مجموعة من تلك التحديات سواء في مرحلة التخطيط او التنفيذ ومحاولة التغلب عليها :

١- اما ببناء الهياكل المادية التنظيمية التي تساعده على تغيير انماط المجتمع .

٢- او بإشعار افراد المجتمع بضرورة هذا التغيير وان يمتد لهم وتابع منهم مع احداث بعض التغييرات الهيكلية التي تساعدهم على ممارسة انماط السلوك المطلوب منهم.

المحاضرة السادسة ; المشاركة الشعبية

أولا: مفهوم و ماهية المشاركة الشعبية :

- **أولاً: المشاركة مدخلٌ أساسي للتنمية الاجتماعية:**

تعتبر المشاركة مبدأ هام لجميع طرق الخدمة الاجتماعية ، و إحدى المداخل الأساسية للتنمية الاجتماعية . فالمشاركة تعتبر أساس و وسيلة في تشجيع المواطنين لكي يساهموا في خدمة مجتمعهم ، فهي مشاركة على مستوى الفرد و الجماعة و المجتمع بجميع هيائته ومؤسساته ، في كل ما يتصل و يؤثر في الحياة الاجتماعية ؛ بهدف إحداث تنمية المجتمع اجتماعياً و اقتصادياً و فكرياً . و المشاركة يجب أن يتم التخطيط لها و تشجيعها و إيجاد الفرص العديدة لتشمل كافة المستويات ، و ما من شك أن مجالات التنمية الاجتماعية عديدة و كفيلة بتمثيل المشاركة بجميع جوانبها .

- **غاية التخطيط للتنمية الاجتماعية:**

إن الهدف من التخطيط للتنمية الاجتماعية هو أن نحدث تغييرات اجتماعية في بناء المجتمع ، و مضاعفة فعاليته للوصول للتقدم و الرفاهية الاجتماعية و الاقتصادية . فنستنتج إذاً أن المشاركة تعتبر مدخل أساسي و مبدأ هام في نجاح برامج التنمية الاجتماعية .

- **مفهوم و ماهية المشاركة الشعبية:**

اهتم كثير من العلماء و المتخصصين و المهتمين بالتنمية الاجتماعية بقضية المشاركة الشعبية ، حيث تناولوا مفهوم و ماهية المشاركة :

- و وضح " عبد المنعم شوقي " ، أن المشاركة مبدأ و مدخل أساسي للتنمية الاجتماعية .

- **كما اتفق غالبية المهتمين بالتنمية على الماهية و المفهوم للمشاركة في النقاط التالية :**

(أ) إن المشاركة تؤدي إلى تعليم الشعب عن طريق الممارسة فيعرف بمرور الوقت – كيف يحل مشكلاته بنفسه ؟ - .

(ب) إن المشاركة تؤدي إلى فتح قنوات للتفاهم بين الحكومة و الشعب ، فتستجيب الحكومة إلى مشكلات الشعب ، و قضاياه ، و يتعاطف الشعب مع جهود الحكومة .

(ج) إن المشاركة تعني تدعيم الرقابة الشعبية على مشروعات الحكومة، وهي الضمان الوحيد لتعديل مسار التغيير ليتمشى مع مصالح الجماهير الشعبية العريضة.

(د) إن المشاركة الشعبية الحقيقة تعني في كثير من الأحيان تدعيم الفكر الحكومي بكثير من الآراء الشعبية الصالحة.

(ه) إن المشاركة الكاملة تؤدي إلى قيام المواطنين بتنظيم أنفسهم في هيئات أهلية تساند الهيئات الحكومية في مقابلة احتياجات الشعب.

ويرى « سبكت « أن المشاركة تشير الى الاعتقاد بان الحكومة يجب ان تكون اداة يمكن ان تعبر عن رغبات المواطنين وتختار لهم البرامج وتخدم المجتمع بطريقة افضل حينما يتم اشراك كل فرد مباشرة في اتخاذ القرارات التي تمس حياته . وبناء علية : تعتبر المشاركة قيمة تتداخل مع قيميتين اخريتين هما :

١. الخبرة : وهي قيمة اتخذت مكانها في لاعتقاد والمعارف التكنولوجية والعلمية كوسيلة لحل المشكلات وتحقيق الاهداف وهي افضل طريقة لاستخدام العلم الاستخدام الامثل للموارد .
٢. القيادة : باعتبار ان القائد يستطيع ان يحرك ويوجه الجماعة للتحقيق السريع والمؤثر .

- بناءً على ما سبق يمكننا ممارسة عمليات التخطيط للتنمية الاجتماعية من خلال استخدام المشاركة في الآتي:

- ❖ أن نقوم بتنظيم و تنمية طاقات أفراد المجتمع في برامج التنمية .
- ❖ أن نقوم بمضاعفة الخدمات الشعبية .
- ❖ أن نقوم بتنمية المناطق الريفية .
- ❖ أن نقوم بتنمية العلاقات الإنسانية .

ويعرف البعض المشاركة « في انها اسهام قيادات المجتمع بالجهود الذاتية لما فيه مصلحة المجتمع الذي ينتمون اليه .

ويركز هذا المفهوم على وجود القيادات التي تساهم بالجهود الذاتية في تنمية المجتمع في مختلف المجالات ويتأكد بذلك التعاون بين الجهود الذاتية والجهود الحكومية في تنمية المجتمع وتحقيق اهدافه .

والمشاركة تركز على المشاركة في الحياه السياسية والاجتماعية بشتى الوسائل مثل المساهمة في تحديد الاهداف واختيار افضل الوسائل والبرامج لتحقيق الاهداف التي تعود على المجتمع بالتنمية والتقدم .

اما دائرة المعارف للخدمة الاجتماعية عام ١٩٨٧م فقد حددت مفهوم المشاركة الشعبية بانها طريقة لدفع ممثلي الحكومة للعمل بشكل فعال لتحقيق سرعة الاستجابة لاحتياجات المواطنين وتفضيلاتهم .

ويركز هذا المفهوم على مشاركة ممثلي الحكومة في اشباع احتياجات افراد المجتمع من خلال برامج التنمية بناء على تفضيلاتهم ، ويؤكد هذا الاتجاه على دور الحكومة في المشاركة والمساهمة لتحقيق اهداف تنمية وتقدم المجتمع في ضوء برامج التنمية الاجتماعية .

المفهوم الإجرائي للمشاركة:

- ❖ حق لجميع المواطنين
- ❖ تتأثر بالعوامل الذاتية للمواطنين والعوامل المجتمعية
- ❖ مجهودات تطوعية إدارية
- ❖ تأخذ صورا مختلفة ومتنوعة
- ❖ وسيلة فعالة في التعرف على احتياجاته المجتمع ومشكلاته
- ❖ تساهم في إحداث التغيير الاجتماعي المقصود
- ❖ المساهمة أو التعاون مع الآخرين

ثالثاً :(عناصر المشاركة) في التنمية الاجتماعية

في ضوء الإطار التحليلي السابق (لمفهوم و وماهية المشاركه) يمكننا الآن ان نحدد مجموعه من العناصر للمشاركه :

- ❖ أن المشاركة عملية يتم من خلالها تحديد الأهداف العامة للمجتمع .
- ❖ تسعى لتحقيق هذه الأهداف منظمات مختلفه لتنميه.
- ❖ المشاركه تقوم على أساس الديمقراطية .
- ❖ أيضا المشاركة تكون بدافع ذاتي (وهو الرغبة من أفراد المجتمع).
- ❖ تعتمد المشاركة على روح المسؤولية الإجتماعية (هي مدى شعور كل فرد من أفراد المجتمع بمسؤليته إتجاه مجتمعه) .
- ❖ تعتمد المشاركة على جهود كلا من (الحكومة والمنظات الأهلية) لا ننسى مدى ضرورة توافر تنسيق بين جهود الحكومية والأهلية معاً وذلك كله لتحقيق أهداف المجتمع.
- ❖ تمارس المشاركة من خلال برامج التنمية الإجتماعية .
- ❖ أيضا تشمل المشاركة بمفهومها الشامل على عمليات المساهمة في (تخطيط – تحديد أهداف – وتنسيق - وعمليات تنفيذ)
- ❖ والنقطة المهمة في عناصر المشاركة هي أن (العنصر البشري) هو أساساً في عملية المشاركة وضرورة الاهتمام به وإكسابه خبرات، ومما لا شك فيه أن العنصر البشري قبل كل هذا هو الهدف الأساسي من أهداف التنمية الإجتماعية .

رابعا : اعتبارات المشاركة في التنمية الاجتماعية:

تقوم المشاركة في التنمية الاجتماعية على عدة اعتبارات هامة تحدد فيما يلي :

١ـ دافع المشاركة:

تعتمد المشاركة على وجود دافع ذاتي لدى المشارك وهناك أنماط عديدة للدوافع الذاتية مثل :

- تحقيق كسب مادي .
- كسب معنوي.
- تحقيق شهرة.
- اكتساب خبرة جديدة.
- تكوين علاقات اجتماعية.

حدد (والسن) دوافع المشاركة من خلال النظريات التالية:

(أ) نظرية التفاعل : وتفسر هذه النظرية دواعي الانتمائية الى جماعه المشاركة في برامج التنمية الى الرغبة في تكوين علاقات اجتماعية مع الاخرين مما يؤدي الى اشباع الاحتياجات النفسية والاجتماعية للمشارك .

(ب) نظرية القوة الاجتماعية : وتوضح هذه النظرية دافع اخر للمشاركة حيث ان الاسهام في العمل التطوعي والمشاركة في برامج التنمية ، يعطي المشارك قوة اجتماعية ، يمكن استخدامها في تحقيق بعض اغراضه الخاصة .

(ج) نظرية التبادل : وتوضح هذه النظرية ان ما يحكم الانتمائية الاختيارية للمشاركة هو توقع الحصول على عائد مجز .

(د) نظرية القيم : وتؤكد هذه النظرية على ان عملية التنشئة الاجتماعية لها دور كبير في اكساب الفرد صفة مشتركة مما يجعلها قيمة اساسية لديه ، تجعله يؤدي دوراً ايجابياً في المشاركة في برامج التنمية الاجتماعية .

(ه) النظرية المعيارية : وتوضح ان عملية المشاركة تتم وفقاً لنظام الضبط الاجتماعي في المجتمع، حيث تعبر المشاركة التزام من المشارك تجاه مجتمعه بشتى صورها ، باعتبار ان المشاركة واجب والتزام اجتماعي على كل مواطن تجاه مجتمعه

(و) نظرية البيئة : وتفسر هذه النظرية اتجاهات المشارك نحو بيئته من استغلال الموارد المتاحة في البيئة ، والتعرف على مشكلات البيئة والمساهمة في ايجاد الحلول لها وذلك من خلال برامج تنمية المجتمع .

وتتحدد مجموعه دوافع المشاركة في الاتي :-

- دوافع ذاتية تهدف لإشباع حاجات نفسية واجتماعية لدى المشارك منها : الحاجة الى التقدير – الانتماء- تحقيق الذات .

وما سبق يتضح لنا دوافع المشاركة المختلفة ، والنظرة الشمولية لها تؤكد لنا ان *المشاركة حق وواجب* على الفرد المشارك تجاه مجتمعه ، وان الاهتمام بتنشئة الطفل منذ الصغر على اكتساب المهارات والخبرة في المشاركة ، يجعلها تصبح قيمة اساسية ضمن القيم والتي تمثل لدى الفرد دافع ورغبة وشعور بالمسئولية الاجتماعية – تدفعه للمشاركة الايجابية الفعالة في برامج تنمية المجتمع .

- **٢- الاعتبار المكاني:**

ويقصد بها : المكان الذي تتم فيه المشاركة .

وما من شك أنه كلما طالت إقامة الفرد في مكان معين (بيئة- مكان عمله ..) كلما زاد ت درجه انتمائه وولاؤه لها .

- **٣- الاعتبار الزماني:**

يقصد به : الفترة الزمنية التي تستغرقها المشاركة ويتحقق الهدف منها .

الفترة الزمنية المناسبة للمشاركة ومساهمتنا في بعض برامج التنمية يتوقف عليها نجاح عملية المشاركة.

- **٤- الاتجاه:**

شعور المشارك واهتمامه تجاه عمل معين.

الاتجاه الإيجابي الذي يدفع المشارك تجاه المشاركة الإيجابية الفعالة المؤثرة والتي يعود أثرها إيجابيا على المجتمع ككل.

- **٥- الخبرة**

تعتبر الخبرة في المشاركة ، مهمة جدا لنجاح برامج التنمية الاجتماعية ، لذا يجب اكساب خبرة المشاركة (مثل مستويات المشاركة – كيفية المشاركة – اساليب المشاركة- مجالات المشاركة .....) لأفراد المجتمع بشتى الوسائل حتى تؤتي ثمارها على برامج التنمية .

- **٦- التقدير**:

هو اعتبار هام في المشاركة، فالاعتراف بما يبذله المشارك من جهد ووقت وعطاء عن طريق الحوافز المادية أو المعنوية يعود أثرها على المشارك بالرضا مما يدفعه لمعاودة المشاركة ومضاعفة الجهد .

❖ **أهمية و أهداف المشاركة**

تتركز اهمية المشاركة في احداث تغييرات اجتماعيه واقتصادية في المجتمع وصولا به الى التقدم .

فهناك ضرورة لمساهمة افراد المجتمع في صنع التغييرات الهامه في مجتمعهم عن طريق تكوين التنظيمات التي تعمل على تحقيق اهدافهم المشتركة في اطار التعاون بين الجهود الحكومية مع الاخذ في الاعتبار النقاط التالية :

- ❖ بدون مشاركة السكان لا يكون هناك ديموقراطية
- ❖ غياب المشاركة يؤدي الى الانعزال والتواكل والسلبية
- ❖ مشاركة الفرد تؤدي الى نموه واحساسه بكيانه
- ❖ التغييرات التي يقوم بها الأفراد ذات اهميه كما انها تدوم اطول وفي مشاركتهم ضمان لاستمرار نجاح التغيير وفرض التغيير يؤدي الى رفضه وفشل اي جهود لحل المشاكل
- ❖ فالمشاركة ضرورة في كل انواع البرامج التنموية والخدمات التي تؤدي بالمجتمع

أيضاً تتضح أهمية المشاركة في:

- ❖ تكوين قيمة التعاون في مواجهة المشاكل المشتركة
- ❖ اكساب المشارك مهارات وخبرات تزيد كفاءته
- ❖ اثراء القرارات الرشيدة الفعالة
- ❖ اهتمام المشارك بمواقف المشاركة اكثر لمساهمته في المشاركة

أما اهداف المشاركة الشعبية هي :

- ❖ التعاون والتنسيق بين الحكومة والشعب فيما يتعلق بمشكلات المجتمع واحتياجاته
- ❖ اكساب افراد المجتمع الخبرات والمهارات اللازمة للمشاركة
- ❖ تدعيم الرقابة الشعبية
- ❖ اتاحة الفرصة لممارسة الديموقراطية
- ❖ تغيير اتجاهات افراد المجتمع وتنمية قدراتهم لا كساب قيمة المشاركة
- ❖ تنمية العمل الجماعي
- ❖ اقامة مشروعات وبرامج بالجهود الذاتية
- ❖ تتيح المشاركة وجود التنظيمات الأهلية

- ❖ تعتبر المشاركة حق تتكامل مع الديمقراطية
- ❖ تعتبر المشاركة واجب

خامساً : أنماط المشاركـة

تتحدد أنماط المشاركة في الآتي :

١. المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد الأهداف والتخطيط للبرامج التنموية
٢. المشاركة في تنفيذ الخطط و البرامج .
٣. المشاركة في متابعة تنفيذ البرامج وتقويمها وإحداث التعليمات اللازمة .
٤. المشاركة في ابداء الرأي وإثراء القرارات .
٥. المشاركة في التعرف على احتياجات ومشكلات المجتمع .
٦. المشاركة في إقامة المشاريع والبرامج التنموية بالجهود الذاتية.
٧. المشاركة القائمة على التلقائية من جانب المشاركين للقيام ببرنامج يحقق حاجة من حاجاتهم حيث يعتبر أقوى أنماط المشاركة .
٨. المشاركة القائمة على الحفز والاستثارة الخارجية لاشتراك أفراد المجتمع في الأنشطة و برامج التنمية وعادة تتم من خلال القيادات أو المنظمات والهيئات المتخصصة في ذلك .

وعلى المشارك أن يتخير نمط المشاركة المناسب لقدراته وخبراته حتى يساهم بفاعلية وكفاءة في العمل المشارك فيه ، ليتحقق بذلك احداث تغييرات إيجابية في بنية المجتمع تساهم في الوصول إلى تنميته وتقدمه .

- **تصنيفات المشاركين**

تعددت وجهات نظر العلماء في تحديد تصنيفات المشاركين نجملها فيما يلي :

- من حيث نوع النشاط :

  - ❖ التنظيم والتنسيق والتدعيم
  - ❖ مرحلة المتابعة والتقويم
  - ❖ مرحلة التنفيذ
  - ❖ مرحلة التخطيط
  - ❖ قطاع النشاط
  - ❖ قطاع النشاط الأهلي

- **من حيث مستوى المشاركة :**

  - ❖ مشاركين في اتخاذ القرارات والتخطيط : من أكثر المشاركين بذلا للجهد لما فيهم من خبرة ومهارة
  - ❖ مشاركين في عمليات تنفيذ البرامج : لهم دور كبير ويبذلون جهدا كبيرا
  - ❖ مشاركين نشيطين : يبذلون جهد كبير و يعتمد عليهم في انجاز الأعمال
  - ❖ مشاركين مهتمين : يبذلون جهدا أقل من النشيطين
  - ❖ مشاركين متعاطفين : يبذلون جهدا اقل من المهتمين

- **من حيث الانتظام في العمل :**

- **مشاركون منتظمون**

- ❖ يشاركون في غالبية الأنشطة والبرامج و الاجتماعات .
- ❖ يبذلون الجهد الكبير .

- **مشاركين غير منتظمون**

- ❖ يشاركون بعض الوقت دون انتظام .
- ❖ مجهوداتهم أقل .

❖ **معوقات و مقومات المشاركة**

- **معوقات المشاركة**

هناك مجموعة من المعوقات التي ترتبط بقضية المشاركة في التنمية الاجتماعية مما يؤثر سلبا على الأهداف المرجوة :

١. عدم الاهتمام بالتنظيم والاعلان عن تحديد المشروعات والبرامج التنموية في إطار مسؤولية الدولة .
٢. عدم الجدية في الأخذ بالتحليل العلمي ، للوقوف على احتياجات المجتمع وموارده المالية والبشرية ، مما يؤثر سلبا على اختيار البرامج التنموية .
٣. عدم الاهتمام الكافي بالبحوث العلمية التي تكشف نواحي القوة والضعف فيما تحققه المشاركة من نتائج .
٤. عدم إعلان نتائج عملية للمشاركة ، مما يؤثر في مواصلة المشاركة .
٥. عدم التقدير الكافي للمشاركين .
٦. انخفاض حجم المشاركة بالنسبة للمرأة عامة .
٧. عدم التنسيق والتعاون الكافي بين أجهزة التنمية سواء الحكومية أو الأهلية مما يقلل من فعالية المشاركة .

❖ **مقومات تدعيم المشاركة الشعبية**

اقترح عبد المنعم شوقي مجموعة من المقومات لتدعيم المشاركة الشعبية لكي تتم المشاركة على الوجه الأكمل تتحدد في الآتي

١. الاهتمام بآراء ومقترحات المواطنين بصفة مستمرة .
٢. توفير المناخ الملائم لممارسة المشاركة بطريقة تكافؤ الفرص ،سيادة القانون ، الشعور بالاطمئنان ، تدعيم أجهزة المشاركة .
٣. الاتجاه نحو الا مركزية لرفع مستوى المشاركة .
٤. تشجيع البحوث العلمية المتعلقة بالمشاركة في شتى جوانبها وصولاً إلى خيارات وتوصيات تزيد من فعالية المشاركة .
٥. إنشاء مراكز لتدريب القيادات والمواطنين على مهارات المشاركة .
٦. تنشئة جيل واعي متدرب بالمشاركة الديمقراطية ، ولديه ايضاً قدرة على المساهمة في العمل الجماعي .
٧. تشجيع تجارب التنمية المحلية التي تدعم فكرة اختيار المشاركين في المجتمعات المحلية نفسها .

المحاضرة السابعة : التعليم والتنمية الاجتماعية

o مقدمة:-

يتوقف تقدم الامم على تنمية مواردها البشرية، صحيح أن رأس المال والمارد الطبيعية وغيرها من العوامل الاقتصادية تقوم بدور هام في تحقيق التقدم والتنمية ، ولكن ما من واحد منها يفوق في الأهمية عنصر القوى البشرية ،ذلك أن مصدر التغيير لا يوجد في النظم والقوانين بقدر ما يوجد في الأفراد فعليهم يقع عبء التغيير في النظم

والمؤسسات والعلاقات ،وعليهم يتوقف تحويل المصادر الطبيعية إلى أشياء نافعة يحسن استغلالها وتوجيهها لخير المجموع ، ومن هنا يبرز دور التعليم في بناء القوة البشرية المنتجة.

- **أولا: أهمية التعليم في التنمية الاجتماعية:-**

يعكس المستوى التعليمي للسكان نوعية المورد البشرى ، فإنماء الطاقات البشرية وتوجيهها تلعب دورا رئيسيا وحيويا في إثراء التنمية في كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فجوهر التقدم في المجتمعات الإنسانية يكمن في تفاعل وتكيف الانسان في بيئته وظروفه ، ولذلك فان النوعية التعليمية للمورد البشري يعتبر ضرورية لبناء وتنمية أي مجتمع.

فالمستويات المعرفية تعتبر متغيرات تحديدية لمقدار طاقة وجدارة الموارد البشرية وتؤثر على الاتجاهات والقيم والمشاعر وتعكس لدى الأفراد درجة الاستعداد والميل للخبرات الجديدة والانفتاح للابتكار والتغيير ، والميل لتكوين آراء حول العديد من المشاكل داخل وخارج البيئة المحيطة، وتوجيه الفرد الى الحاضر والمستقبل عنه في الماضي، وتشكل الاتجاه الايجابي نحو التخطيط ، والاعتقاد في أن الانسان يتعلم للسيطرة على بيئته من أجل تحسين أهدافة.

وتتمثل اهمية التعليم في تحقيق التنمية الاجتماعية حيث يؤدي الى :

أ) غرس القيم والاتجاهات :-

يتطلب بناء الانسان العصري غرس مجموعة من القيم والاتجاهات في نفسو الطلبة على اختلاف مستوياتهم التعليمية ، وتزويدهم بحصيلة من المعارف والمهارات تمكنهم من المساهمة الايجابية في صنع المستقبل ، وتهيئة المناخ العملي الذي يساعدهم على البحث والتجديد والابتكار.

ومن أهم القيم التي يلزم غرسها في نفوس الطلاب، قيمة العلم ،حيث أن العلم في ذاته قيمة أساسية من قيم المجتمع المعاصر، وهو الذي هيأ له سبل السيطرة على قوى الطبيعية ،وساعدة على التحكم في توجيه ظواهرها لخدمة الانسانية.

ويتم تحقيق ذلك بتعويد الطلاب على أتباع الأسلوب العلمي في التفكير والالتزام بالدقة والحياد والموضوعية، ونبذ التفكير الارتجالي والاتكالي، حيث أن النوع الاخير من التفكير يكبل العقل ويحد من الطموح، ويعوق التقدم.

يجب أن يكون الأسلوب العلمي في التفكير اتجاها سلوكيا عاما لدى الطلبة حتى يستطيعوا في مستقبل حياتهم صياغة المجتمع على أساس علمي سليم . هذا ويتفق مع مايبرز 'ماكليلاند' من ارتباط الحاجة إلى الانجاز باعتباره الأساس الأول للتنمية بأسلوب التربية والتنشئة الاجتماعية . ولذا يجب الاهتمام بالتعليم لحفز الروح الخلافة ، المواقف الايجابية ازاء العمل والاخلاق.

- **ب) التعليم يزيد وينمى فرص المشاركة فى التنمية :-**

يلعب التعليم دورا أساسيا في زيادة وعي الأفراد بالمسئوليات تجاه الأمور المحلية والقومية وخلق مناخ ملائم لتطوير حياة الأفراد ومفاهيم وأساليب تفكيرهم بما يتفق وطبيعة الظروف المحيطة وما يعترض سبيلهم من معوقات ومشاكل لابد من مجابهتها . فضلا عن أن التعليم يزيد من معرفة المواطنين بأسباب الارتقاء بالمستوى الصحي من خلال الوعي الغذائي وبالطلب الوقائي والعلاجي، كما أنه يشجع على تكوين الاتجاه الادخاري والاستثماري لدى الأفراد في أنشطة المنظمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وعلى اتقان أداة مهامهم في هذه الأنشطة ومن ثم الارتقاء بمستوى الفعالية والجدارة المنظمة.

تؤكد العديد من الدراسات ارتباط التعليم بالمشاركة في التنمية حيث أنة يساعد جزئيا على تنمية الاحساس بالواجب اتجاه المجتمع، والاهتمام والمصلحة والمسئولية ، والكفاءة وينمي في الوقت نفسه خصائص شخصية معينة لازمة للمشاركة مالثقة بالنفس والسيطرة والتمييز، وتؤكد هذة الدراسات أن الأشخاص الأكثر تعلما أفضل في القدرة على نقل اهتماماتهم ومعلوماتهم الى ذويهم وابنائهم مما قد يكون له أثره في دوام واستمرار العلاقة بين التعليم والمشاركة ،ونمي ويطور قدرة الأفراد على العمل الاجتماعي وأتخاذ القرار وفي زيادة الميل لخدمة البيئة المحلية والاسهام في حل مشاكل المجتمع.

- **جـ) التعليم استثمار لزيادة الانتاج:-**

تزداد اهمية الاستثمار في التعليم في المجتمعات النامية والتي تعانى من نقصا حادا في الأيدي العاملة الماهرة واللازمة لتطوير الانتاج ، ولا جدال في ان تخلف ونظم التعليم في تلك المجتمعات وعدم مسايرتها للتطور الصناعي والانتاجي يعتبر حجر عثرة في طريق التنمية ، وتدل البيانات المتوفرة عن احصائيات التعليم والقوى العاملة في البلدان النامية على ان معظمها يمتلك مايكفيها من الموارد البشرية الخام غير المدربة والماهرة التي تتمثل في الأفراد الراغبين في العمل

ولكنها تفتقر إلى مانحتاج إلية من قوى عاملة ذات المستوى المرتفع ، الأمر الذي يتطلب نطاق الخدمات التعليمية أمام المواطنين في هذه الدول لتحقيق مطالب التنمية بين الأيدي العاملة المدربة،فالتعليم استثمار اقتصادي يدفع ويطور عمليات الانتاج ،فضلا عن كونه استثمار في القيم الضرورية والمرغوبة في المجتمع .

ولقد أصبح التعليم مطلب للحاق بالثروة العلمية والتكنولوجية من خلال التربية وتدريب الفنيين والعمليين على استخدام العلم والتكنولوجيا لزيادة الانتاج.

- **سياسات التعليم من أجل التنمية:-**

بعد التعليم في الدول النامية من أهم العوامل المؤثرة في التنمية ،ولذا فهو يتطلب أن تتبنى الحكومات في هذاه الدول سياسة قومية تعترف بأن التعليم مطلب حيوي وسياسي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وتقوم سياسة للتعليم من أجل التنمية على مجموعة العناصر التالية:

- أن أي سياسة للتعليم من أجل التنمية لابد وأن تعترف بأن التعليم لابد وان يكون جزء من خطة التنمية الشاملة .
- أن أي سياسة للتعليم من أجل التنمية يجب أن تكون على أسس علمية مخططة حتى يساعد على تحقيق ونشر الفرص الاقتصادية والعائد لكل جماعات المجتمع .
- أن استراتيجية الاستثمار التعليمي يجب أن تأخذ في حسبانها مطالب القوى البشرية داخل البلاد ومستويات التعليم القادر على اشباع هذه المطالب ، وقوة المستويات المختلفة للنظام التعليمي في علاقتة بالاسهام في التنمية الاقتصادية والقوة النسبية للطلبة وغيرها من العوامل الأخرى التي تؤثر على العائد من الاستثمار في التعليم .
- ان السياسة يجب أن تأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والثقافية في التعليم والتي تسهم في التنمية الاقتصادية وتهيىء لها مكانا في التخطيط التعليمي.

وبناء على ذلك تكون الوظائف الأساسية للمؤسسة التعليمية هى :-

١. البحث العلمى حيث يعتبر أحد الوظائف التقليدية للمؤسسة التعليمية .
٢. اكتشاف وتنمية المواهب .
٣. زيادة قدرات الناس على التكيف مع ظروف العمل والوظائف المختلفة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية .
٤. مواجهة الحاجات المستقبلية لاولئك الذين يتمتعون بقدر عال من المهاراة والمعرفة .
٥. تهدف المؤسسة التعليمية أن تكون عاملا من عوامل التغير الاجتماعي في المجتمع المحلي.
٦. أن يكون التعليم الأولى (الابتدائي الزاميا ومجانيا ،باعتبار ذلك ضرورة حتمية تحليلها ظروف هذه الدول النامية والتي تنتشر فيها نسب الأمية والتي تلعب دورا حيويا في إعاقة سبل التنمية بها ، فضلا عن كون التعليم حقا من حقوق الانسان التي نصت عليها كافة القوانين والدساتير العالمية ، والزامية التعليم الأولى من شأنه تخفيف حدة مشكلة الامية بالدول النامية بأبعاد الأجيال الجديدة عن الانضمام لصفوف الأميين من الكبار ، كما أن التعليم الأولى يعد الرافد الرئيسي الذي يغذي المراحل التالية بأعداد من التلاميذ الذين يتحملون أعباء التنمية.

- **الخدمة الاجتماعية في المجال التعليمي لخدمة التنمية الاجتماعية :-**

تعتبر الخدمة الاجتماعية من المهن التي تهتم بالبناء الاجتماعي للمجتمع والاسرة ولها تأثير ايجابي في احداث التغيير الذي ينشده المجتمع وذلك من خلال انتشارها في المنظمات الاجتماعية المختلفة ولقد اصبح للأخصائيين الاجتماعيين في المؤسسات التعليمية باعتبارها مؤسسات اجتماعية مطالبين بضرورة التوصل الى مهام وادوار جديدة لهم والتحرر من الاعتماد التقليدي وموجهه المشكلات التقليدية للتلاميذ الى استخدام اساليب ووسائل مهنية حديثة لمجابهه المشكلات .

وتكمل الخدمة الاجتماعية في المجال التعليمي كعملية تربوية رساله المدرسة الحديثة في اعداد طلابها لاستقبال حياتهم العملية ، حيث تعمل على تكيف الطلاب لبيئتهم واكتشاف مواهبهم والتعرف على استعداداتهم وقدراتهم دراسيا ومهنيا . هذا الى جانب تفهم الطلاب لأنفسهم والمهن التي يصلحون لها وبأهداف مجتمعهم واحتياجاته ومشكلاته.

- **اهداف الخدمة الاجتماعية في المجال التعليمي :-**

تعمل الخدمة الاجتماعية كمهنة على التعاون مع المدرسة بكل طاقاتها لتحقيق اهدافها ووظائفها الحديثة وتمكينا للمدرسة من المشاركة الايجابية في عملية التطوير والنهوض بالمجتمع وتتمثل اهمية مهنة الخدمة الاجتماعية في المجال التعليمي في :

- كانت المؤسسات التعليمية الى عهد قريب تركز طاقاتها نحو اتمام العملية التعليمية البحته وحتى هذا الهدف كان يؤدي بطريقة قاصرة قوامها حشو اذهان التلاميذ بحقائق ومعلومات مقررة بصرف النظر عن موائمة او عدم موائمة هذه الحقائق والمعلومات مع احتياجاتهم المختلفة .

- تطورت وظيفة المؤسسة التعليمية بحيث اصبحت مؤسسة تربوية وتعليمية معا وتعمل على ان تتيح لطلابها مختلف الخدمات التعليمية والاجتماعية والصحية التي تتناسب وقدراتهم واحتياجاتهم الحقيقية

- ادى التقدم في العلوم السلوكية والسيسيولوجيا والخدمة الاجتماعية الى الاهتمام بالإنسان باعتباره وحدة اجتماعية لها من الخصائص والمميزات ما يجعلها شخصية متميزة عن غيرها تماما تحتاج الى دراسة وفهم كل احتياجاتها الانسانية حتى يمكن اشباع هذه الاحتياجات بطرق سليمة مع عدم اغفال التأثير المتبادل بين هذا الانسان وجماعاته ومجتمعه .

- **دور الخدمة الاجتماعية فى المجال التعليمى :-**

تقوم الخدمة الاجتماعية بمعاونه المؤسسة التعليمية على اداء رسالتها التعليمية والتربوية والقومية وذلك عن طريق تهيئة مجال الخدمات الفردية والجماعية والمجتمعية ، فهي تساعد على مواجهه مشكلاتهم الفردية المتنوعة وتمكنهم من الانضمام لجماعات متعددة يمكنهم عن طريقها تنمية هواياتهم المختلفة وتدعيم علاقاتهم واكتساب خبرات وتجارب جديدة .

ولا تقتصر دور الخدمة الاجتماعية في المجال التعليمي على العمل بالمدارس بمختلف مستوياتهم وانواعها بل يؤثر على النسق التعليمي من زوايا مختلفة تتمثل في :-

- المساهمة في التخطيط للسياسة العامة للتعليم من خلال المعاونة في التخطيط لتوزيع المؤسسات التعليمية في الاماكن الاكثر احتياجا والاقل في المستوى الاقتصادي لتسهيل استفادة هذه الفئات من الخدمات التعليمية .

- المساهمة في التخطيط لبرامج ومشروعات محو الامية واتباع الاساليب لمهنية المختلفة لجذب الدارسين .

- المساهمة في التصدي لبعض الظواهر الاجتماعية المصاحبة للعملية التعليمية مثل التسرب من التعليم .

- المساهمة في دراسة البيئة المحلية واحتياجاتها ومشكلاتها المختلفة وبما يسهم في تطوير وتعديل المناهج لتلائم الظروف الاجتماعية لهذه البيئة .

- **<u>دور الاخصائي الاجتماعي في المؤسسات التعليمية :-</u>**

١- جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالمؤسسة التعليمية والمجتمع والتلاميذ وتنظيمها بما يفيد في ارشاد وتوجيه التلاميذ في حالات التأخر والتحصيل والرسوب والغياب والانتظام .

٢- معاونه التلاميذ على الاندماج في الجو المدرسي من الجوانب التحصيلية والاجتماعية والبدنية عن طريق استثمار جوانب تفوقهم ومعالجة جوانب القصور لديهم .

٣- معاونه التلاميذ على التغلب على مشاكلهم الانفعالية والشخصية عن طريق التوجيه والارشاد والتعاون مع المختصين .

٤- تنظيم الحياة الاجتماعية بالمدرسة حتى تصبح محببة للطلاب صالحة لنمو قدراتهم العقلية والوجدانية والجسمية ، ومساعدتهم على مباشرة الحياة الديموقراطية وتكوين روح الولاء للجماعة والمجتمع مما يتفق والاهداف القومية .

- ٥- معاونه الطلاب على حل مشكلاتهم الاجتماعية المختلفة ومحاولة الموائمة بين الطالب ومدرسته وبيئته وتبصيره بموقفه بعد دراسة الحالات الفردية للطلبة وتشجيع المدرسين على اكتشاف الطلاب ذوي المشكلات والعمل على حلها .

- ٦- العمل على توطيد العلاقة بين المدرسة والبيئة والمؤسسات الموجودة بالمجتمع لتحقيق اكبر نفع ممكن للطلاب وتشجيع الخطوات التي تتبع لتحقيق ذلك .

س٢-<u>تقوم سياسة التعليم من أجل التنمية على مجموعة العناصر</u> أذكري اثنين منها ؟

تقوم سياسة للتعليم من أجل التنمية على مجموعة العناصر التالية:

أن أي سياسة للتعليم من أجل التنمية لابد وأن تعترف بأن التعليم لابد وان يكون جزء من خطة التنمية الشاملة.

أن أي سياسة للتعليم من أجل التنمية يجب أن تكون على أسس علمية مخططة حتى يساعد على تحقيق ونشر الفرص الاقتصادية والعائد لكل جماعات المجتمع.

أن استراتيجية الاستثمار التعليمي يجب أن تأخذ في حسبانها مطالب القوى البشرية داخل البلاد ومستويات التعليم القادر على اشباع هذه المطالب ، وقوة المستويات المختلفة للنظام التعليمي في علاقتة بالاسهام في التنمية الاقتصادية والقوة النسبية للطلبة وغيرها من العوامل الأخرى التي تؤثر على العائد من الاستثمار في التعليم.

ان السياسة يجب أن تأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والثقافية في التعليم والتي تسهم في التنمية الاقتصادية وتهيىء لها مكانا في التخطيط التعليمي.

س٣- التعليم يزيد وينمي فرص المشاركة في التنمية . اشرحي ذلك

التعليم يزيد وينمي فرص المشاركة في التنمية-:

يلعب التعليم دورا أساسيا في زيادة وعي الأفراد بالمسئوليات تجاه الأمور المحلية والقومية وخلق مناخ ملائم لتطوير حياة الأفراد ومفاهيم وأساليب تفكيرهم بما يتفق وطبيعة الظروف المحيطة وما يعترض سبيلهم من معوقات ومشاكل لابد من مجابهتها . فضلا عن أن التعليم يزيد من معرفة المواطنين بأسباب الارتقاء بالمستوى الصحى من خلال الوعي الغذائي وبالطلب الوقائي والعلاجي، كما أنة يشجع على تكوين الاتجاه الادخاري والاستثماري لدى الأفراد في أنشطة المنظمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وعلى اتقان أداة مهامهم في هذه الأنشطة ومن ثم الارتقاء بمستوى الفعالية والجدارة المنظمية.

تؤكد العديد من الدراسات ارتباط التعليم بالمشاركة في التنمية حيث أنة يساعد جزئيا على تنمية الاحساس بالواجب اتجاه المجتمع، والاهتمام والمصلحة والمسئولية ، والكفاءة وينمي في الوقت نفسه خصائص شخصية معينة لازمة للمشاركة مالثقة بالنفس والسيطرة والتمييز، وتؤكد هذة الدراسات أن الأشخاص الأكثر تعلما أفضل في القدرة على نقل اهتماماتهم ومعلوماتهم الى ذويهم وابنائهم مما قد يكون له أثره في دوام واستمرار العلاقة بين التعليم والمشاركة ،ونمي ويطور قدرة الأفراد على العمل الاجتماعي وأتخاذ القرار وفي زيادة الميل لخدمة البيئة المحلية والاسهام في حل مشاكل المجتمع.

* اجيبي ب صح اوخطاء..

العلم في ذاتة قيمة اساسية من قيم المجتمع المعاصر(صح)

التعليم استثمار اقتصادي يدفع ويطور عمليات الانتاج(صح)

يلعب التعليم دورا ثانويا في زيادة وعي الافراد بالمسئوليات تجاة الامور المحلية والقومية (خطا)

باقي المحاضرة هي سبق ماتم دراسته في المحاضرة السابقة

المحاضرة الثامنه تنمية الموارد البشرية

- **اولا : مفهوم الموارد البشرية**

يعتبر مفهوم التنمية البشرية مرادفا لمفهوم الموارد البشرية وان كان البعض يفضل استخدام مفهوم التنمية البشرية وذلك لما يحمله هذا المفهوم من مضمون اعمق واشمل مما يتضمنه عادة الاستخدام الشائع للموارد البشرية، وما يترتب عليه من مدركات وسياسات في تخطيط عمليات التنمية وتنفيذها وتقييمها ،ومع ذلك فلابد من الاعتراف بأن مفهوم الموارد ، وما يترتب عليه من مدركات وسياسات في تخطيط عمليات التنمية وتنفيذها وتقييمها ،ومع ذلك فلابد من الاعتراف بأن مفهوم الموارد البشرية ذاته ومرادفاته كالثروة البشرية او رأس المال البشرى جاء اداة تحليلية متقدمة بالنسبة لمكونات النظرية الاقتصادية التي اخذت عنصر العمل في عملية الانتاج كما لو كان عاملا عاما ومتاحا بالكم والنوعية المطلوبة

. كذلك فإن مفهوم الموارد البشرية يضع الانسان موردا على نفس مستوى الموارد المجتمعية الاخرى كالأرض، ورأس المال المادي والمالي، والموارد المعدنية والمائية ، واذا كان التشابه بين المورد الإنساني والمورد الطبيعي صحيحا في بعض جوانبه التي تسعى الى تحويل المورد الى طاقة نتيجة ونافعة الا ان المورد الإنساني هو صانع هذا التحول في تلك الموارد وهو الموظف لها وهو كذلك مورد لا تنضب طاقاته ، مبدعا مجددا ومتجددا وهو في نهاية الامر الغاية والهدف الذى من اجله تستثمر وتشغل طاقات مختلف الموارد الاخرى . إن مفهوم التنمية البشرية الذى يعتبر البشر بمثابة مورد يشكل جزأ لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية وليس من التنمية البشرية ، وكما ان رأس المال يزداد عن طريق الاستثمار. فإن الموارد البشرية تزداد عن طريق الاستثمار الإنساني ، من خلال التغذية والصحة ، ومن خلال التعليم بشكل خاص،

وكما هو الحال بالنسبة لأى نوع من انواع الاستثمار الاقتصادي ، فإن تخصيص الموارد اللازمة له يتحدد بالمعدل الهامشي لمردوده ، مقارنة مع اشكال الاستثمار في التغذية او الصحة او التعليم بالنسبة لقسم ما من السكان... ويمكن تعريف تنمية الموارد البشرية وفق مستويين الجزئي والكلى . فعلى الصعيد الجزئي ، تقوم تنمية الموارد البشرية بالتركي على الفرد في المجتمع وعلى المؤسسة التي تزوده المهارات وغيرها من الاحتياجات الاساسية الضرورية ، لتحقيق حياة كريمة ومشاركة كافية من الحياة الاجتماعية ، ولعل الاسر هي من اهم المؤسسات التي يمكن تحديدها في هذا الصدد ، حيث انها تضطلع بالمسئولية الاولى في تربية الطفل وتنشئته وتهيئته الاولية للحياة الاجتماعية ، ثم المدرسة التي تضطلع فيما بعد بدور تربوي رئيسي مكمل

وعلى الصعيد الكلى تتركز تنمية الموارد البشرية على المفاهيم الاجمالية المتعلقة بغرض واستخدام هذه الموارد ، وفى هذا الصدد يمكن تحديد ثلاثة مجالات هي :

1. **يتصل الاول منها بنمو السكان والقوى العاملة من حيث الهيكل والتحركات الجغرافية .**
2. **ويتصل الثاني بالميدان التقليدي لتخطيط القوى العاملة.**
3. **والثالث بتنمية وإشراك مجموعات من الموارد البشرية غير مستخدمة او ناقصة الاستخدام .**

لذلك يتضح مما سبق ان تنمية الموارد البشرية فكرة واسعة تجمع بين اختصاصات متعددة ،تتضمن جوانب الاسرة ومكان العمل والمدينة ونظام الضمان الاجتماعي وغير ذلك من المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية القدر الذى تؤثر به على تنمية الفرد ورفاهيته وذلك فضلا عن الجوانب التي تتصل بالسكان وتخطيط القوى العاملة والتمية الاجتماعية بالقدر الذى تؤثر على توفير الاشخاص واستخدامهم واشراكهم في عملية التنمية

ثانيا : عناصر تنمية الموارد البشرية

ترتكز تنمية الموارد البشرية على خمسة عناصر هامة متداخلة ولا تنفصل احداها عن الاخريات ، تلك هي التعليم ، الصحة والتغذية ، وتحسين البيئة ، والعمل ، والحرية السياسية والاقتصادية .

وفيما يلى تفصيلا لتلك العناصر :

١- التعليم :

التعليم هو اساس التنمية بأكملها . فالتعليم مقياس حساس لمدى تحسين احوال المعيشة ، وفى الاربعين سنة الاخيرة تضاعفت معدلات محو امية الكبار في البلاد النامية حيث زادت من ٣٠% الى ٦٠% هذا هو البيان الذى يدعو الى السرور اما الامر الذى يدعو الى الحزن فهو ان نسبة ال٤٠% المتبقية ستكون اشد اجزاء الامية صعوبة في القضاء عليها وما يدعو الى مزيد من الحزن ان التعليم العام تضاءلت مدته حيث ان البلاد ذات الدخل المنخفض تناضل على مستوى غاية في الانخفاض لا جراء اصلاحات في اقتصادها المثقل بالديون .

٢- الصحة والتغذية :

الصحة الجيدة مطلب اخر من مطالب تنمية الموارد البشرية وهنا يمكن القول ان متوسط الاعمار في البلاد النامية تتزايد لكنها لاتزال اقل بكثير من متوسطات الاعمال في المجتمعات الصناعية والتي تقدر ب٧٦عاما ، وبالمثل تتناقص تدريجيا معدلات وفيات الاطفال في البلاد ذات الدخول المنخفضة ، حيث وصلت في عام ١٩٨٦الى ٦٩% لكنها تظل حتى الآن ابعد بكثير عن نسبة ال١% المسجلة في البلاد الصناعية .

٣- البيئة :

إن البيئة الجيدة اساس آخر من اسس متطلبات تنمية الموارد البشرية ، وهى تتضمن اسكان صحى مناسب وبيئة طبيعية تتحمل سكان العالم ، واليوم نجد ما يقرب من ثلث مسطحات الأراضي في العالم مهدد بنوع من انواع التصحر وفى بعض مناطق (الساحل) تطغى الصحارى على المزارع والقرى بمعدل عشرة اميال في كل عام لتحول الأراضي الخضراء الى أراضي قاحلة . كذلك فإن حياة البشر وصحتهم مهددة بتناقص طبقة الاوزون وبالهواء الفاسد والماء الملوث ، وربما كان من العسير ايجاد حل لمشكلة توفير احوال معيشية طيبة فهي مشكلة اشد إيلاما في بلاد العالم النامي .

٤- العمل :

العمل المناسب هو العنصر الرابع من عناصر تنمية الموارد البشري و ولكن – مرة اخرى – يهدد التصاعد المتنامي لا عداد السكان في المدن وف المناطق الريفية على حد سواء بالبطالة على نطاق واسع . ففي كينيا وهى احدى اعلى دول العالم في معدل الزيادة السكانية تقدر احتياجاتها من فرص العمل سنويا نحو ٣٣٠الف فرصة عمل لابد من ايجادها للوصول الى وضع مستقر في مجال العمل .

٥- لا بد ان يكون للناس صوت ديموقراطي في التنمية ، واحيانا ما تتبنى الخطط الوطنية اهدافا جديرة ، بالثناء للتنمية البشرية غير ان هذه الخطط تصاب بالإحباط بطبيعة الحال عندما يحرم المستفيدون منها داء من إبداء آرائهم فى التخطيط الحقيقي وفى التطبيق .

- إن الطاقة الانسانية هي اعظم ما يملكه بدل ما . فاليابان تفتقر الى موارد الثروة الطبيعية ، ومع هذا اصبحت الدولة الاولى التي تحقق اسرع واكبر نمو صناعي في العالم فالتنمية الحقيقية لا تتحقق بغير القدرة الخلاقة والابتكار والارادة والالتزام

- والتمية تعنى اطلاق الطاقة الانسانية بمعنى اتاحة الفرصة للناس كي يقدموا اعظم اسهاماتهم في التنمية التي تخصهم وتخص مجتمعاتهم

- ثالثا : القدرات البشرية كأساس للتنمية البشرية.

إن الموارد البشرية لأى مجتمع هي العامل الحاسم والفعال في استثمار موارده المادية والطبيعية المتاحة وبطبيعة الحال فإن عدم او قلة فاعلية تلك الموارد البشرية .بجانب بعض العوامل الاخرى ..يجعل استثمار المجتمع لثرواته الطبيعية اكثر كلفة واقل انتاجية الامر الذى يؤدى الى بطء معدل النمو والتقدم ، وعلى ذلك فإن من الضروري ان يراعى عند اعداد الخطط القومية التخطيط لكل ما يؤثر على القوى والامكانيات البشرية وعلى كل المستويات على اعتبار ان عائد الملايين التي انفقت في استصلاح تلك الأراضي انما هو محصلة تفاعل العنصر البشرى معها وقدرته على استثمارها وتنميته لها.

إن الافتقار الى التخطيط والتنظيم لتمية القوى البشرية في الدول النامية يترتب عليه ان تصبح هناك حاجة ماسة الى الافراد المدربين ذوى الخبرة في مجالات متعددة بالإضافة الى تعرض رصيد تلك الدول من القوى البشرية لازمات البطالة والعمالة القاهرة ذلك ان الخطط الطموحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تنفذها الدولة تحتاج بطبيعة الحال الى تغيير نوعية العمالة المطلوبة للاضطلاع بمختلف مهام تنفيذ تلك الخطط والتالي الوصول الى هيكل من العمالة يتميز بقاعدة دنيا ضيقة تمثل انكماش العمالة العادية واتساع عند قمته لازدياد قوة العمل الماهرة ومتوسطة المهارة وذلك بدلا من الشكل الهرمى العادي لهيكل العمالة والذى تتسع قاعدته السفلى امام وفرة قوة العمل العادية الغير مدربه

وتطوير القدرات البشرية ليس صيغة يمكن تطبيقها بصورة ميكانيكية ولكن له مميزات تميزه عن التنمية بمداخلها التي تتخذ من السلع اساسا لها ويركز تطوير القدرات البشرية بصورة كبيرة على تعبئة الموارد المحلية كسبيل يسمح للناس بتطوير قدراتهم . كما انه يركز ايضا على المشاركة كعامل هام فى التغيير البناء ، وفى كثير من دول العالم الثالث تتسم الحكومة بالمركزية الشديدة واخضاع مصلحة الفرد لمصلحة

الدولة العليا حيث يتحول الشعب الى مجرد رعايا يخشون بأس الحكومة ولا يثقون فيها – كما ان المسئولين الحكوميين وخاصة في المناطق الريفية وفى الاوساط الفقيرة على وجه التحديد يعتبرون اداة قهر اكثر منهم اداة للأقناع ،ومن ثم فإن العلاقة بين الدولة وبين غالبية الشعب لا تؤدى الى تعبئة عدد كثير منهم من اجل التنمية ، ان اقل ما يجب ان يتوفر في هذا الشأن هو استراتيجية تعطى الاولوية لتطوير القدرات البشرية وتسمح بقيام ادارة غير مركزية على المستوى المحلى يتمتع المسئولين فيها بثقة وتأييد الغالبية العظمى من الشعب . كما ان المشاركة تساعد في تحديد محتوي برامج التنمية والمشروعات بحيث تعكس بدقة الحاجات المحلية والآمال والمطالب ، وثاني هذه القيم بعد تحديد الاليات ووضع البرامج التي تتمشى مع هذه الاولويات فإن المشاركة في الهيئات الفعالة (مثل الهيئات التعاونية للخدمات ،ولجان الاصلاح الزراعي ،وجمعيات الري ، والجمعيات النسائية) يمكنها ان تعبأ التأييد للسياسات القومية والمحلية وكذلك المشروعات والبرامج المحلية وآخر هذه القيم التي تتميز بها المشاركة هي انه يمكنها تقليل تكلفة الخدمات العامة والمشروعات الاستثمارية وذلك عن طريق نقل مسئولية هذه الخدمات والمشروعات من الحكومة المركزية والمحلية .

وقيمة المشاركة لا يقتصر دورها في التنمية البشرية على المجال الاقتصادي . فإن التنمية البشرية لها بعدها السياسي ايضا . فاذا اردنا للديمقراطية الا تقتصر على كونها مضمونا فارغا . فإن الشعب يجب ان يتلقى قسطا من التعليم وان تتح له فرصة الحصول على المعلومات ومن ثم فإن كل الجماعات في المجتمع يمكنها ادراك ما يواجه البلاد والمشاركة بصورة فعالة فى العملية السياسية والتنمية البشرية لها قيمة اساسية ايضا .ففي بعض الاحوال ينظر الى تنمية القدرات البشرية بصورة متزايدة على انها حق للجميع.

- إلا ان ما يعنينا بصورة خاصة هو مقدرة الانفاق على التنمية البشرية على زيادة الطاقة الانتاجية لنظام اقتصادي ورفع مستوى الرخاء المادي والانفاق على التنمية البشرية ، يمكن تحقيق ذلك بعدة سبل :

. واول تلك السبل هو انا لانفاق على التنمية من شأنه ان يرتقى بالمهارات البدنية والعقلية والادراكية للشعب وذلك من خلال التعليم والتدريب

- وثاني هذه السبل هو ان السياسة العامة التي تركز على التنمية البشرية يمكنها ان تساعد في نشر المعرفة والمهارات بصورة كاملة وفعالة فيمكن لمثل هذه السياسة العامة ان ترتفع بالقدرات الادارية كما انه يمكنها تحويل المعرفة النظرية الى تكنولوجيا تطبيقية من خلال برامج التنمية .

- وثالث هذه السبل هوان السياسة العامة يمكنها عن طريق المؤسسات اقامة اطار لزيادة الحوافز وازالة العقبات امام انتقال الموارد وتعبئتها وزيادة المشاركة في عملية اتخاذ القرارات التي يمكن بدورها المساعدة في تحسين الكفاءة الاقتصادية .

- **اهداف التنمية في المجتمعات المستحدثة**

بناء على ما سبق فإن اهداف التنمية في المجتمعات المستحدثة يمكن تحديد اهمها في :

١- ان التنمية تعنى التقدم نحو اهداف عامة معينة محددة بوضوح .

٢- ان التنمية تنطوي على عمليات اقتصادية وسياسية واجتماعية معينة يمكن تحديدها وحصرها .

٣- ضرورة التنسيق بين القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة (داخل المجتمع) من اجل تدعيم سياسة التنمية .

٤- ان اختيار السياسات والبرامج الاجتماعية في المجتمعات المختلفة يعتمد على معيار أساسي هو كيف يمكن لهذه البرامج والسياسات ان تحدث التغير والتنمية الاجتماعية في هذا المجتمع .

- وقصد بالتغير الاجتماعي هذا انواع التطور التي تحدث تأثيرا في النظام الاجتماعي أي التي تؤثر في بناء المجتمع ووظائفه

المحاضرة التاسعة المرأة والتنمية الاجتماعية

المقدمة

تهتم الامم المتحدة بحكم قرار انشائها ليس فقط بالعمل على حفظ السلام في العالم ، بل تهتم ايضا بالتعاون الدولي في محيط التربية والثقافة والعلوم والزراعة والصحة ورعاية الطفولة والامومة والعمل والقوى العاملة والتنمية الصناعية والهدف من هذا كلة :- هو العمل على رفاهية الانسان في أي موقع دون تمييز ديني او عنصري ، فالهدف الواضح الوصول الى مستوى افضل للمعيشة ، وقد لوحظ خصوصا في الدول النامية في الكثير من المشروعات الاجتماعية والاقتصادية تركز اهتمامها على الرجال او الاولاد في سن الطفولة او الشباب من الذكور ولم تنال الفتاة او المرأة حتى الان العناية الواجبة في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، كما لوحظ ان المرأة في كثير من بلاد العالم النامية لم تأخذ حقوقها السياسية والاجتماعية بالكامل مما يتطلب جهدا قوميا وجهدا على المستوى العالمي لمعاونه المرأة في الحصول على هذه الحقوق .

واذا علمنا ان المرأة ذاتها تكون نصف المجتمع البشري تقريبا ، امكننا ان نقدر اهمية اشتراك المرأة في مشروعات التنمية والرعاية الاجتماعية ليس فقط كمستقبلة للخدمة ، بل كمنفذة لبرامج الخدمة ذاتها تخطيطا وادارة واداء وبغير هذا لا يعمل المجتمع الا بنصف قوته البشرية المتاحة وبالتالي لا يستغل كل طاقاته للوصول الى مجتمع الرفاهية والرخاء ومن اجل هذا كله وتأكيداً الدور

للمرأة كعامل قوي من عوامل التغيير الاجتماعي وتأكيدا لدورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

، فكرت الامم المتحدة في جعل عام ١٠٧٥ عاماً للمرأة تدرس فيه مشاكلها على المستوى القومي والدولي والمعوقات التي تحد من انطلاق نشاطها ومن مشاركتها للرجل في البرامج التي تستهدف تغيير اتجاهات الافراد والجماعات وتحقيق الخدمات اللازمة لهم ، واثارة الراي العام على مستوى الدول الاعضاء وعلى مستوى المجتمع الدولي تجاه مشاكل المرأة عموماً وكفالة حقوقها وتحديد واجباتها نحو اسرتها ووطنها وبهذا كله يمكن ازالة المعوقات التي تحد من الطاقة النسائية للعمل بغية الوصول الى حياة افضل وقد شاركت مصر بجهود كبيرة في الاحتفال بهذا العام سواء على المستوى السياسي او المستوى الاجتماعي .

نخلص مما سبق : ان المرأة التي تشكل نصف المجتمع ، وتعتبر عاملا هاما من عوامل احداث التنمية وابعادها في هذا المجال : يعني ان يعمل المجتمع بنصف طاقته .

الا ان هناك على اية حال ضرورة متزايدة بالنسبة للنساء للحصول على عمل مريح وقد يؤدي هذا الى الحد من قدرة المرأة على المشاركة بنشاط فعال في عمليات التنمية ، كما ان هناك معوقات اخرى يمكن ان تشير اليها دون ، فالاتجاهات السائدة في المجتمع وخاصة بين الاجيال القديمة تمثل عقبة خطيرة ن فالتقديم عادة يقاوم الموائمة مع التغيير ، هذا بالإضافة الى المعتقدات التقليدية التي قد تعوق عملية التنمية وقد تمنع حق تطبيق الاجراءات الضرورية لتحسين مستويات المعيشة .

وجدير بالذكر انه نظرا لعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية معينه في هذا الجزء من العالم لم تنل النساء الفرصة لممارسة القيادة لفروق كثيرة ، الا انه خلال العقود القليلة الماضية نالت المرأة فرصا متكاملة مع الرجل ، الا انه من الواضح والمنطقي ان يمر وقت طويل نسبياً ، قبل ان تظهر اثار هذا الاتجاه ، وقد انعكس بالطبع ليس فقط في مدى اسهام المرأة في الحياة العامة ، بل ايضاً في مدى وضعها في الادوار الرئيسية والقيادية .

وتعتبر هذه الظاهرة صحيحة حتى في المنظمات الدولية ، فمن النادر ان تجد فيها القيادات النسائية التي تحتل المناصب الهامة في تلك المنظمات ، كما انه نظرا لظروف اقتصادية واجتماعية تقوم المرأة في المجتمعات الريفية بأنشطة تستنفذ كل وقتهم وتعوضها عن المشاركة في انشطة التنمية المنتظمة ونستطيع ان نذكر الى واجبات المرأة في البيت والحقل ، حجم الاسرة الكبيرة الذي يتطلب جهدا كبيرا وضخما لإعاشتها والواقع ان النساء في المجتمعات التقليدية

محرومات من حقوقهن وفرصهن للمشاركة في الجهود الخاصة بتحسين المعيشة ،
كما ان هناك حقائق اساسية تقود تفكيرنا عند التحدث عن دور المرأة في التنمية :-

الأولى : إن المرأة تكون نصف المجتمعات عادة ولا يمكن أن تتم التنمية عن طريق الرجال فقط ومعنى هذا ضياع نصف الجهود التي يمكن ان يبذلها مجتمع من المجتمعات للوصول إلى أهداف التنمية .

الثانية : لا يمكن اعتبار المرأة مستقبلة لخدمات التنمية فقط لأنها بجانب ذلك العنصر هام من عناصر التغيير .

الثالثة : تمكيناً للمرأة من الاضطلاع بدورها كاملاً في التنمية يجب ان تواجه أولاً المعوقات التي تمنعها من المشاركة الايجابية في تنمية المجتمعات المحلية ثم نبحث مع ذلك العوامل التي تشجعها على هذه المشاركة .

- **دور المرأة في المشاركة الفعلية في عمليات تنميه المجتمعات المحلية :**

١- وجوب احداث تعديلات في الجهاز الاداري للدولة:

- لابد من ان تتكون هنالك وزاره مسئوله عن التنمية وهناك يمكن ان تكون وزاره الشئون الاجتماعية هي الجهة المنوط بها هذه المسئولية بعد تغيير أسمها بحيث تصبح وزاره الرعاية والتنمية الاجتماعية .

٢-تدريب القيادات النسائية على مستوى الريف والحضر ومن المهم جدا ان يتم تدريب القيادات النسائية على مستوى القرية و المدنية طبقا لمعيار معين من الاختيار .

٣- يجب اعاده النظر في التشريعات الخاصة بوضع المرأة وقوانين توظيف المرأة وذلك لإزاله العوامل المعوقة التي قد تسد الطريق امام تقدم المرأة وهنا يجب التعجل بإصدار تشريع الأسرة.

٤-تعتبر الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية الخاصة منفذا طبيعيا لجهود المرأة في التنمية ويجب تشجيع قيام هذه المنظمات وازاله الثغرات في القانون رقم ٣٢لسنه ١٩٦٤بما يسمح بأطلاق هذه الطاقات لخدمه اغراض التنمية .

٦- لكثير من الجمعيات والمؤسسات النسائية التطوعية في المناطق الحضرية دور قيادي في العمل الاجتماعي .

٧-هناك احتياج كبير لبرامج التعليم غير الرسمي للفتيات والامهات اللاتي تخلفن عن التعليم .

٨-يجب ان نؤكد على دور الاعلام بما فيه جميع اشكال الاتصال لتنوير الرأي العام والمرأة على وجه الخصوص.

٩-يعتبر عقد الندوات والمؤتمرات النسائية والطبقات الدراسية على مستوى العربي لمناقشه دور المرأة في برامج التنمية امر هام لتوجيه الرأي العام .

١٠-يجب تدعيم البحث العلمي في مجالات التنمية المتكاملة وهنالك حاجه لمعرفه كافه العوامل الاجتماعية والثقافية والسكانية والاقتصادية التي تشجع او تعوق المرأة عن الاشتراك في التنمية.

١١- للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة دور كبير في توجيه نظر الحكومات الى موضوع التنمية عموماً واشراك الاهالي في احداث التغيير المطلوب ، ويمكن التوصية ببذل جهود اكبر في مجالات التعاون الدولي - وعلى سبيل المثال :-

أ. المعاونة في تطبيق برامج تدريبية للنساء على جميع المستويات مع التركيز على النساء الريفيات .
ب. تشجيع المعاهد المتخصصة والجامعات على اجراء بحوث تطبيقية التي يمكن الاسترشاد بنتائجها في العمل في المستقبل .
ج. المعاونة في عقد المؤتمرات وحلقات البحوث على المستويات الاقليمية والدولية
د. انشاء مركز للوثائق العلمية المتصلة بالتنمية .

وجدير بالذكر ان الاستراتيجية الدولية للتنمية في السبعينات التي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة ، قد وضعت برنامج متكاملا للعمل القومي والدولي للتنمية ، ولا تخلو هذه الاستراتيجية من الاشارة الى اهمية تنمية الموارد البشرية وخصوصاً الشباب والمرأة - بمعنى ان الموارد البشرية لا يمكن تنميتها باستقبال الخدمات فقط ولكن بالممارسة والاشتراك في ادائها وهذا التحدي الذي يجب ان نواجه .

- **المشكلات الصحية .**
- **الخدمات الاجتماعية**
- **المشاركة**
- **وسائل الاعلام والدور الذي يجب ان تقوم به**
- **البحوث-الاجتماعية .**

<u>وقد اوصى المؤتمر بما يلي :-</u>

١- ان تقوم الامم المتحدة بإعلان العقد ١٩٧٥-١٩٨٥ عقد الامم المتحدة للمرأة والتنمية للتأكد على اهمية العمل من جانب الهيئات الدولية والقومية لصالح المرأة خلال هذه العشر سنوات بما يحقق اهداف المؤتمر .

٢- ان يتضمن برنامج العمل ان يتحقق خلال خمس سنوات الاولى من هذا العقد ما يلي على الاقل :

- **هبوط نسبة الامية بين النساء**
- **التوسع في التدريب المهني على المهارات الاساسية بما فيها متطلبات الزراعة .**
- **المساواة وتكافؤ الفرص امام البنين والبنات في القبول في مدارس المرحلة الاولى .**

- **انتشار الخدمات الاساسية في المجتمعات الريفية واعداد القوى البشرية اللازمة لإدارتها .**

١٢- العام العالمي للمرأة : عقد المؤتمر العام العالمي في مدينه مكسيكو ١٩٧٥ وكان شعاره المساواة والتنمية والسلام وقد عقدت خلاله عدة حلقات للبحث في دور المرأة في التنمية ، كما اشتمل جدول الاعمال على اثنى عشر بنداً تستهدف تقويم الاتجاهات القائمة والتغييرات التي استحدثت في دور المرأة والرجل في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكذلك المعوقات التي تقف حائلاً دون قيام المرأة والرجل بدورهم ومسئولياتهم في التنمية كعنصرين يكمل احدهما الاخر .

<u>وقد نوقشت مسائل هامة وعلى وجه التحديد :-</u>

*** المرأة الريفية المتخلفة .**

- **التعليم والتدريب .**
- **العمالة**
- **السكان**
- **- اصدار التشريعات اللازمة لحصول المرأة على حقوقها السياسية والمدنية بما يتعادل مع الرجل**

- الاعتراف بقيمة المرأة الاقتصادية في البيت وخارجه خصوصاً في قطاعي الخدمات والانتاج .

- **تنفيذ برامج التعليم الرسمي وغير الرسمي وبرامج التعليم للإعداد للحياة .**
- **الاهتمام بمنظمات المرأة كإجراء مؤقت يقوم بنفس الدور الذي تهتم به المنظمات الثقافية والفنية والتعليمية للرجال .**
- **الاهتمام بتكنولوجيا الريف ولصناعات المنزلية والريفية والبيئية ودور الرعاية النهارية للطفولة والآلات والتجهيزات المنزلية الصغيرة .**
- **انشاء جهاز حكومي يتولى متابع تنفيذ هذه المقترحات على ان يشارك فيه ممثلون عن جميع الوزارات المعنية بتنمية المرأة.**

<u>لا جدال أننا نحتاج لخطة عمل :-</u>

أ- حتى يمكن رفع مستوى تدريب المرأة وتزويدها بالمهارات المختلفة ويحتاج ذلك للتدريب المستمر وتطبيق برامج التعليم الرسمي وغير الرسمي.

ب- الاقلال من التحامل على المرأة واتهامها بالجمود والرجعية والفشل وهذا يتطلب تغيير اتجاهات الناس وهنا تظهر أهمية وسائل الاعلام .

ويجب ان تشتمل الخطة على ما يلي :-

١- سياسة واضحة لاندماج المرأة في خطة التنمية القومية .

٢- التزام واضح بتنفيذ هذه السياسة من جانب السياسيين وصانعي القرار والمخططين ورجال القانون والاداريين .

٣- بنك للمعلومات عن المرأة يسجل كل ما لدينا من احصائيات وبيانات وارقام عن المرأة وجهودها .

٤- جهاز تخطيطي يتولى اعداد الخطط اللازمة على ضوء الواقع الفعلي .

٥- مجموعه من الاجهزة التنفيذية القادرة على التحرك والتنفيذ متحررة في ذلك من قيود البيروقراطية مع وضع التمويل الكافي تحت تصرف هذا الجهاز ويتطلب ذلك كله :-

١- انشاء جهاز على اعلى مستوى ممكن تلحق بوزارة التخطيط ويمثل فيها جميع الاجهزة المعنية بشئون المرأة كالشئون الاجتماعية والصحية والتعليم والزراعة والقوى العاملة والثقافة والاعلام .

٢- ويجب التركيز على مجموعه من التفصيلات الهامة :/-

- العناية بمحتويات الكتب والبرامج الدراسية بما يسمح بتعديل مفهوم المساواة بين المرأة والرجل .
- مشاركة المرأة في صنع القرار .
- العناية بتدريب المرأة في مختلف القطاعات مع العناية بقطاع المرأة الريفية .
- الاهتمام بالمنظمات النسائية .
- تدعيم لجنة المرأة بالجامعة العربية .
- يجب الا تضيع اهتمامات المرأة وجهودها عند حد الحقوق السياسية وحدها لان الحقوق الاجتماعية اهم بكثير من ذلك .

المحاضرة ١٠ الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية

مقدمة:

التنمية في مفهومها الشامل تعرف بأنها الجهود البشرية التي تبذل من اجل نهوض وتقدم ورفاهية المجتمع والفرد ، وبذلك فهي تتضمن جانبين ، الجانب الاجتماعي والجانب الاقتصادي ، وتضم التنمية الاجتماعية مجالات التعليم والعمالة والصحة والاسكان والخدمات الاجتماعية ، اما التنمية الاقتصادية فتضم مجالات الصناعة والتجارة والزراعة واستخراج المعادن والسياحة .

ويتضح من ذلك ان الخدمة الاجتماعية ما هي الا احدى المهن التي تعمل في مجالات التنمية الاجتماعية .

وتستهدف تحقيق رفاهية الانسان حيث تضم مجموعة من الوظائف المتعددة التي تخدم البشرية داخل نظام اعلى هو نظام الرعاية الاجتماعية المتسع الاطراف .

أولاً : الخدمة الاجتماعية وطبيعتها:

ان الخدمة الاجتماعية الحديثة تعتبر استجابة لمشاكل اجتماعية واحتياجات انسانية قديمة قدم المجتمع الإنساني مثل مشاكل الفقر والمرض والشيخوخة ، والخلافات الزوجية وعدم التكيف والانحرافات السلوكية والجريمة هذه وغيرها مشاكل صاحبت المجتمع الإنساني منذ فجر التاريخ ولم يقف المجتمع حيالها جامدا بل استخدم اساليب ومناهج لمقابلتها ، غير ان الخدمة الاجتماعية تختلف من وجوه اساسية عن تلك المناهج والاساليب التي استخدمت قديما .

- والخدمة الاجتماعية بمفهومها المعاصر تهدف الى مساعدة الافراد والجماعات والمجتمعات الى تحقيق اكبر قدر ممكن من الرفاهية الجسمية والعقلية والمادية والاجتماعية .

وفى نفس الوقت فإن الخدمة الاجتماعية بحكم كونها نظاما اجتماعيا تتعاون مع النظم الاجتماعية الاخرى فى المجتمع وتؤثر فيها لإزاله ما يقف حجر عثره امام تحقيق رفاهية الانسان .

وهكذا تعمل الخدمة الاجتماعية في المجتمع المعاصر مع البيئة والواقع الاجتماعي للإنسان لإزالة العقبات سواء كانت اجتماعية او ثقافية او نفسية او اقتصادية وغير ذلك من العوامل التي تؤثر في توافق الانسان ووظائفه الاجتماعية الى جانب خدمة الانسان مباشرة بما قدمته من خدمات علاجية ووقائية وانمائية .

وهكذا تختلف الخدمة الاجتماعية عن الوان النشاط الإنساني التي قام بها الرواد الاوائل لهذه المهمة مثل الاحسان ، والصدق على الفقراء والمساكين ، والبر بالمحتاجين ،

ومن الواضح ان هذا النشاط كان موجها اولا وبالذات الى الطبقات الدنيا في المجتمع كالفقراء والعجزة ، وكان يأخذ هذا النشاط فى الاغلب شكل المساعدات الوقتية ونظرا لأن جانب من نشاط الخدمة الاجتماعية مازال موجها حتى الوقت الحاضر لمثل هذه الحالات فقد ارتبطت في ذهن كثير من الناس بمساعدة الفقراء وتوزيع الإعانات . حقيقة ان الخدمة الاجتماعية قد عنيت بمشكلة الفقر ، ولكن ظهر فيما بعد ان مشكلات الناس لا يرجعها الى الفقر ، كما ان هذه المشكلات لا تختفي تلقائيا بالقضاء على الفقر.

ويرجع ذلك للإعتبارات التالية :

١. ان الفقر امر نسبى يختلف باختلاف الزمان والمكان .

٢. ان الناس فى كل الطبقات ومن كل المستويات الاقتصادية يواجهون المشاكل فى حياتهم وهذه المشاكل ليست ناتجة عن قصور فى الدخل لأن هناك عوامل وخارجية تتفاعل وتؤثر على حياة الناس .
٣. ان مشاكل الناس لا تنتهى بانتهاء الفقر.

. ويشير تطور الخدمة الاجتماعية تاريخيا الى انتقالها من المرحلة الاصلاحية الى المرحلة الراديكالية .

المرحلة الإصلاحية :

وتتناول هذه المرحلة نشاط الخدمة الاجتماعية فى مجتمع يتحرك لتغيير انظمته لصالح مواطنيه خاصة الفئات الاكثر احتياجا وحدث ذلك فى الولايات المتحدة الامريكية فى فترة الستينات بالذات ، وترجع اصول هذه المرحلة الى مشكلات الحضر الامريكي حيث كانت مشكلة الفقر واضحة نظرا لهجرة الزنوج الى المدن الامريكية الرئيسية خاصة فى الشمال .

وتأثرت خدمة الجماعة كذلك بخبرات المرحلة الاصلاحية فقد تطورت اهدافها لتشمل الاجراء الاجتماعي بواسطة مساعدة اعضاء الجماعات على اكتساب مهارات تمكنهم من المساهمة فى تغيير بيئاتهم بالإضافة الى تعلم كيفية التعامل مع المشكلات الاجتماعية لحلها ، وتنمية مقدرة العضو لتفهم ضرورة واهمية احداث التغيير وبذل الجهد الذى يتطلبه ذلك التغيير ، والمساعدة فى تكوين مواطنين قادرين على تحمل مسئولياتهم .

ونشطت طريقة تنظيم المجتمع لأن التغيير الاجتماعي فى ظل سياسة قومية يخلق المناخ الملائم لنشاطها وقد ظهر نموذج الاجراء الاجتماعي فى تلك المرحلة بالذات ومن عناصره الهدف ، وهو المساهمة فى اجراء التغيرات الاجتماعية المقصودة ، ونسق الهدف هم المواطنون الاكثر احتياجا لتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية ، ونسق الهدف له تكتيكاته وادواره والتعامل مع اعداد كبيرة من المواطنين والتعامل مع بناء القوة فى المجتمع لصالح قطاع من المواطنين الاكثر احتياجا لخدمة معينة والعمل مع موارد محدوده ومصالح متعارضة.

المرحلة الراديكالية :

يستخدم مفهوم الخدمة الاجتماعية الراديكالية لتوضيح اتجاه مهني يتضمن العمل المباشر مع الانظمة الاجتماعية لتغيير بعضها بنائيا او وظيفيا ، او لإيجاد انظمة اجتماعية جديدة لصالح المواطنين جميعا او لصالح فئات منهم اكثر احتياجا ، ولتحقيق ذلك يجب ان تعمل الخدمة الاجتماعية فى ظل سياسة قومية عامة تنفذ خططا لإحداث تغييرات جذرية فى المجتمع .

- ويعتقد منهج الخدمة الاجتماعية الراديكالية ان اسباب الكثير من المشكلات تكمن فى الانظمة الاجتماعية القائمة ومن ثم يجب تعديل هذه الأنظمة لإعادة تكيف البيئة حتى تتلاءم مع احتياجات الافراد .

- من هنا بدأت المطالبة بالتغيير الاجتماعي الواسع النطاق والذى يتم على مستوى النظم الاجتماعية نفسها بدلا من الاقتصار على مستوى الافراد والجماعات وهذا هو الاتجاه الحديث فى الخدمة الاجتماعية ، حيث بدأت اعداد كبيرة من الاخصائيين الاجتماعيين فى الاهتمام بالمسائل المتصلة بالسياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي .

التغير فى بعض مفاهيم الخدمة الاجتماعية :

لقد طرأت بعض التغييرات على مفاهيم كثيرة فى الخدمة الاجتماعية لتحرير حركتها ، وإطلاق طرق المهنة من السلبية التي كانت تتسم بها بعض عملياتها ، ومن اهم هذه المفاهيم التى تناولتها التغييرات ما يلى :

١- كانت محاولة احداث التكيف الاجتماعي هي احد اغراض طرق الخدمة الاجتماعية ، وتحول هذا التكيف الى محاولة التوفيق او التوافق ، وهذا يعنى اشراك لعوامل جديدة للوصول الى تعاون مشترك .

٢-تحول دور الاخصائي الاجتماعي من مساعد الى دور المسئول مهنيا عن احداث التغير الاجتماعي .

٣- لم يعد ينظر الى العميل كإنسان يتمتع دائما بحق تقرير المصير بل اصبح ينظر اليه كهدف للتغيير الاجتماعي .

٤-تحولت المهنة من تنسيق الجهود الى دافع ومحرك لتلك الجهود.

٥- تحولت عمليات المهنة من التدرج فى الوصول الى الاهداف الى مصدر لقوة كبيرة دافعة للوصول الى الاهداف .

٦-تغير نظرة الخدمة الاجتماعية الى العميل كمتلقي للخدمة الى تنظيم الجماهير حتى يتمكنوا من الحصول على الخدمات بالاعتماد على انفسهم .

٧- الخدمة الاجتماعية الجماهيرية وهى تلك الممارسة المهنية التي تهدف الى تنظيم اعداد كبيرة من المواطنين لتوفير خدمات ملحة بالاعتماد على جهودهم الذاتية او بمحاولة الحصول على موارد لتوفير تلك الخدمات من متخذي القرارات السياسية فى المجتمع .

٨-تغيرت النظرة من الخدمة المطلوبة الى الخدمة المفروضة لمن هو فى حاجة ضرورية لها خاصة اذا كان اهمال تقديم الخدمة يسبب ضررا بالعميل او بالآخرين او المجتمع .

ثانيا : مفهوم الخدمة الاجتماعية التنموية

الخدمة الاجتماعية التنموية هي ذلك النوع من الممارسة المهنية الذي يتعامل مباشرة مع تحديات التنمية ويساهم بإيجابية وفعالية فى رفع مستوى المواطنين اقتصاديا واجتماعيا باطراد فى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل مقوما بما يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات .

ويرى آرثر دنهام ان الاسس الفلسفية التي ينطلق منها كل من تنمية المجتمع المحلى والخدمة الاجتماعية متشابهة الى حد كبير ، حيث ان كل منها يهتم بمعاونة الناس على ان يعيشوا حياة طيبة ، وكل منها يؤمن بحق تقرير المصير فى الحدود العامة التي يقبلها المجتمع الاكبر كما يعتقد فى اهمية الجهود الذاتية التي يبذلها الناس لتحسين احوال معيشتهم ، فضلا عن ان الكثير من المعارف التي يمتلكها الاختصاصيون الاجتماعيون والعديد من مهاراتهم واتجاهاتهم يمكن تطبيقها مباشرة او مع بعض التعديل للعمل فى تنمية المجتمع المحلى .

وقد حددت (ايلين ينجزيند) احدى عشر عملية اجتماعية اساسية تتضمنها تنمية المجتمع المحلى وترتبط ارتباطا وثيقا بالخدمة الاجتماعية وهى :

١ -اساليب التعرف على المجتمع المحلى .

٢ -جمع البيانات عن المجتمع المحلى .

٣ -التعرف على القيادات المحلية .

٤- اساليب استثارة المجتمع المحلى حتى يتحقق من انه يواجه مشكلات معينة .

٥- معاونة الأهالي على مناقشة مشكلاتهم .

٦ -معاونة الأهالي على التوصل الى تحديد اكثر لمشكلات مجتمعهم المحلى .

٧ - دعم ثقة الناس بأنفسهم.

٨ -معاونة الأهالي على اتخاذ القرارات حول خطط العمل المناسبة

٩ -التعرف على نقاط القوة والضعف فى الخطط والمشروعات .

١٠- معاونة الأهالي لكى يستمروا فى بذل الجهود لحل مشكلاتهم

١١ --زيادة قدرة الأهالي على مساعدة انفسهم بأنفسهم .

ثالثا : الخدمة الاجتماعية وفلسفة التنمية الاجتماعية

تعد مهنة الخدمة الاجتماعية اداة ووسيلة من وسائل تحقيق التنمية الاجتماعية ، حيث تهتم بالعلاقات الاجتماعية ، وتعتمد على الحقائق العلمية ، وهى قد تكون خدمات مباشرة للأفراد

والجماعات والمجتمعات وتشكل فى نفس الوقت كل انشطة التنمية الاجتماعية ، وتقوم بدور أساسي فى مساعدة الافراد والجماعات على التكيف فى المجتمع .

وفيما يلى عرض لأهم النقاط التى يتضح من خلالها مدى العلاقة بين الخدمة الاجتماعية وفلسفة التنمية الاجتماعية

١- التنمية الاجتماعية عمل إنساني تمتد جذوره فى طبيعة الانسان كمخلوق اجتماعي سياسي وما يتصف به بصفته السياسية والاجتماعية من خلال قدرته على الاتصال بالغير ومعايشتهم والتعاون لإشباع الاحتياجات .

والخدمة الاجتماعية مهنة انسانية جوهر اهتمامها الانسان ، وتهتم بعلاقة الانسان بغيره وتفاعله مع بيئته وظروفه بهدف اشباع اكبر قدر ممكن من حاجاته ، وهو يتعاون مع الآخرين فى محاولة اشباع هذه الحاجات ، كما ان الخدمة الاجتماعية تعمل على استثمار الفرد لقدراته وطاقاته .

٢- تتبع مبادئ وفلسفة التنمية من الاديان السماوية فى احترام الانسان وصيانة كرامته وحريته والالتزام بمبدأ التكافل الاجتماعي والمسئولية الاجتماعية ، والخدمة الاجتماعية كذلك تتبع مبادئها وفلسفتها من الاديان السماوية .

٣- تلتزم الخدمة الاجتماعية بمجموعة من القيم ، حقيقة ان القيم وثيقة الصلة بالنشاط المهني فى أي مجتمع ، ولكنها اوثق صلة بالخدمة الاجتماعية لان عمل الاخصائى الاجتماعي فى مجال العلاقات الانسانية يجعله اشد حساسية للقيم الاجتماعية والانسانية .

٤- تقع مسؤولية التنمية الاجتماعية فى الدول المتخلفة على الحكومة مع اشتراك الشعب بما تسمح به ظروفه وامكانياته ، وقد اتخذت هذا الموقف نتيجة للفقر الشديد وقلة وعى بعض فئات الشعب للمسئوليات من ناحية ولحاجة البلاد النامية الى الاسراع فى عملية التنمية من ناحية اخرى .

٥- يرى البعض ان التنمية الاجتماعية هي عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه ، بغرض اشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد، ولما كان التغير الاجتماعي ينصب على كل تغير يقع فى التركيب السكاني للمجتمع او فى بنائه الطبقي او فى نظمه الاجتماعية او فى انماط العلاقات الاجتماعية.

والخدمة الاجتماعية تعترف بأن كثيرا من المشاكل الاجتماعية صادرة عن الانظمة والمؤسسات والقائمة فى المجتمع الامر الذى يتطلب فهم المجتمع ونظمه ومؤسساته بل والتدخل المهني من اجل تغيير هذه الانظمة والمؤسسات اسهاما فى علاج مشاكل الناس الى جانب حرص الخدمة الاجتماعية على توظيف موارد المجتمع ، بل قد يتطلب الامر التنسيق بين مختلف الموارد تحقيقا للرفاهية الاجتماعية .

رابعا : الخدمة الاجتماعية وأهداف التنمية الاجتماعية

اذا نظرنا الى اهداف التنمية الاجتماعية – كما حددها مؤتمر وزراء الشئون الاجتماعية فى افريقيا سنة١٩٦٧نجدها تتمثل فى :

١. **محو الامية وتعميم وتحسين التعليم والتدريب المهني العام على جميع المستويات وتوفير التسهيلات التعليمية والثقافية لجميع قطاعات السكان .**
٢. **ضمان حق كل فرد فى العمل ، والقضاء على البطالة ورفع مستويات العمالة فى كل من المناطق الريفية والحضرية مع توفير الظروف العادلة والملائمة للعمل .**
٣. **النهوض بمستويات الصحة ، وتوسيع نطاق الخدمات الصحية الملائمة لتلبية حاجات السكان بأكملهم .**
٤. **القضاء على الجوع ورفع مستويات التغذية .**
٥. **النهوض بالظروف السكنية وخدمات المجتمع وخاصة بين الفئات ذات الدخل المنخفض .**
٦. **توفير خدمات الرعاية الاجتماعية والبرامج الشاملة للضمان الاجتماعي للمحافظة على مستوى معيشة جميع السكان والنهوض به .**
٧. **القضاء على الظروف التي تؤدى الى الجريمة وانحراف الاحداث .**
٨. **تشجيع التوسع السريع فى ميدان التصنيع مع اتخاذ التدابير اللازمة لما يترتب على ذلك من مشكلات اجتماعية ، والقضاء على العقبات الاجتماعية التي تعوق التنمية الاقتصادية .**
٩. **مساعدة الافراد والجماعات على مواجهة حاجاتهم ومطامعهم المتغيرة حتى يتمكنوا من تأدية دورهم الحتمي فى النضال من اجل التنمية .**

- إن ازمة المجتمعات النامية لا تتمثل فقط فى افتقارها الى رأس المال أي انها لا تعانى فقط من نقص الامكانيات ، وانما تعانى قبل هذا والى جانب هذا من نقص خطير فى الانساق والمنظمات الاجتماعية وفى الكوادر البشرية التي تستطيع اداء دورها بأسلوب يتصف بالإبداع ويدفع عجلة التنمية الى الامام ، وتستطيع ان تطلق القدرات البشرية من عقالها وتخلق البيئة الجديدة لتحقيق ذلك .

الخدمة الاجتماعية والشخصية التنموية :

تعمل الخدمة الاجتماعية على تدعيم عمليات التنشئة الاجتماعية للفرد وذلك تدعيما للنسق القيمي والنماذج السلوكية فى المجتمع ، وينعكس الاهتمام بعمليات التنشئة الاجتماعية فى مؤسساتها الاولية والثانوية ،على ايجاد شخصية تنموية فاعلة فى المجتمع ذات قيم وسلوكيات مدعمة لمسيرة التنمية ، ومن هنا تساهم الخدمة الاجتماعية بدور هام فى تكوين هذه الشخصية .

كما تهتم الخدمة الاجتماعية بتكيف الفرد مع الاطار الاجتماعي الجديد ، والتغيرات التي تحدث فى المجتمع ونظمه لإحداث التنمية وتقبل الفرد للتغيير وتوافقه الاجتماعى مع وقائع المجتمع وابعاده مما يدعم من انتمائه للمجتمع

- وتساهم الخدمة الاجتماعية فى تدعيم المسئولية الاجتماعية لدى الافراد وشعورهم بالحرية والديمقراطية مما يوفر المناخ الملائم للتمية ، كما ان للخدمة الاجتماعية دورا فى اعداد القادة فى المجتمع واكتشاف قيادات جديدة وهذه القيادات لها دورها فى توجيه عمليات التنمية ، وقيادتها ولتعبيرها عن مصالح مجتمعية عامة ، ولا تعبر عن مصالح شخصية ذاتية .

- وتساهم الخدمة الاجتماعية بعمليات التنشئة الاجتماعية وتحقيق التربية البيئية السليمة ، وتدعيم القيم والاتجاهات التي تحافظ على البيئة بالإضافة الى تحسين وتنمية الموارد البيئية والمعاونة في تكوين راي عام مستنير للإلمام بالبيئة ووسائل حمايتها والمحافظة على الموارد الطبيعية، بالإضافة الى حسن استثمار وتوجيه هذه الموارد . بل واكتشاف الموارد الكامنة في المجتمع والعمل على استثمارها .

- وللخدمة الاجتماعية دورها في التعامل مع القيادات الموجه لمسيرة التنمية الرسمية وغير الرسمية وبناءات القوة والصفوة في المجتمع لتعبيرها عن الاحتياجات الحقيقية والمصال العامة في المجتمع ، وتنمية هذه القيادات بل واكشاف القيادات الجديدة في المجتمع واعدادها لتحمل المسئولية.

خامساً : العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية

ان للخدمة الاجتماعية حقائق وفلسفة وطرق لا تختلف كثيراً عن فلسفة و حقائق التنمية الاجتماعيه وتكامل الخدمة الاجتماعية يزيد من اوجه التقارب بين فلسفة واهداف الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية ، وتوطين الخدمة الاجتماعية يزيد كذلك من واقعية وفاعلية ادوارها في تحقيق التنمية الاجتماعية ، ومن ثم فان الدور الذي يقوم به الاخصائي الاجتماعي في اي موقع هو في مدلوله دور تنموي .

وعلى ضوء ما سبق يمكننا ان نحدد العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية فى النقاط التالية

١- الخدمة الاجتماعية والتنمية يشتركان في التركيز على الانسان والعمل على تحريره حتى يستطيع اداء دوره في الحياة وذلك بمساعدة وتدعيم الانسان على ازالة المعوقات التي تواجه.

٢- الخدمة الاجتماعية تلتقي مع التنمية في انهما يسعيان لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهى :-

- **علاج المشكلات الاجتماعية التي تعيق التنمية السلبية (الفردية – الانانية – اللامبالاة – انخفاض مستوى المعيشة – زيادة السكان).**
- **مساندة الانتاج في جميع الميادين بتوفير العلاقات الانسانية داخل الوحدات الانتاجية .**
- **اعادة فئات غير القادرين لعجلة الانتاج بمساعدتهم على علاج مشكلاتهم والاستفادة من قدراتهم .**

وتحقق الخدمة الاجتماعية هذه الاهداف عن طريق الاساليب التالية :-

أ. اساليب وقائية عن طريقها تتلافى وقوع المشكلات .
ب. اساليب علاجية وفيها تقع المشكلة بالفعل .
ج. ج- مجموعه من الاساليب الانمائية بهدف المحافظة على قيمة الانسان ومساعدته على الانتاج بأقصى حد ممكن

٣- تشترك التنمية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية في العمل على احداث تغييرات في النظم الاجتماعية والسياسية والافراد وذلك لإحداث الرفاهية الاجتماعية للفرد والمجتمع .

٤- الخدمة الاجتماعية تعتبر القوة المحركة التي تهتم بالفرد باعتباره النواه لهذا المجتمع كما تهتم بوحدات المجتمع في شكل الجماعات التي ينظمها المجتمع لتحقيق اغراضه في مسايرة التنمية .

٥- الخدمة الاجتماعية الانمائية تلقي بثقلها في تنمية الموارد الانسانية عن طريق تدعيم وتقوية حياة الاسرة واعداد الاهالي لتحسين احوالهم من خلال اسهامهم في عمليات التنمية .

٦- تساهم الخدمة الاجتماعية الانمائية في دفع قوة فاعلية المشاركة الشعبية والاستفادة من جهود المواطنين للإسهام في خطة التنمية ويتحقق ذلك من خلال جهود الخدمة الاجتماعية بالمساهمة في ايقاظ وعي الاهالي ودفعهم الى المبادأة .

٧- تستند كل من الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية على قاعدة علمية تضفي عليها اطارا موضوعيا يتمثل في مجموعه من المفاهيم والمدركات التي اختبرت اختبارا كافيا حتى تثبت صحتها .

٨- تستخدم كل من الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية مجموعه من الادوات والوسائل المختلفة للاتصال بالمواطنين ، فهما تستخدمان المقابلات والندوات والمؤتمرات والاجتماعات ووسائل الاعلام المختلفة .

٩- تساهم الخدمة الاجتماعية الانمائية في تحديد المشكلات التي يعاني منها سكان المجتمع وتنمية امكانياتهم وقدراتهم في مواجهه هذه المشكلات .

١٠- التنمية الاجتماعية يعمل من خلالها مجموعه من المهن من اهمها : (التعليم – الصحة – الزراعة – الاسكان) .

/ سؤال: ما المقصود بالخدمة لاجتماعية التنموية

الخدمة الاجتماعية التنموية هى ذلك النوع من الممارسة المهنية الذي يتعامل مباشرة مع تحديات التنمية ويساهم بإيجابية وفعالية فى رفع مستوى المواطنين اقتصاديا واجتماعيا بإطراد فى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل مقوما بما يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات.

المحاضرة ١١ : ::السكان والتنمية

شغلت موضوعات السكان انتباه الفلاسفة والمفكرين منذ زمن طويل إلا ان البحث المنظم عن العوامل المؤثرة فى زيادة السكان ونموهم او وقوفهم وتدهورهم لم يبدأ الا حديثا ، وذلك منذ تقدم علم الاحصاء وطرق التحليل الإحصائي ، وبعد تقدم وسائل اجراء التعداد او اخذ الدول المختلفة بهذا الاجراء وكانت الآراء السكانية ذات صيغة عامة ، مجرد آراء وافكار لم توضع موضع الاختبار ، كما انها لم تكن لملاحظات تجريبية ولي س هذا بمستغرب

فإن التعدادات والاحصاءات لم تكن قد ظهرت بعد ذلك فإن نظريات الكتاب القدماء تعتمد اكثر ما تعتمد على آرائهم المستقبلية وملاحظتهم الصحية

١٠اولا : المشكلة السكانية

تعتبر مشكلة زيادة السكان هي احدى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي سار التفكير فيها منذ امد بعيد ، وإذا كانت مصر لم توجه اهتمامها لهذه المشكلة الا حديثا ، حيث لا تتجاوز مرحلة بدأ الاهتمام بها خمسة وثلاثون عاما ، وقد دعت اليها ظروف اجتماعية واقتصادية وثقافية وصحية

وحيث ان المشكلة السكانية احدى المشاكل المعقدة التي تستلزم المواجهة من خلال حشد وتعبئة الجهود وتركيزها ، وعندما يكون معدل التزايد السكاني مساويا لمعدل النمو فى الدخل القومي الحقيقي ،فان معنى ذلك اجهاض كل محاولة لتحقيق التنمية الاقتصادية وهذا هو دافع الدول النامية.

وعلى ذلك تمثل المشكلة فى ذلك السياق الرهيب من النمو السكاني والنمو الاقتصادي ، ومن الضروري اتخاذ الاجراءات المناسبة فى اطار السياسة السكانية والتي تتمثل فى محاولة التحكم فى معدلات الزيادة الطبيعية للسكان ولا سيما ان معدل الوفيات انخفضت انخفاضا ملحوظا لسبب الاجراءات الصحية ذات الفاعلية العالية .

ثانيا : نظرة اجتماعية للمشكلة السكانية ـــ

إذا كنا نريد لأبنائنا واجيالنا الصاعدة – كيانا سليما ونموا صحيحا وسلوكا قويما ، فالأسرة هي مصدر ذلك اولا وما عداه يتلوه ويتبعه فالأسرة هي القادرة على الحماية والرعاية وإعطاء الحنان والعطف وإحاطة الابناء بالانتباه والتوجيه وغرس المبادئ والقيم والجدية فى الحياه والوفاء والاخلاص فى حمل الامانة والالتزام بكل متطلبات الحياة واسلحتها ومقوماتها ، فإذا اهملنا الاسرة وتركنا علاقاتها تقوم على روابط واهية ضعيفة يتلاعب بها الانسان على اساس من جهل اوعدم فهم لمقوماتها واستهتار بأصولها واسسها

، لكانت نتائج ذلك وبالا على افرادها ، وعلى الاخص اطفالها الذين هم فى حاجة لجو اسرى سليم يعيشون فى كنفه وينمون فى محيط استقراره ودفئه ولا يتوافر هذا الجو إلا بصنع الوالدين وبشعور من مسئولياتها –ولا يتحقق بالحرمان من رعاية أي منهما ولا يقوم ذلك فى جو من الكيد

او الصراع او الضغينة بينهما ، والطلاق والمنازعات والمشاحنات التي تترتب عليه هي من العوامل التي تؤدى بالأطفال الى الحرمان من الرعاية الاسرية – ولا يمكن ان يقاس الطلاق من الزوجين بالموت فالذي قد يصيب أي من الوالدين فيحرم الطفل من رعاية اى من المتوفين او كليهما

حيث ان هذه صورة اخرى للمشكلة تعالج بوسائل وسبل غير الصراع والنزاع والخلافات من الابوين والطلاق وتعدد الزوجات كمشكلتين اجتماعيتين تجران من جانبهما الى تضخيم المشكلة السكانية حيث يجر الطلاق لزواج آخر

يأتي من وراءه قوانين جديدة بشأن تعدد الزوجات وبالتالي زيادة فى السكان.

وهناك الاسرة بصفة عامة ورعاية الاب لها وقيامه بالتزامات الابوية التي تطلبها مسئولياتها كرب اسرة عليه ان يوفر لها متطلباتها الاقتصادية والعاطفية والشخصية.

وكلما زاد عدد افراد الاسرة قل نصيب الفرد فيها من الموارد المتاحة لها ، فنصيب فرد من عشرة افراد بالأسر ة لها دخل ٥٠جنيه شهريا مثلا .

ومعنى ذلك ان زيادة عدد افراد الاسرة الواحدة مشتت لجهودها محقق للضغوط على افرادها اقتصاديا وعاطفيا – فتسبب المنازعات لأفرادها والصراعات بينهم مما يؤثر على صحة الام وطاقاتها ، ومقدرة الاب ورعايته لأسرته ويؤثر ذلك فى نفس الوقت على رعاية الاولاد وعمليات التنشئة الاجتماعية السليمة اللازمة لهم ، فيؤثر ذلك ايضا على سلوكهم وقدرتهم على التكيف واتجاهاتهم الاجتماعية بكل الآثار العادية التى تترتب على ذلك .

ثالثا : النتائج الاجتماعية والاقتصادية للزيادة السكانية

١- تعوق النمو الاقتصادي ذلك ان انشغال الدولة بإطعام السكان يفوت عليها الغرض فى توجيه اكبر قدر من استثماراتها نحو الانتاج الثقيل فى الصناعة وبالتالي تأخذ كثيرا عما يمكن ان تصل اليه الدولة وهى فى طريقها نحو التكامل الاقتصادي.

٢-التركيز على الصناعات الاستهلاكية على حساب الصناعات الثقيلة لمقابلة احتياجات الجماهير يؤدى بطبيعة الحال الى نقص واضح فى امكانيات التصنيع والنمو الاقتصادي من ناحية ومن ناحية اخرى.

استمرار اعتماد الدولة على غيرها فى مجال المنتجات الهامة اللازمة للبناء الاقتصادي.

٣- اتساع نطاق قاعدة النقد ووقوع كثير من الناس تحت خطة المعروف (الفقر يولد النقد).

٤- تكثر الاضطرابات داخل طبقات العمر فنجد نتيجة للزيادة السكانية ان اغلب المجتمع يتكون من متوسطي العمر والشباب وهؤلاء يكونون دائما افرادا منتجين بلا عمل ، ومعن هذا استمرار البطالة واتساع الجرائم

٥- التحرك الدائم للسكان من منطقة الى اخرى طلبا لغرض احسن فى الحياة ،يؤدى الى عدم الاستقرار فى المجتمع

الى اضطراب مستمر قد يصل الى القيم او المستويات التي من شأنها ان تفسح المكان امام المجتمع لتسير فى طريق التكامل هذا الى جانب ان بعض الدول نتيجة للأزمة السكانية قد تثير مشاكل كثيرة مع دول اخرى مجاورة.

رابعا : الاتجاهات العامة للأوضاع السكانية فى مصر

يمكن تشخيص اهم الاتجاهات العامة للزيادة السكانية فى مصر فى عدة نواحي هامة تتمثل فيما يلى :

١- الزيادة السكانية المضطردة :

تلك الزيادة المضطردة ذات التأثيرات الواضحة على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا معنى لهذه الزيادة مجرد الزيادة العددية المرتفعة للسكان وانما تفي ايضا العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة والمتأثرة بكافة الاوضاع السكانية كالهجرة من الريف الى الحضر.

والكثافة السكانية الكبيرة فى مناطق معينة وارتفاع معدل الاطفال بالنسبة للمراحل العمرية الاخرى ، كما يلاحظ ارتفاع عدد المواليد فى الوقت الذى يوجد فيه نقص فى نسبة الوفيات نتيجة للتقدم الصحي وتقدم اساليب العلاج ، مما يؤدى الى زيادة سكانية مستمرة امام امكانيات مادية محددة ويترتب على ذلك اختلال فى خطط وبرامج التنمية ، فى الوقت الذى لم يستطع التقدم الزراعي والصناعي خلال السبعين عاما الاخيرة من مسايرة الزيادة الهائلة فى عدد السكان.

وهناك العديد من العوامل المؤثرة على تلك الزيادة السكانية يمكن تلخيصها فيما يلى :

١-كثرة عدد النساء اللاتي فى سن الحمل مما يؤدى الى زيادة فى عدد المواليد.

٢- القيم الاجتماعية والثقافات السائدة فى المجتمع خصوصا فيما يتعلق بالاتجاه نحو انجاب الاطفال الذكور .

٣- نمط الحياه التي يحييها السكان من جوانبها المختلفة مادية او فكرية

٤- مدى انتشار وسائل منع الحمل او مدى وجود اجراءات مباشرة وغير مباشرة .

٥- انتشار التصنيع فهناك ارتباط واضح بين انتشار التصنيع وحجم الاسرة .

٦- سيادة الكثير من الخصائص المرتبطة بطبيعة البنيان الاجتماعي التقليدي والتي تؤدى الى ارتفاع معدل المواليد خصوصا فى الريف المصري من اهمها :

(ا) اعتقاد الفلاح ان كل ولد مكسب مادى وادبى له

(ب) الزواج المبكر

(ج) ظلام القرية وعدم تنظيم اوقات الفراغ.

(د) ارتفاع معدل وفيات الاطفال يؤدى الى حرص السيدات على الاحتفاظ بأكبر عدد من المواليد خشية وفاة الاطفال.

(ه) ارتفاع نسبة الامية بين الافراد مما جعلهم غير قادرين على تدبير مستوى اقتصادي يحتفظون به

(و) سيطرة الاتجاه الاتكالي

(ز) جهل اغلب الفلاحين بطرق تنظيم النسل

(ح) تعدد الزوجات

(ك) إباحة الطلاق مما يجعل الزوجة تهتم دائما بالإنجاب

٢- خصائص متعلقة بالتركيب السكاني :

لقد اوضحت التعدادات المختلفة للتقارب النسبي لإعداد الذكور من اعداد الاناث

فيما عدا ما اكدته بعض التعدادات من ارتفاع طفيف لنسبة الكور عن نسبة الاناث او الارتفاع الطفيف لنسبة الاناث عن الذكور دون ما يتخذ هذا الارتفاع جانبا دون اخر بطريق مستمرة.

٣- حيث يلاحظ ان عدم التوازن ما بين الموارد الارضية المحدودة وما تنتجه من محاصيل وبين نمو السكان المتزايد قد ترتب عليه خفض مستوى دخل الفرد من المتطلبات الفردية لحياته وانخفاض نصيبه من السعرات الحرارية خصوصا اذا ما لوحظ النقص المستمر لنصيب الفرد من المساحة المنزرعة.

كذلك يلاحظ عدم توفر وعى تخطيط الاسرة بين الافراد فى المجتمع.

فالخدمة المخططة سواء كانت تعليمية او صحية او خدمات مرافق من اجل عدد معين من المستفيدين يتفق مع طاقة وموارد وامكانيات المجتمع من الممكن ان يؤثر على معدلات وفعالية هذه الخدمة واتساع نطاق وحجم المستفيدين منها او الذين لهم حق الاستفادة منها.

السكانية فى مصر خامسا : بعض المقترحات الهامة للتغلب على المشكلة

مع اهمية انتشار وعى تخطيط الاسرة بين سكان المجتمع من حيث الاعتدال فى الانجاب واخذ ظروف الاسرة وامكانياتها فى الحسبان ، سوف تشير فى هذا المجال الى اهم الاتجاهات العامة التي يجب اخذها فى الاعتبار للتغلب على المشكلة السكانية فى مصر .

(ا) الارتفاع بمستوى المعيشة :

وذلك عن طريق زيادة الاستثمارات وعن طريق زيادة نسبة نصيب الفرد من الخدمات ، بحيث يكون مقدار الزيادة فى الاستهلاك اقل من مقدار الزيادة فى الدخل القومي سنويا

، وبحيث تكون الزيادة فى الاستهلاك الفردي بنسبة تسمح بتوفير جزأ من الدخل فى شكل مدخرات قومية تكفى

لتمويل الاستثمارات اللازمة لزيادة الطاقة الانتاجية.

(ب) توفير فرص العمل لمواجهه الضغط السكاني

(ج) التقريب الحضاري بين القرية والمدينة

زيادة الاهتمام بالقرى لتقريب الهوة الحضارية بينها وبين المدن ، وذلك بإنشاء المدارس والوحدات الانتاجية وتوصيل المياه النقية والكهرباء بالريف واستخدام الطاقة الكهربائية لتطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالقرية.

(د) تشجيع تنظيم النسل :

وذلك عن طريق الوسائل الاعلامية ووسائل منع الحمل المختلفة كما يراعى فى الخطط طويلة المدى ان تعمل على تحقيق جوانب اساسية هى :

التوسع الرأسي والأفقي فى الزراعة : للارتفاع بمستوى الانتاج الزراعي والاستفادة من الارض الجديدة الصالحة للزراعة ، وذلك عن طريق التخصص والتجميع الزراعي والمكينة والتصنيع الزراعي المتكامل والتكامل الاجتماعي الزراعي والصناعي .

الاستزادة من التصنيع السريع : بقصد تهيئة فرص عمالة جديدة والارتفاع بمستوى المنتجات الصناعية ، وذلك بالاعتماد على القوى الكهربائية الجديدة واستخدام التكنولوجيا الحديثة.

إعادة تنظيم السكان : عن طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة المتوازنة.

سادسا : المشكلة السكانية والتنمية الاجتماعية

من الآراء السائدة ان علاج ومواجهة المشكلة السكانية لا يمكن ان يتحقق الامن خلال بذل الجهود الجدية والقوية فى النمو الاقتصادي حتى يتعادل النمو الاقتصادي مع متطلبات الزيادة السكانية وفى هذه الحالة اذا نجحت المحاولة لا يحدث تقدم اجتماعي بل يبقى الامورعلى ما هو عليه.

اما اذا دفعنا النمو الاقتصادي دفعات كبرى لكى يغطى متطلبات الزيادة السكانية ويزيد –فأن الفائض يسمح بوجود نوع التقدم الاجتماعي – الا ان هناك نقطة بحث لها اهميتها وهى الى اى حد يمكن دفع النمو الاقتصادي .

فى رأينا ان النمو الاقتصادي مهما يبلغ اتقان تنظيمه لا يكون علاجا كاملا ونهائيا ومستمرا للمشكلة لأن هذا الاستمرار والكمال يستلزم :

١- موارد لا تنضب – يمكن تحولها الى اقتصاديات – وهذا مستحيل

٢- قدرات بشرية وآلية دائمة الابتكار قادرة على تطوير النمو سنة بعد اخرى – وبذا يتحقق نجاح النمو – وهذا مشكوك فيه .

٣- مكان متسع لا يضيق – سمح بوجود زيادة فى سهولة ويسر – وهذا مستحيل ايضا وكل ما يقال عن الاتساع الرأسي او الأفقي احلام بعيدة عن الحقيقة.

وإن نجحنا فى البداية فإن استمرار النجاح امر مشكوك فيه ايضا.

٤-خدمات عامة دائمة التوسع متطورة دائما للأفضل – كلما زاد البشر وحيث زيادة المرافق – وكلما زادت مشقة العمل كلما تحتم تطوير الخدمات تيسيرا للبشر فى اداء مهمتهم الشاقة – فقد يجب التوسع كما ونوعا فى خدمات الصحة – التعليم – الاسكان – الترفيه- المواصلات – النقل ....الخ، والتوسع والتطوير يقتضى وجود اموال طائلة وجهود ضخمة لم تتوفر مع الزيادة العددية للسكان.

إن التنمية الاجتماعية والثقافية انما تمثل (العلاج الاصيل) وهذا يعنى ان من ارتفعت ثقافته احس بقيمة غيره وهذا ما نرجوه فى المقام الاول (الاحساس بقيمة الفرد) وحصيلة هذا الاحساس الاقتناع بأن انجاب الاطفال يجب ان يصاحبه اقتناع وتأكيد بالقدرة على توفير الحياة الكريمة فى فترة نشأتهم بهذا سيكون انجابا محدودا او فى مواقيت منظمة

سابعا : دور الخدمة الاجتماعية فى مجال السكان وتنظيم الاسرة

إن الانفجار السكاني وتنظيم الاسرة مشكلة اجتماعية قبل ان تكون مشكلة صحية او بيولوجية وان المدخل الطبيعي لعلاج ومواجهة هذه المشكلة والعمل الاجتماعي الذى يمهد الطريق لكل الاعمال والمراحل التالية :

المعنى المراد من وراء تعبير تنظيم الاسرة هو التخطيط لحياة الاسرة من حيث توالدها ووضع تقدير محدد لعدد افرادها باستخدام كل الوسائل اى كان نوعها وآثارها لتحقيق أي ضبط او تنظيم لعمليات الانجاب والتناسل والاخصاب .

التي تربط العلاقات الزواجية فى صورة ارادية أي ان يكون للزوجين ارادة فى عمليات التنظيم المطلوبة ، فيخرج عن ذلك بطبيعة الحال كل الحالات المرضية او الطبيعية التي تنتج تحديدا او تعويقا لعمليات الاخصاب والحمل لزوجة خلال حياتها الزوجية سواء اكان ذلك باستخدام اساليب بدائية ، كالعزل الذى يعرفه الناس من قديم الزمان ، او باستخدام وسائل دوائية كاستخدام لحبوب المانعة للإخصاب ، او غير ذلك من الوسائل التي قد يظهرها العلم الحديث.

والخدمة الاجتماعية بطرقها او مناهجها يمكنها ان تلعب دورا لا يستهان به فى مواجهة هذه المشكلة وفى انجاح مشروع تنظيم الاسرة سواء فى التجهيز لتقبل الفكرة واقناع الناس بها ثم فى المتابعة المستمرة للعملية حتى يسهل تعميم البرنامج عمليا ، والمقصود بتنظيم الاسرة هو تدبير شئون الاسرة بطريقة متنوعة تتسم بالتعبير وبعد النظر وتهدف الى توفير اكبر قدر ممكن من الرفاهية لجميع افراد الاسرة ورفع مستوى المعيشة لهؤلاء الافراد واعدادهم للمساهمة الايجابية فى رفع مستوى الحياة للمجتمع الذى يعيشون فيه ويتمسكون بتقاليده .

ويبرز دور الخدمة الاجتماعية وتزداد اهميتها فى الدول النامية والمتقدمة على السواء فهي مهنة تهدف عموما الى خدمة الانسان بجانبها نظام اجتماعي ذو انشطة تهدف الى حل مشكلات المجتمع ذات الطابع الاجتماعي ومعاونة سائر النظم الاجتماعية على القيام بوظائفها الاولية والعمل على ايجاد نظم اجتماعية مستحدثة يحتاج اليها المجتمع لتحقيق الرفاهية الاجتماعية لأفراده وجماعاته ومجتمعاته.

اضف الى هذا ان الخدمة الاجتماعية يمكنها ان تساهم بدور فعال فى وضع الخطط لتدعيم الميول والاتجاهات الاجتماعية ذات التأثير الفعال على الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

مثل الاتجاه الى تشجيع الادخار او تعليم الفتاة لان المرأة المتعلمة تتطلع الى توفير ظروف تربية معقولة لاولادها ومن هنا تتردد فى الاكثار من الاولاد كما انها تدرك خطورة الانجاب الغزير على صحة الام ، كما ان خروجها

الى العمل يدفعها الى عدم الاكثار من الاولاد .

كما ان الخدمة الاجتماعية بتعاونها مع غيرها من المهن يمكنها عن طريق الابحاث العلمية ان تتوصل الى التحديد الزمنى لخطر الانفجار السكاني فى بلد معين وإذا له اهميته الخطيرة نظرا لعدد السنوات التي تمر بين مولد طفل ووصوله الى ميدان العمل.

ولو كان كل فرد من السكان فى سن العمل لما كانت هناك مشكلة من الناحية النظرية على الاقل إذ يكفى ان يدبر المجتمع لكل منهم فرصة العمل وهو عندئذ سوف ينتج اكثر مما يستهلك كما ان الخدمة الاجتماعية تعمل على توجيه الاستثمارات فى القطاعات المختلفة مثل الزراعة والصناعة والتعليم بجميع مستوياته بالطرق المهنية التي تساعد على خلق المناخ النفسي اللازم لزيادة طلب

الجماهير لوسائل ضبط النسل من خلال الاجهزة القائمة

ولو كان كل فرد من السكان فى سن العمل لما كانت هناك مشكلة من الناحية النظرية على الاقل إذ يكفى ان يدبر المجتمع لكل منهم فرصة العمل وهو عندئذ سوف ينتج اكثر مما يستهلك كما ان الخدمة الاجتماعية تعمل على توجيه الاستثمارات فى القطاعات المختلفة مثل الزراعة والصناعة والتعليم بجميع مستوياته بالطرق المهنية التي تساعد على خلق المناخ النفسي اللازم لزيادة طلب الجماهير لوسائل ضبط النسل من خلال الاجهزة القائمة.

انتهى____

المحاضرة ١٢ ؛؛؛؛؛؛؛؛؛؛؛؛؛؛؛؛؛؛؛؛؛؛؛؛؛؛؛؛؛؛؛**تجارب الدول النامية**

تعد ظاهرة الفقر من أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تنتشر في المجتمعات البشرية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة، لما عليها من آفات اجتماعية كالمرض والجهل... والتي تؤثر سلبا على الواقع وتشكل مكافحة الفقر .المعاش للأفراد من جهة وعلى تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى في العالم العربي ومحاولات إيجاد سبل لمواجهته والتقليل من حدته من أهم التحديات الأساسية التي تواجه الحكومات لرفع المستوى الأدنى لهذه الطبقات، وكذا الوقوف على مواطن الضعف والنهوض بها إلى الرقي ومستوى معيشي ملائم إلى حد الكفاية في ظل النظام الذي يهدف إلى تحقيقه.

نجد أن الفقر ظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد حيث نميز بين:

-*فقر الدخل*: الذي يشير إلى عدم كفاية الموارد لضمان وتأمين الحد الأدنى لمستوى المعيشة المناسب اجتماعيا.

- *فقر القدرة*: الذي يشير إلى تدني مستوى قدرات الإنسان إلى حد يمنعه من المشاركة في عملية التنمية.

ونجد أيضا من يقول ويرى أن الفقر :" هو حالة من الحرمان تتجلى في انخفاض استهلاك الغذاء وتدني عليه وتدني أحوال الإسكان الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي وقلة فرص الحصول

وأيضا الفقر ظاهرة قديمة جدا وآفة اجتماعية خطيرة شهدتها البشرية عبر العصور، وهي معقدة وذات جوانب متعددة: اقتصادية، سياسية، ثقافية وبيئية. وهو حالة من الحرمان تتجلى في انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي وقلة فرص الحصول عليه وتدني أحوال الإسكان وانعدام الأصول الرأسمالية والمدخرات

. أسباب و عوامل تفشي ظاهرة الفقر:

بعد ما تعرفنا على مفهوم الفقر و ظاهرة الفقر الآن نبحث عن الأسباب والعوامل التي أدت إلى ظهور وتفشي ظاهرة الفقر وتناميها ومن أهم هذه الأسباب نذكر

***أ) حجم الأسرة*: إن حجم الأسرة يعتبر أيضا من مسببات الفقر حيث يؤدي كبر حجم الأسرة وارتفاع معدلات الإعالة إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة وبالتالي مواجهة حالة العجز عن توفير كل متطلبات الأسرة ذات الحجم الكبير وقد تزداد حالة العجز هذه باستمرار و تتفاقم و ينتج عنها الفقر بأتم معناه.**

***ب) التضخم*: إن التضخم الذي يعرف بأنه الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات معبراً عنها بالنقود يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود و بالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأسر و تصل إلى حالة العجز عن اقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها وتصبح ضمن تعداد الفقراء بغض النظر عن درجة الفقر فالتضخم سيزيد في عبئ الإعالة التي تقع على العاملين في إعالة غير النشطين في ظروف التضخم المتسارع.**

التجربة الماليزية في مكافحة الفقر: دروس وعبر

ماليزيا دولة إسلامية تقع في جنوب شرق أسيا وهي عبارة عن شبه جزيرة يسكنها ٢٥ مليون نسمة ربعهم صينيون

فلسفة وسياسة الحكومة الماليزية لمواجهة للفقر .

قامت الحكومة الماليزية في إطار مكافحتها لظاهرة الفقر بـ :

أ- برنامج التنمية للأسر الأشد فقراً: ويقدم فرصاً جديدة للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء، وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الأولوية بهدف تحسين نوعية الحياة. وقام البرنامج بإنشاء العديد من المساكن للفقراء بتكلفة قليلة وترميم وتأهيل المساكن القائمة وتحسين بنائها وظروف السكن فيها بتوفير خدمات المياه النقية والكهرباء والصرف الصحي وفي بعض الأحيان تقدم مساعدات مباشرة للفقراء.

ب- تقليص اختلالات التوازن بين القطاعات ومحاربة كل أشكال التمييز وتقليص الفوارق الاجتماعية: حيث تم إنشاء برنامج أمانة أسهم البوميبترا، وهو برنامج تمويلي يقدم قروضاً بدون فوائد للفقراء من السكان الأصليين (البوميبترا) وبفترات سماح تصل إلى أربع سنوات، ويمكن للفقراء أن يستثمرون بعضاً من هذه القروض في شراء أسهم بواسطة المؤسسة نفسها.

ج- برنامج أمانة اختيار ماليزيا: وهو برنامج غير حكومي تنفذه مجموعة من المنظمات الأهلية الوطنية من الولايات المختلفة، ويهدف إلى تقليل الفقر المدقع عن طريق زيادة دخول الأسر الأشد فقراً، وتقديم قروض بدون فوائد للفقراء، وتقدم الحكومة من جانبها قروضاً للبرنامج بدون فوائد من أجل تمويل مشروعاته للفقراء في مجال الزراعة ومشروعات الأعمال الصغيرة.

- *منحت الحكومة إعانات مالية للفقراء أفراداً وأسراً* : مثل تقديم إعانة شهرية تتراوح بين ١٣٠-٢٦٠ دولارا أمريكيا لمن يعول أسرة وهو معوق أو غير قادر على العمل بسبب الشيخوخة، وكذا تنمية النشطات المنتجة خاصة الزراعية والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

ه- *تقديم قروض بدون فوائد لشراء مساكن قليلة التكلفة للفقراء* في المناطق الحضرية. وأسست الحكومة صندوقاً لدعم الفقراء المتأثرين بأزمة العملات الآسيوية في ١٩٩٧، تحدد اعتماداته في الموازنة العامة للدولة سنويًّا، إلى جانب اعتمادات مالية أخرى رغم تخفيض الإنفاق الحكومي عقب الأزمة المالية وتباطؤ الاقتصاد العالمي، وذلك لصالح مشروعات اجتماعية موجهة لتطوير الريف، والأنشطة الزراعية الخاصة بالفقراء.

و- *توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة*، بما في ذلك مرافق النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمدارس والخدمات الصحية والكهرباء، ونجحت أيضا في توسيع قاعدة الخدمات الأساسية في المناطق السكنية الفقيرة بالحضر في إطار إستراتيجية ٢٠٢٠.

ز- دعم *أكثر الأدوية التي يستهلكها الفقراء والأدوية المنقذة للحياة*، كما أن إتاحة الفرصة للقطاع الخاص في فتح المراكز الصحية والعيادات الخاصة جعل الدولة تركز على العمل الصحي في الريف والمناطق النائية، وتقدم خدمات أفضل ومجانية في جانب الرعاية الصحية للحوامل والأطفال.

ح- *القيام بأنشطة يستفيد منها السكان الفقراء مثل إقامة المدارس الدينية* التي تتم بالتعاون الشعبي وتساهم في دعم قاعدة خدمات التعليم وتشجيع التلاميذ الفقراء على البقاء في الدراسة.

خصائص التجربة الماليزية في مكافحة الفقر .

إن التجربة الماليزية جديرة بالتأمل خاصة وأنها تتميز بكثير من الدروس التي من الممكن أن تأخذ بها الدول النامية كي تنهض من كبوة التخلف والتبعية واهم العوامل التي ساعدت على النجاح نذكر :

-المناخ السياسي للبلاد حيث لعب الاستقرار السياسي دور مهم في دفع عملية التنمية نحو الأمام ذلك أن الاقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة

- اعتمدت ماليزيا إستراتجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على السكان الأصليين إلى جانب اهتمامها بالتنمية البشرية .

مكافحة الفقر كانت من أولويات السياسة الوطنية .

- استقرار السياسات الاقتصادية والمشاركة الشعبية والإدارة الجيدة، أي المشاركة الفعالة من قبل مؤسسات المجتمع المدني والشفافية في الحكم والمساءلة العامة كما أن نظام الحكم قائم على عدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع واللامركزية في صنع القرار.

-إقامة مشروع مصرف لإقراض الفقراء من أجل توليد دخول جديدة لهم تساعدهم على الخروج من ربقة الفقر، وهو عمل يمكن للأفراد القيام به في شكل مجموعات صغيرة وقد طبقت التجربة في ماليزيا على شكل قروض حسنة، وقد نجح في القضاء على الفقر خاصة في المناطق الريفية، كما كان لتجربة صناديق الزكاة دور في تخفيف حدة الفقر.

مما سبق نقول أن تجربة ماليزيا أصبحت تجربة إسلامية رائدة في مكافحة الفقر حيث تمكنت من إثبات عدم صحة الادعاء القائل أن الإسلام يعيق التقدم وأن المناهج الإسلامية تؤدي إلى الفقر والتخلف ، حيث كانت تلقب الدولة بعاصمة الطين ، لكن التجربة التنموية التي قادتها البلاد فاقت كل التوقعات، ومن خلال عرض تجربتها في مجال مكافحة الفقر نقدم بعض الاقتراحات والتي من شأنها أن يسهم تطبيقها في تقليل حدة الفقر وابرز هذه الاقتراحات تتمثل في :

- ضرورة تدريس مقياس خاص بدراسات اقتصاديات النمور الآسيوية وإجراء المقارنة بين هذه الاقتصاديات المتميزة.

تبني سياسات يكون من شانها الحد من الفقر .

تبني المؤسسات الكبرى خاصة، ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية .

تأسيس نمو اقتصادي قابل لاستمرار وإتباع سياسة توزيعية تقلل من درجة عدم المساواة في توزيع الدخل .

السعي إلى الاستغلال المكثف للقدرات الذاتية والاعتماد على العمالة المحلية والاستفادة من الموارد المحدودة والطاقات المتاحة إلى أقصى حد **ممكن.**

إعطاء أهمية قصوى للتنمية البشرية .

ضرورة القيام بجهد عربي منسق من اجل معالجة المشكلات المنهجية والفنية المتصلة بتعريف الفقر وطرق قياسه وتوفير البيانات والإحصائيات بالجودة المطلوبة وأن الجهد المطلوب لا بد أن يستند على أفضل الخبرات العالمية.

العزم على مكافحة كل أشكال البيروقراطية ومنح وتسهيل الوصول إلى قروض مصغرة وتدعيم خلق المشاريع المنتجة.

الاهتمام بشكل اكبر بالتنمية الريفية وتعليم وتأهيل المرأة.

دعم العمل الجمعوي وتأهيله حيث أصبح يشكل الركن الثالث في الاقتصاد بعد القطاع العام والقطاع الخاص وأصبح عمل الجمعيات مكمل لعمل القطاع الحكومي وان لا يقتصر هذا العمل في المناطق الحضرية بل لابد من أن يتركز بشكل اكبر في الريف .

ج) برامج التصحيح الهيكلي: تعتبر برامج التعديل أو التصحيح الهيكلي واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى تنامي الفقر وازدياد معدلاته خاصة على العالم النامي فقد كانت الكثير من الدول النامية قد عرفت تدهوراً شديداً في الظروف الاجتماعية مع تزايد سوء التغذية، بطئ التحسينات في مجال الصحة أو في تراجعها، انخفاض مستوى التعليم...الخ.

د) النزاعات الداخلية و الخارجية **: كالحروب مثلا: تساهم في اللا استقرار وما ينتج عنه من ضياع فرص العمل وضياع الممتلكات وغيرها و بالتالي السير نحو الفقر.**

ه) سوء توزيع الدخل و الثروات: إن غياب التوزيع العادل للدخل القومي والثروات يؤدي إلى غناء البعض و إفقار البعض الآخر.

و نجد من يعزي ظهور الفقر و استمراره في أي مجتمع من المجتمعات إلى عوامل اقتصادية و سياسية، واجتماعية وثقافية، و من أهم تلك العوامل (بن ناصر عيسى، ٢٠٠٣): سوء إدارة الموارد الاقتصادية، و سوء توزيع الدخل و الثروات و الضغط السكاني، و الكوارث الطبيعية، و تهميش دور فئات معينة في المجتمع كالمرأة و سكان الريف، و النزاعات الداخلية و الخارجية

تدني المستوى التعليمي **:**أصبح من المعترف به لدى الجميع اليوم ،أن المشكلات والقضايا التربوية والثقافية(كمحو الأمية وإنشاء وترقية الأنظمة الوطنية للتعليم وبلوغ وضع جديد كيفيا للثقافة) لبلد ما من البلدان تؤثر وتشارك في مجال التحولات الاقتصادية والاجتماعية. وليس من قبيل الصدفة أن نلاحظ العلاقة الجدلية بين الجوع والأمية والتخلف الاقتصادي. ولابد هنا من أخذ مفهوم التربية أو التعليم في علاقته بالتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية...إن العمل على التنشئة الذهنية والأخلاقية للأجيال الجديدة لم يعد الهدف الوحيد للتربية، بل إن التربية وبخاصة التعليم هو من العوامل الأساسية للتقدم التقني والاقتصادي والاجتماعي. وتعلمنا دروس التاريخ أن الانتكاسات الحضارية والتاريخية التي مُنيتْ وما زالت ترسف تحتها الأمة العربية، تعود في أغلبها إن لم تكن كلها إلى حالة التخلف والجهل والتبعية التي تقف كشاهد عيان على فشل تلك المشاريع الفكرية العربية.

تعد ماليزيا من الدول الآسيوية التي لها تجربة رائدة في عملية التصنيع، فقد مثلت اليابان القدوة الصناعية التي أخذ عنها الماليزيون القيم وكيفية إعداد الخطط، كما أن ماليزيا طورت صناعاتها من تلك التي تعتمد على كثافة العمل إلى صناعات تركز على كثافة رأس المال وتحديدًا الصناعات التكنولوجية التي لها قيمة مضافة كبيرة.. فما هي قصة النجاح الصناعي لماليزيا

مراحل صناعية

وقد مرت تجربة التصنيع الماليزية بعدة مراحل هي:

1- مرحلة صناعات إحلال الواردات: في مطلع الستينيات تم تطبيق سياسة إحلال الواردات، وعلى أساسها قامت صناعات صغيرة الحجم وأخرى لإنتاج السلع التي تحل محل السلع المستوردة كصناعة الأغذية ومواد البناء والتبغ والطباعة والبلاستيك والكيميائيات، وتم إصدار قانون تشجيع الاستثمار في ١٩٦٨ لجذب الاستثمارات الأجنبية في تلك المجالات.

2- **مرحلة الصناعات التصديرية**: بدأت في مطلع السبعينيات حيث شجعت الحكومة دخول الاستثمارات الأجنبية في مجال الإلكترونيات وصناعة النسيج من خلال توفير العمالة الرخيصة وحوافز ضريبية مغرية وإصدار تراخيص منتجات أجنبية وإنشاء مناطق تجارة حرة. وعملت الحكومة على استضافة الشركات متعددة الجنسية لتشغيل خطوط إنتاجية في ماليزيا، وسمحت للشركات الأجنبية التي تنتج سلعًا للتصدير بالملكية التامة دون اشتراط المساهمة المحلية.

وفي هذه المرحلة حدث تحول جذري من سياسة إحلال الواردات إلى سياسة التصنيع الموجه إلى التصدير والصناعات كثيفة العمالة كالصناعات الإلكترونية والنسيج، كما كان هناك تركيز على الصناعات المعتمدة على الموارد الطبيعية الماليزية كزيت النخيل والأخشاب والمطاط. وفي ١٩٧١ صدر قانون منطقة التجارة الحرة بهدف إتاحة المزيد من الحوافز الخاصة بالصناعات الموجهة نحو التصدير

مرحلة التصنيع الثقيل والصناعات المعتمدة على الموارد الماليزية: بدأت هذه الفترة في مطلع الثمانينيات حيث شجعت الحكومة على قيام الصناعات المعتمدة على الموارد الطبيعية ثم التصنيع الثقيل وتصنيع السيارة الماليزية الوطنية (بريتون)، ثم التوسع في صناعات الإسمنت والحديد

والصلب والتركيز على صناعة الإلكترونيات والنسيج التي صارت تساهم بثلثي القيمة المضافة للقطاع الصناعي وتستوعب ٤٠% من العمالة.
ويلاحظ في هذه الفترة تمتع الصناعات الوطنية بالحماية الحكومية ودخول الدولة في مشروعات كثيرة تغطي كافة النشاطات الاقتصادية الحيوية .

أسباب النجاح :-

وخلال هذه المراحل بدت عوامل نجاح التجربة الصناعية لماليزيا فيما يلي:

1- **الاتجاه شرقا**: أعلنت ماليزيا سياسة "النظر شرقًا" في ١٩٨١ وامتد العمل بها إلى ١٩٩١، ويتضمن عنوان السياسة إشارة ذات دلالة في الانتماء إلى أسراب الإوز الطائرة. وهدفت سياسة "النظر شرقاً" إلى **تشجيع الماليزيين على الاقتداء والتعلم من التجربة اليابانية المواقف الإيجابية، مثل:** أخلاقيات العمل والمنهجية الصناعية والتطور التقني والأداء الاقتصادي المميز.. سياسة مالية ونقدية وتجارية كلية متوازنة وحكيمة.
ولسياسة النظر شرقًا جانبان مهمان، الأول هو: الأخذ بالقيم الشرق آسيوية مثل الانضباط في العمل والتطبيقات الإدارية المنضبطة مع التركيز على العمل الجاد والإخلاص والعمل الجماعي وتشجيع الإنتاجية والاعتماد على الذات والصبر والمثابرة وإعلاء روح الأسرة الواحد

إن نجاح التجربة الصناعية الماليزية **مثّل أساسًا لتطور الاقتصاد الماليزي ونهضته جماعيا وانعكاسه على مستوى دخل الفرد.**

من أهم الدروس المستفادة من التجربة الصناعية في كوريا وماليزيا:

أن التجربة الصناعية في البلدين تمت في ظل أنظمة حكم مستقرة، تنزع إلى إعطاء القطاع الخاص دوره في الحياة الاقتصادية، وعملت على توفير الأطر المؤسسية للمشاركة الشعبية وتفعيلها في صنع القرار الاقتصادي

أن التطور الصناعي في دول جنوب شرق آسيا -وعلى وجه الخصوص في كوريا وماليزيا- كان مسنودًا بالتركيز على دعم التعليم وتطويره، وتحسين مدخلاته إلى جانب الاهتمام بتنمية الموارد البشرية، وتأهيل وتدريب العمالة.

5- يمكن وصف الأنماط الصناعية في التجربتين على أساس التطور الإنتاجي من إنتاج منتجات أساسية "زهيدة الثمن" إلى منتجات ثانوية "ذات قيمة مضافة". ويعد ذلك من أهم الدروس المستفادة من الناحية الفنية للدور الذي تلعبه الصناعات الأساسية في الاقتصادات النامية. ويعني ذلك أن العمليات الإنتاجية تبدأ زهيدة التكلفة من خلال تشكيلة محدودة من السلع التي تباع على أساس قاعدة سعرية، ويتحول ذلك مع الزمن إلى تطور وتوسع في صنع منتجات ثانوية "ذات قيمة عالية" باستخدام المواد الأساسية المتاحة محليًا بتكاليف زهيدة والخبرة المكتسبة من خلال تسويق المنتجات الأولية.

ومن الأمثلة البارزة لهذا التطور الصناعي: الألعاب الإلكترونية، وآلات التصوير اليابانية، وبناء

السفن والمشاريع الإنشائية في كوريا، والشرائح الإلكترونية المستخدمة في الحاسبات الآلية في ماليزيا

قراءة في تجربة ماليزيا التنموية
التجربة الماليزية جديرة بالتأمل وخصوصاً أنها تتميز بكثير من الدروس التي من الممكن أن تأخذ بها الدول النامية كي تنهض من كبوة التخلف والتبعية. فعلى الرغم من الانفتاح الكبير لماليزيا على الخارج والاندماج في اقتصاديات العولمة، فإنها تحتفظ بهامش كبير من الوطنية الاقتصادية. وخلال نحو عشرين عاماً تبدلت الأمور في ماليزيا من بلد يعتمد بشكل أساسي على تصدير بعض المواد الأولية الزراعية إلى بلد مصدر للسلع الصناعية، في مجالات المعدات والآلات الكهربائية والالكترونيات. فتقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام ٢٠٠١م رصد أهم ٣٠ دولة مصدرة للتقنية العالية، كانت ماليزيا في المرتبة التاسعة متقدمة بذلك عن كل من ايطاليا والسويد والصين.

ونظراً لتفرد التجربة فقد حرصنا على مشاركة المتخصصين الذين تناولوا التجربة بالبحث والدراسة من خلال كتب منشورة وأبحاث علمية شاركوا بها في المؤتمرات العلمية.

العوامل الاقتصادية والسياسية التي ساعدت على نجاح التجربة:
الدكتورة <نعمت مشهور> أستاذة الاقتصاد الإسلامي في كلية التجارة للبنات بجامعة الأزهر ترى **أن هناك مجموعة من العوامل ساعدت على نجاح تجربة ماليزيا في التنمية وهي كما يلي:**

١ ـ المناخ السياسي لدولة ماليزيا يمثل حالة خاصة بين جيرانها، بل بين الكثير من الدول النامية، حيث يتميز بتهيئة الظروف الملائمة للإسراع بالتنمية الاقتصادية. وذلك أن ماليزيا لم تتعرض لاستيلاء العسكريين على السلطة.

٢ ـ يتم اتخاذ القرارات دائماً من خلال المفاوضات المستمرة بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية، ما جعل سياسة ماليزيا توصف بأنها تتميز بأنها ديموقراطية في جميع الأحوال.
٣ ـ تنتهج ماليزيا سياسة واضحة ضد التفجيرات النووية، وقد أظهرت ذلك في معارضتها الشديدة لتجارب فرنسا النووية، وحملتها التي أثمرت عن توقيع دول جنوب شرق آسيا العشر المشتركة في <تجمع الأسيان> في العام ١٩٩٥م على وثيقة إعلان منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من السلاح النووي وقد ساعد هذا الأمر على توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل أساسي بدلاً من الإنفاق على التسلح وأسلحة الدمار الشامل.
٤ ـ رفض الحكومة الماليزية تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية، والتي هي سبيل الاقتصاد إلى نمو مستقر في السنوات المقبلة. لذا قد ارتفع ترتيب ماليزيا لتصبح ضمن دول الاقتصاد الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي.

٥ ـ انتهجت ماليزيا استراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان.
٦ ـ اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم.
٧ ـ اعتماد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات حيث

ارتفاع الادخار المحلي الإجمالي بنسبة ٤٠ % بين سنة ١٩٧٠م وسنة ١٩٩٣م، كما زاد الاستثمار المحلي الإجمالي بنسبة ٥٠ % خلال الفترة عينها

<u>الإسلام وتجربة التنمية في ماليزيا:</u>

تقول الدكتورة <نعمت مشهور> تقوم تجربة التنمية في ماليزيا على أنها تجربة ناجحة وأنها تجربة اتفقت إلى مدى بعيد مع مبادئ وأسس الاقتصاد الإسلامي، وإن لم يتم الإعلان صراحة عن هذا الانتماء. فقد اهتمت ماليزيا بتحقيق التنمية الشاملة لكل من المظاهر الاقتصادية والاجتماعية، مع الموازنة بين الأهداف الكمية والأهداف النوعية، مع الاهتمام بهذه الأخيرة. وتدلل الدكتورة <نعمت مشهور> على ما ذهبت إليه من خلال ما يلي:

*** في مجال التنمية المادية عملت ماليزيا على تحقيق العدالة بين المناطق، بحيث لا يتم تنمية منطقة على حساب أخرى، فازدهرت مشروعات البنية الأساسية في كل الولايات، كما اهتمت بتنمية النشاطات الاقتصادية جميعها، فلم يهمل القطاع الزراعي في سبيل تنمية القطاع الصناعي الوليد أو القطاع التجاري الاستراتيجي، وإنما تم إمداده بالتسهيلات والوسائل التي تدعم نموه، وتجعله السند الداخلي لنمو القطاعات الأخرى.**
*** كما اتفقت التنمية الماليزية مع المبدأ الإسلامي الذي يجعل الإنسان محور النشاط التنموي وأداته، فأكدت تمسكها بالقيم الأخلاقية والعدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية، مع الاهتمام بتنمية الأغلبية المسلمة لسكان البلاد الأصليين من الملاويين وتشجيعهم على العمل بالقطاعات الإنتاجية الرائدة**

*** كذلك انتهجت ماليزيا استراتيجية الاعتماد على الذات في الاضطلاع بالعبء التنموي، سواء البشري أو التمويلي، حيث عملت على حشد المدخرات المحلية اللازمة لاستغلال الموارد الإلهية المتاحة.**
*** أيضاً اهتمت ماليزيا بتجربة تحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، سواء كان من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم،**
*** طبيعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي في ماليزيا تتم من خلال القنوات الديموقراطية للشورى المتمثلة في الأحزاب الماليزية المتعددة التي توفر أوسع مشاركة ممكنة للناس في مناقشة جميع القضايا المتعلقة بالمصلحة العامة، ومتابعة السلطة التنفيذية في تطبيقها الجاد لجميع السياسات التي يتم الموافقة عليها.**
*** التزمت الحكومة الماليزية بالأسلوب الإسلامي السليم في ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية وتوجيه الموارد، ففي حين عملت على تحويل ملكية مختلف المشروعات الاقتصادية إلى القطاع الخاص، فقد نمت مسؤولية الأفراد وأشركتهم عملياً في تحقيق الأهداف القومية، واحتفظت بسهم خاص في إدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والاستراتيجية، لعدم التخلي عن دورها في ممارسة الرقابة والإشراف عليها**

<u>الدروس المستفادة من التجربة الماليزية:</u>

بعد هذا السرد يمكننا أن نخلص إلى مجموعة من الدروس يمكن لبلدان العالم الإسلامي الاستفادة منها وهي:

١-الاهتمام بجوهر الإسلام وتفعيل منظومة القيم التي حض عليها الإسلام في المجال الاقتصادي وغيره ولا داعي لرفع لافتات إسلامية دون وجود مضمون حقيقي لقيم الإسلام.

٢-إعمال مبادئ الشورى التي حض عليها الإسلام من خلال نظم ديموقراطية تحترم حقوق الأفراد.

٣-في حال وجود عرقيات مختلفة يمكن التوصل إلى اتفاقات تتقاطع فيها دوائر المصالح المختلفة وبذلك يكون التنوع مصدر إنماء لا هدم.

الاستفادة من الظروف العالمية السياسية لبناء الاقتصادات الوطنية.

٤-الاعتماد على الذات في بناء التجارب التنموية ولن يتحقق هذا إلا في ظل استقرار سياسي واجتماعي.

٥-الاستفادة من التكتلات الإقليمية بتقوية الاقتصاديات المشاركة بما يؤدي إلى قوة واستقلال هذه الكيانات في المحيط الدولي.
٦- التنمية البشرية ورفع كفاءة رأس المال البشري فالإنسان هو عماد التنمية تقوم به ويجني ثمارها.
٧-اهمية تفعيل الأدوات الاقتصادية والمالية الإسلامية في مجال التنمية مثل الزكاة والوقف من خلال وجود مؤسسات تنظم عملها والرقابة على أدائها.
أن تتوزع التنمية على جميع مكونات القطر دون القصور على مناطق وإهمال مناطق أخرى، مما يترتب عليه الكثير من المشكلات مثل التكدس السكاني والهجرة إلى المناطق المعنية بالتنمية وتكريس الشعور بالطبقية وسوء توزيع الدخل.
اعتبار البعد الزمني من حيث استيعاب التقدم التكنولوجي، وأن المعرفة تراكمية، وأن المشكلات مع الوقت سوف تزول في وجود أداء منضبط بالخطط المرسومة.

انتهى_____

المحاضرة ١٣ –تجربة اليابان في التنمية

اليابان.. ذلك اللغز المحير

ما السر وراء تقدم اليابان

العلماء المختصون يعزون هذا التقدم الذي حدث في اليابان إلى دعامتين هما:

أ- وجود حكومة قوية.

ب- وجود نظام تربوي ناجح

ويعنينا الآن الدعامة الثانية

نبذة عن اليابان :-

اليابان بها ٤٧ ولاية. ويمكن تقسيم هذه الولايات على أساس الخلفية الجغرافية والتاريخية إلى تسع مناطق: هوكايدو، وتوهوكو، وكانتو،وشوبو، وكينكي، وشوجوكو، وكيوشو، وأكيناوا.
يبلغ تعداد سكان اليابان ١٢٧ مليون نسمة.ويعد هذا تاسع أكبر تعداد سكان في العالم. وحيث أن حجم السكان كبير بالمقارنة بأرض البلد، فإن الكثافة السكانية كبيرة جداً بمعدل ٣٤٢ شخصاً لكل كيلومتر مربع. هذا الرقم أعلى بكثير من معدلات الولايات المتحدة الذي هو (٢٩) وفرنسا (١٠٧)، ويكافئ تقريباً معدل بلجيكا الذي هو(٣٣٣).
وحيث أن المناطق الجبلية تمثل ما يزيد عن ٧٠% من أرض البلاد، تتركز مدن اليابان الكبرى في السهول المتبقية التي تمثل أقل من ٣٠% من أراضي البلاد. والمدن التي يزيد تعداد السكان فيها على مليون نسمة هي مدينة سابورو في منطقة هوكايدو؛ ومدينة سينداي في منطقة توهوكو؛ ومدن سايتاما وطوكيو ويوكوهاما وكاواساكي في منطقة كانتو؛ ومدينة ناجويا في منطقة تشوبو؛ ومدن أوساكا وكيوتو وكوبي في منطقة كينكي؛ ومدينة هيروشيما في منطقة شيجوكو؛ ومدن فوكوكا وكيتاكيوسيو

في منطقة كيوشو. تعد المدينة العاصمة طوكيو بلا شك محور اليابان. وتقوم المدن الأخرى في مناطقها بدور المحاور السياسية والاقتصادية والثقافية.

النمو السكاني في اليابان

بلغ عدد سكان اليابان (127.214.499) نسمة طبقاً لتقديرات ٢٠٠٣ ، وتحتل بذلك المرتبة السادسة في العالم من حيث عدد السكان ، بعد الصين والهند والولايات المتحدة وإندونيسيا والبرازيل ، ومن دراسة البعد التاريخي لسكان اليابان نجد أن عدد سكان اليابان كان حوالي ٢٧ مليون نسمة بشكل شبه مستقر (حيث عدد المواليد مساوياً لعدد الوفيات) وذلك حسب التقديرات خلال الفترة ١٦٠٠- ١٨٦٠.

ولكن أول تعداد رسمي لسكان اليابان تم عام ١٩٢٠ م وبلغ عدد سكان اليابان حسب ذلك التعداد 43.5 مليون نسمة وفي عام ١٩٣٠ وصل إلى ٥٥.٥ مليون نسمة ، وفي عام ١٩٤٠ وصل إلى ٧٣.١ مليون نسمة ، وتزايد إلى ٨٣.٢ مليون نسمة في عام ١٩٥٠ ، ثم ارتفع إلى ٩٣.٤ مليون نسمة عام ١٩٦٠ ، وفي عام ١٩٧٠ بلغ ١٠٢ مليون نسمة ، ووصل إلى ١٠٩ مليون نسمة في عام 1974 ، وارتفع إلى ١١٤ مليون نسمة في عام ١٩٧٧ ، ثم إلى ١٢٠ مليون نسمة في عام ١٩٨٣ ، وفي عام ١٩٩٤ وصل إلى ١٢٥ مليون نسمة ، وفي عام ٢٠٠٢ وصل العدد إلى ١٢٧.٥ مليون نسمة ثم تناقص ليصبح ١٢٧.٢ مليون نسمة في عام ٢٠٠٥ ،ويلاحظ أن اليابان تمر في مرحلة التوازن السكاني منذ فترة طويلة ، وهي الآن في مرحلة الاستقرار والتي تتميز بالانخفاض الكبير في نسبتي المواليد والوفيات. ويظهر الشكل التالي تطور عدد السكان في اليابان خلال الفترة ١٩٥٠ حتى الوقت الراهن و التوقعات المستقبلية التي تشير إلى تناقص السكان في اليابان مستقبلاً ووفق جميع السيناريوهات المطروحة إلى أقل من ١٠٠ مليون نسمة مع نهاية النصف الأول من القرن الحالي.

معدلات النمو

1. **معدَّل النموّ السكاني:** ١.٠٦ % طبقاً لتقديرات ٢٠٠٤، يتوقع أن يهبط إلى نحو ٠.٥% في عام ٢٠١٥ طبقاً لما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤.

2. معدل المواليد: ٩.٦١ مواليد، لكل ١٠٠٠ نسمة، ومعدل الوفيات: ٨.٥٥ حالات، أما معدل الهجرة فهو صفر، طبقاً لتقديرات ٢٠٠٣. بين كل ١٠٠٠ نسمة، طبقاً لتقديرات ٢٠٠٣.

تواجه اليابان مشكلة ديموغرافية غير مسبوقة كما تشير الإحصاءات بسبب تراجع قياسي في عدد الولادات وزيادة كبيرة في عدد المسنين ، والسؤال المطروح هو هل يمكن لهذا البلد أن يعكس هذه النزعة بـ"التشجيع على الإنجاب"؟ ، وكان لنشر وزارة الصحة أرقاماً عن نسبة الخصوبة للعام ٢٠٠٣ بمعدل ١,٢٩ طفلا لكل امرأة وقع القنبلة ، خصوصاً وان ذلك تزامن مع مناقشة إصلاحات غير شعبية لنظام التقاعد ، وتعتبر هذه النسبة - التي تتناقض مع توقعات الحكومة - الأدنى في تاريخ اليابان ، ويثير ذلك قلق الأخصائيين في مجال التعداد السكاني ، الذين يعتبرون انه

سيتراجع عدد سكان اليابان من ١٢٧ مليوناً إلى ١٠٠ مليون ، 2050 بحلول العام
.ثم إلى ٦٤ مليونا في العام ٢١٠٠

<u>توزيع السكان وكثافتهم</u>

تبلغ المساحة الكليّة لليابان: ٣٧٧٨٣٥ / كم٢، مساحة اليابس: ٣٦٤٧٤٤ / كم٢ ، مساحة المياه: ٣٠٩٢ / كم٢ = ٠.٨% من إجمالي المساحة ، وتتكون من حوالي ٤٠٠٠ جزيرة منها أربع جزر كبرى هي / هوكايدو ، هونشو ، شيكوكو ، كيوشو / تشكل نحو ٩٨% من جملة مساحة اليابان ، .نسمة حسب توقعات ٢٠٠٣ 127,214,499ويبلغ عدد السكان
وعليه فإن كثافة السكان تبلغ ٣٤٨.٧٧ نسمة / كم٢ وهي تمثل حوالي ثلاثة أضعاف الكثافة السكانية في القارة الأوربية ككل ؛وحوالي ١٢ ضعف الكثافة السكانية في الولايات المتحدة الأمريكية ، ويستقر السكان في حوالي ١٦% من جملة مساحة البلاد مما يؤدي إلى رفع الكثافة إلى أكثر من .كم٢ / ٣٠٠٠ نسمة
ويرتبط توزيع السكان في اليابان بالتضاريس ارتباطاً وثيقاً ، فحينما توجد أرض مستوية وتربة خصبة يكثر السكان ويؤكد التحضر وتوزيع المدن هذه العلاقة ، ويظهر دور المناخ جلياً في توزيع السكان حيث يتمتع الجنوب بمناخ أكثر دفئاً وملائمة للزراعة فيحتوي على كثافة سكانية عالية بالمقارنة مع الشمال البارد .

وهكذا نجد أن القسم الشمالي من جزيرة هونشو وجزيرة هوكايدو اللذين يعدان من المناطق التي يمكن أن تستقبل المزيد من السكان ، نجدهما لا يجذبان إلا القليل من المهاجرين من باقي الجزر .بسبب قساوة المناخ وقلة الموارد الزراعية
ويظهر في الجزر اليابانية مناطق تعرف بالمناطق كثيفة السكان ، وتتمثل في حوالي ٨٠٠ منطقة ، تزيد الكثافة في كل منها على ٥٠٠٠ نسمة / كم٢ ، ويسكن فيها أكثر من نصف سكان اليابان علماً بأنها لا تمثل أكثر من ١% من جملة مساحة البلاد ، مما أدى إلى وجود أقاليم حضرية كثيفة جداً . مليون نسمة 20 بالسكان مثل إقليم طوكيو- يوكوهاما ، الذي يبلغ عدد سكانه أكثر من
ويعيش ٧٥% منهم في مناطق كثيفة جداً بالسكان ، وإقليم هانشن الذي يضم مدن كوبن وكيوتو وأوزاكا ويزيد مجموع سكان هذا الإقليم عن ١٥ مليون نسمة ، كما يوجد أيضاً إقليم ناجويا الذي يضم العديد من المراكز العمرانية ويسكن في هذا الاقليم نحو ٨ مليون نسمة ، ويمكن إضافة شمالي . جزيرة كيوشو الذي يحوي العديد من المدن الصناعية إلى تلك الأقاليم شديدة الازدحام بالسكان
وفي مقابل تلك المناطق الحضرية شديدة الكثافة يوجد مناطق تمثل نحو ربع مساحة البلاد تكاد تخلو من السكان وتقل الكثافة فيها إلى أقل من شخص واحد في الكيلومتر المربع ، وتتمثل تلك المناطق بالمرتفعات الجبلية والمناطق الوعرة وشديدة التضرس ، والمناطق ذات التربات غير الصالحة . للزراعة والاستقرار البشري ويبين الشكل رقم (٣-١٢) كثافة السكان في الجزر اليابانية
والمعلوم أنه لا مجال للتوسع الأفقي في اليابان بسبب الطبيعة الجزرية للبلاد ، كما أن الشعب الياباني متمسك بوطنه ولا يحب الهجرة الخارجية ، الأمر الذي أدى إلى الهجرة من الريف إلى المدن

وبخاصة الكبرى منها ، فازدادت الكثافة في المناطق الحضرية التي تحتوي على أحياء تحتفظ بمظاهر القرى

وللمقارنة ؛ ففي عام ١٩٢٠ كان في اليابان نحو ٥٥ مليون نسمة منهم ٣٧ مليون ريفي ، وفي عام ١٩٥٠ بلغ عدد سكان اليابان ٨٣ مليون نسمة منهم ٣٨ مليون ريفي ، وفي عام ٢٠٠٣ بلغ عدد سكان اليابان 127.2 مليون نسمة منهم نحو ٤٤ مليون ريفي.

وهكذا صعده عدد السكان الإجمالي للمدن التي يزيد عدد سكان الواحدة منها عن ٥٠.٠٠٠ نسمة بين عامي ١٩٢٠ و٢٠٠٣ من ١٠ ملايين نسمة إلى ٨٣ مليون نسمة ، مقابل تطور عدد سكان الريف من ٣٧ مليون نسمة إلى ٤٤ مليون خلال نفس الفترة ، مع التأكيد على أمر هام ألا وهو أن نسبة المواليد في المدينة أقل مما هي عليه في الريف.

وبالتالي فإن النمو السريع والهائل لسكان المدن إنما جاء نتيجة لهجرات داخلية جسيمة ، أدت إلى مغادرة السكان الريفيين من المناطق الفقيرة نحو المدن وبخاصة الكبرى منها ، وليست الحياة الحضرية وحدها مع ما يتبعها من خدمات هي التي تجذب السكان من الريف بل هي عوامل الطرد الموجودة في الريف المتمثلة بتفتت الملكية والبؤس الذي يعيشه سكان الريف.

ويبين الجدول التالي عدد السكان والكثافة السكانية في أهم المدن اليابانية لعام ٢٠٠٣ ، كما يبين الجدول رقم (2-3)

الواقع الديمغرافي في اليابان :-

: نمو السكان ·

بعد عام ١٨٦٨ شجعت الدولة السكان على الإنجاب ، نظرا لكونها بدأت تتحول الى دولة صناعية و استعمارية فهي بحاجة الى اليد العاملة ، ظلت كذلك الى ما بعد ح.ع.٢ خاصة بعد خسارتها البشرية ، حيث قفزت نسبة الولادات الى ٣٤‰ عام ١٩٤٧ مما أصبح ينذر بحدوث خلل بين هذا النمو و النمو الاقتصادي، فتدخلت الدولة و سنت سياسة تحديد النسل ضمن قانون ١٩٤٨ و قد أتت النتائج سريعة بعد ١٠ سنوات حيث تراجعت الزيادة من ٣٤‰ الى ١٧‰ عام ١٩٥٧. أما اليو م(٢٠٠٢) فنسبه الولادات ١٠‰ و الوفيات ٨.٥‰ ونسبة نمو لا يتعدى ١.٥%، و يصل متوسط أعمار الرجال الى ٧٧ عاما ، و النساء ٨٤ عاما ويبلغ عدد السكان ١٢٦.٩٧٤.٦٢٨ ن

: الكثافة والتوزيع ·

تعد اليابان من الدول ذات الكثافة السكانية العالية حيث بلغت ٣٣٣ ن/كلم٢ ، و تختلف من منطقة لأخرى ، ن /كلم ، 2000 المساحة تضم ٧٥% من السكان و بكثافته تصل الى ½ فالأجزاء الجنوبية التي لا تمثل الا أما الشمال وهو نصف المساحة الباقية فلا يضم إلا ٢٥ % من السكان . و ذلك نظرا لعوامل الجذب في الجنوب و عوامل الطرد في الشمال ، و قد عملت السياسة السكانية اليابانية على إعادة التوزيع ، فأنشأت العديد من المراكز الصناعية في الشمال مثل –مروران و كاميشي و هاشينو– بالإضافة الى استصلاح الأراضي و توزيعها بهدف خلق .توازن بين الشمال و الجنوب

.

: مشاكل السكان

. مدنيون % الهجرة واكتضاض المدن حيث ٨٩.٥ ·

، من ١٥ الى ٦٤ %14.5= ارتفاع نسبة الشيخوخة وتمثله هذه النسب: من٠ الى ١٤ سنة · سنة = ٦٧.٥ % ،

. % أكثر من ٦٥ سنة = ١٨

:تقييم الوسط الطبيعي والبشري

: يواجه اليابانيون مشاكل متنوعة وكثيرة منها

. طبيعة الإقليم الجزري المتباعد عن بعضه البعض .
. طبيعة التكوين الجيولوجي الحديث الذي أدى الى انتشار الزلازل والبراكين .
. طبيعة المناخ السائد الذي يؤدي الى حدوث ظاهرة ـ التايفون ـ المدمرة .
. قلة وندرة وانعدام الثروات الطبيعية المتنوعة .
. %قلة الأراضي الزراعية وسيطرة الطابع الجبلي بنسبة ٧٢ .
. عدم التوازن بين عدد السكان ومساحة الإقليم .
. عدم تجديد وتطعيم المجتمع بدماء شابة نظرا للزيادة الطبيعية الضئيلة .
. الخلل الكبير في التوزيع السكاني بين جنوب مكتض وشمال قليل السكان .

رغم كل هذه المشاكل التي تعد مثبطات للنشاط البشري نجد اليابانيين عكس ذلك ، فقد استطاعوا التأقلم والتكيف مع واقعهم وواجهوه مواجهة عارمة بقوة الإرادة والمثابرة ، فحولوا بلدهم الفقير من كل شيء الى أغنى بلد في العالم ، وبذلك أصبحوا أسيادا للطبيعة يتحكمون فيها بحسب قدراتهم العلمية والتكنولوجية ،

فواجهوا الزلازل والأعاصير وقلة الأراضي الزراعية والثروات الطبيعية

عوامل نهضة التعليم في اليابان بعد الحرب.

- **الإدارة اليابانية**

- التي تعتمد العمل بروح الإتقان، وتحويل العمل إلى قيمة اجتماعية وطنية.. وتسعى كذلك إلى الإبتكار والتطوير، وتطبيق مبادئ الجودة الكاملة وإن القانون الياباني صارم جداً في معاقبة المخالفين

- **الشخصية اليابانية**

- إن عوامل نشأة الإنسان الياباني في بيئة جغرافية قاسية، وتعرضه لكثير من المحن والكوارث جعلت منه إنساناً صلباً مثابراً يتحدى الصعاب.

- كما أن الأخلاقيات التي نشأ عليها الفرد الياباني منذ الصغر، في البيت والمجتمع والمدرسة شكلت شخصية خاصة تتحلى بقيم ومبادئ راسخة وثابتة.

- **. الثقافة اليابانية**

- تأثرت الثقافة اليابانية في الأساس بمبادئ فلسفة الشنتو والفلسفة الكنفوشية والبوذية، والتي برغم كونها فلسفة وضعية تحتوي على رصيد هائل من الأخلاقيات العالية مثل حب العمل وطلب العلم، وحديثاً تجمع الثقافة اليابانية بين الثقافة التقليدية والثقافة الأجنبية في تناسق بديع، يقتبس من الغرب التطور الحديث مع المحافظة على الأخلاقيات القديمة المتميزة.

- **الإستقرار الاجتماعي**

- يتميز الشعب الياباني بأنه يمثل أكبر مجموعة بشرية في العالم تتسم بالتجانس الثقافي حيث يبلغ عدد السكان من الأصل الياباني ٩٩,٤%، مما يشكل وحدة قومية وانسجام عرقي لا يوجد في مجتمع آخر.

- **المعلم الياباني**

- تعكس مكانة المعلم في اليابان مدى اهتمام الشعب الياباني بالتعليم وحماسهم له، فالمعلم يحظى باحترام وتقدير ومكانة اجتماعية مرموقة، ويتضح ذلك من خلال النظرة الاجتماعية الخاصة، والتي تتميز بها مهنة التعليم عن أي مهنة أخرى، ويأتي ذلك مقابل الجهود العظيمة التي يبذلها المعلم مع طلابه، حيث يعتبر المعلم أن أساس تفوق الطالب يعتمد على جهد المعلم واجتهاد الطالب وليس مجرد الموهبة والذكاء.

- **خصائص النظام التعليمي الياباني**

- **<u>التعليم الياباني بين المركزية واللامركزية</u>**

يمزج نظام التعليم الياباني بين النظام المركزي كأساس ونظام اللامركزية في التعليم، وتتميز اليابان بشكل عام بأن نظام تعليمها يغلب عليه طابع المركزية.

- ومن إيجابيات هذا المبدأ في التعليم توفير المساواة في التعليم ونوعيته لمختلف فئات الشعب على مستوى الدولة، وبذلك يتم تزويد كل طفل بأساس معرفي واحد، حيث تُقرر وزارة التعليم اليابانية الإطار العام للمقررات الدراسية في المواد كافة، وفي مجالٍ أخر تمنح السلطة المركزية للتعليم السلطات الإقليمية والمحلية صلاحيات واضحة في مجال إدارة التعليم وتمويله.

- فردي أو فئوي يعد التعليم في اليابان <u>خدمة وطنية عامة</u> وواجبًا قوميًا يتجاوز أي جهد خاص، وأنه في مناهجه ومقرراته وتوجيهاته يمثل العامل الأهم لعقل الأمة وضميرها منذ مراحل التعليم الإلزامية الأولى.

- تربية أخلاقية/ يعتبر المحتوى التعليمي في نظام التعليم الياباني مزيجاً من التربية الأخلاقية والمواد الأكاديمية والمهنية تاثراً بالفلسفة الكنفوشية التي تسعى لتنمية الجوانب الأخلاقية في شخصية الفرد الياباني.

- تربية مهنية/ إن التعليم في اليابان لا يرتكز على نظريات فلسفية أو نفسية، ولكن تؤمن الجهة المسؤولة عن التعليم أن مفتاح التعلم العلوم في اليابان هو عدم الاهتمام بالمعرفة فقط، ولكن بإثارة اهتمام التلاميذ وجعلهم جاهزين لتطبيق ما تعلموه عملياً.

- الانفتاح على الغرب ولكن بحدود/ اضطرت اليابان بعد تجربة الهزيمة التي منيت بها أن تخرج من عزلتها وتنفتح على الحضارة الغربية بهدف التحديث، ولكن اليابان لم تنبهر بالثقافة الغربية فأخذت منها ما يفيد في مجال التطور والتكنولوجيا وطبعتها بالطابع الياباني المميز الذي يثير الأن استغراب وفضول الغرب ويدعوه لدراسة السر في تقدم اليابان.

- **استطاعت اليابان** ان تجمع بين شعبة التعليم وأرستقراطيته العلمية الفكرية بمعنى أن التعليم أتيح للجميع في قاعدة الهرم التربوي لتزويد الأمه بالايدى العاملة المتعلمه لكنه اقتصر في مستوى القمه على القلة الممتازة عقليا والمتفوقة في مواهبها لتخريج النخبة القيادية و القادرة على مواجهة التحديات.

لم تاخذ اليابان **ولم تنبهر باللغات الاجنبية المتقدمة** وحسمت معركة اللغة تعليميا وحياتيا منذ البداية فمن المعروف أنه لايمكن لأمه ان تبدع علميا الا بلغتها الام ولا يستمع العالم لامه تتحدث بلغة غيرها

السلم التعليمي في اليابان

أولا رياض الأطفال:-

رياض الاطفال من المؤسسات بالغة الاهمية في اليابان فهي:

تستقبل الاطفال في سن مبكرة مما أعطاها أهمية متميزة.

يبدأ السلم التعليمي برياض الاطفال من٣-٥وتشرف عليها السلطات التعليمية الوطنية والإقليمية

توجد أيضا مدارس للحضانة النهارية(تهتم بالأطفال منذ الميلاد وحتى سن الخامسة ممن هم في حاجة إلى رعاية اجتماعية،وتشرف عليها هيئات الرعاية الاجتماعية على المستويين الوطني والمحلي.

تقدم مقررات تتناسب مع أعمار الأطفال.

على الرغم من هناك رياض خاصة إلا ان عليها ان تكون ذات مستوى يتمشى مع المستوى الذي حددته الوزارة.

كيف يقضي الاطفال يومهم في رياض الاطفال

مجالات الدراسة هي:

الصحة-المجتمع- الطبيعة-اللغة- الموسيقى-الفن.

الحضانة هي البديل في برامجها المشابهة لرياض الاطفال ،ويجري بإشراف من وزارة الخدمة الاجتماعية.

أما اليوم الدراسي فيبدأ في الثامنة صباحا حيث يقضون يومهم بفترة من اللعب الحر مع إشراف محدد من مدرساتهم اللواتي يساعدنهم في تصميم بناء القلاع والتماثيل واللعب بصناديق الرمال وتشاركهم اللعب في الارجوحات،والعديد من اوجه النشاطات الاخرى.

وتنتهي فترة النشاط الحرفي منتصف النهار،حيث يذهبون لدورات المياه،ثم يدعى لاجتماع تحضره المديرة لتحية الاطفال وتغنى إحدى الاغنيات المدرسية ويعقب ذلك عمل مدرسي جاد بواسطة المعلمات،وبعد تناول الغذاء يمنح الطلاب نصف ساعة للعب الحر وبعد ذلك يجمعون حاجاتهم وينظفون حجراتهم الدراسية ويعودون في الواحدة ظهرا.

مرحلة التعليم الإبتدائي

مدة الدراسة من ٦-١٢

يعتبر اليابانيون دخول المدرسة خطوة كبرى في حياة الطفل ،فيبدأ الاستعداد لذلك قبل شهور، وتهتم الأسرة بالحديث عن المدرسة،وتحضر اجتماعات المدرسة لتعرف ما تتوقعه المدرسة من الطفل عند الدخول.

يبتهج بهذه المناسبة ويلبسون أفضل الثياب ويرحب بهم طلبة الخامس والسادس.

مباني المدرسة بسيطة ولكن توجد بها مكتبات وغرف الموسيقى وصالات للجمباز وأحواض سباحة وغرف أخرى ولها زي مخصص في الغالب.

فلسفة التعليم الابتدائي

يتم النقل تلقائيا وليس على الإنجاز العلمي.

رغم أن الترفيع يتم تلقائياً إلا أنه على درجة عالية من الإتقان، ويتضح ذلك عندما يتقدم الطلاب في بداية المرحلة الثانوية العليا لامتحانات حقيقية عالية المستوى، فإن نسبة النجاح فيها تكاد تكون ١٠٠%.

يعود الطفل على استخدام البرامج التلفزيون التعليمية.

تعقد امتحانات تحريرية وتعطى واجبات منزلية روتينية.

مناهج الابتدائي

اللغة اليابانية.

يتدربون على الخطابة والدراسات الاجتماعية.

منهج العلوم يهدف على تنمية الملاحظة والتجريب وعلم التشريح في نهاية المرحلة يتعلم تصميم وتنفيذ التجارب البسيطة وتسجيل الملاحظات.

التركيز على تعلم الرياضيات والعلوم كمواد إجبارية ابتداءاً من المرحلة الإبتدائية حتى نهاية مراحل التعليم لاعتقاد النظام التعليمي أن الرياضيات والعلوم هي أساس التكنولوجيا.

الحفر على الخشب، والاهتمام بالتربية الرياضية.

ينظر اليابانيون بأن التعليم المختلط يؤدي إلى تأنيث الرجال وتذكير الإناث ويؤدي الى الانحراف الخلقي وانخفاض مستوى التعليم.

ملاحظات على مناهج المرحلة الابتدائية.

- التركيز على اللغة اليابانية واعطائها أكثر عدد من الساعات اسبوعياً.
- إدخال لغات أجنبية إضافية لإكساب الطلاب مهارات لغوية جديدة.
- الاهتمام بالمواد المختارة وتوسيع حيز الاختيار لتدريب الطلبة على الاختيار.

التعليم الثانوي

أولا:التعليم الثانوي(الثانوية الدنيا) ثلاث سنوات.

ثانيا:التعليم الثانوي(الثانوية العليا) ثلاث سنوات.

الدنيا من ١٢-١٥سنة والتعليم حكوميا وإلزاميا للجميع والقليل الذين يلتحقون بمدارس خاصة

المناهج: اللغة اليابانية-الدراسات الاجتماعية-الرياضيات—العلوم-الموسيقى-الفنون الصناعية-والأشغال المنزلية-التربية الخلقية-النشاطات الخاصة.

هناك مرونة في خطة الدراسة تسمح بزيادة بعض المقررات و تقليلها كأن يدرس الطالب أكثر من موضوع اختياري ويختار مقررات اضافية من الفنون الجميلة والصحة والتربية البدنية---

الثانوية العليا

تتكون من ١٥-١٨والتعليم حكومي وعام ولكنه غير الزامي

ويتطلب الالتحاق بالثانوية العليا اجتياز امتحان قبول الذي يعتبر احدى المعالم الرئيسة للمرحلة. الذي تحدد مستقبل الطالب الياباني.

حوالي٩٤% من خرجي الدنيا يلتحقون بأحد اشكال التعليم الثانوي مم يدلل مدى الجدية الذي يتميز بها الياباني ومدى الاهمية التي تضعها الاسرة اليابانية لهذا الامتحان.

ويعتبر دخول الثانوية العامة نقطة تحول حرجة مم يدلل على الفكرة الواضحة عن مستقبله.

ت**ابع الثانوية العليا**

يوجد ثلاثة أنواع من المدارس الثانوية على النحو التالي:

مدارس بحضرها الطلاب طوال الوقت.

مدارس يحضرها عدد منهم لبعض الوقت

مدارس يدرس بها الطلاب بالمراسلة

معظم الطلاب يلتحقون في برامج الدراسة ذات الوقت الكامل

انواع المدارس الثانوي:-

التعليم الثانوي الاكاديمي

التعليم الثانوي الفني

التعليم الثانوي بالمراسلة

اهداف التعليم الثانوي في اليابان

يمكن الكشف عن اهداف التعليم الثانوي في اليابان من خلال غايات التربية في اليابان والتي تهدف الى:-

- ✓ النمو الكلي للشخصية
- ✓ تربي شعبا سليم العقل والجسم
- ✓ يحب الحق والعدل والحرية
- ✓ يقدر القيم الفردية-يحترم العمل-يشعر بالمسئولية ويتشرب روح الاستقلال

التوصيات التي تتعلق بأهداف التعليم

غرض التعليم من أجل نمو الشخصية يجب ان يساعد على اكتساب القدرات اللازمة لحياة مرضية وإيجاد حلول ابتكاريه للصعاب

يظهر اليابانيون التسامح ازاء قيم الاخرين لكن عليهم ان يحققوا هويتهم.ويسهموا في سلام العالم.

كما يركز النظام على تنمية القدرات الاساسية للصغار اكثر من التركيز على المهارات المهنية المحدودة.

يجب ان يعدوا لمواكبة التقدم السريع في العلم والتكنولوجيا بمرونة.

ويهدف التعليم الفني الى اعداد الكوادر البشرية وتنمية الاتجاهات نحو روحية العمل المهني.

م**شكلات التعليم الثانوي في اليابان** ✓

زيادة نسبة الانحراف بين الاحداث. ✓

البعد المأساوي الناتج عن نظام الامتحانات(يزيد نسبة الانتحار) ✓

الحالات النفسية المرضية الناتجة عن عدم الرغبة في الالتحاق بالمدرسة ✓

رابعا التعليم العالي في اليابان

اهتمت اليابان بالتعليم العالي اهتماما واضحا حيث يقف على قمة التعليم الياباني في كبره وتنوعه وكثرة اعداد الجامعات اذا كان في عام١٩٤٥(٤٦)جامعة و٥٤٣كلية من كليات الراشدين و٦٢كلية فنية----الخ

هذا يدلل على حرص اليابان الشديد على الاحتفاظ بمستواها العلمي بدرجة عالية، ومرتبطة كل الارتباط بحركة المجتمع، مما يجعلها مصرة على الابقاء على نسبة الطلبة لاساتذة حتى لا يؤثر على نوعية العلم الجامعي

وضع التعليم العالي قبل الحرب وبعده

كان لليابان عند بداية الحرب نظام تعليم عال يضاهي النظم الاوروبية

كانت الجامعات تقوم بتدريب الصفوة لقيادة الحكومة والمجتمع بصفة عامة ثم لإدارة البحوث

الموضوعات الفنية والعلمية نحظى بأهمية بالغة.

وبعد الحرب ادخلت اصلاحات رئيسة في نظام التعليم العالي ففتحت الجامعات امام خريجي الثانوية العامة بشكل اوسع وديمقراطي .

هناك تنافس شديد بين الشباب في دخول الجامعات الذي يقوم على مبدأ المنافسة في الامتحانات الذي يقوم على اختبارات القدرات المناسبة لمجالات التخصص.(يسمونها جحيم الامتحانات).

بقي ان نقول اذا رتبت الجامعات اليابانية حسب القيمة والشهرة ستحتل جامعة طوكيو رأس الهرم.

البرامج التعليمية في الجامعات اليابانية

بعد قانون التعليم المدرسي بدأت الجامعات والكليات تقدم برامجها والتي يمكن حصرها في التالي:-

١-برامج للمتفرغين

برامج للدراسة المسائية.

برامج للتعليم بالمراسلة.

هناك برامج ٤سنوات ،٦في الطب اسنان وبيطري.

اختبارات الدراسات العليا تشمل سنتين الماجستير:وخمس للدكتوراه.

إدارة التعليم العالي

تقوم وزارة التعليم بالإشراف على السياسة العامة والإدارة للتعليم العالي

من سلطة الوزارة تتم الموافقة على انشاء جميع المؤسسات التعليمية الخاصة والعامة

كما لها حق الاشراف المباشر على ميزانيات الجامعات والكليات والمعاهد.

وتقدم الوزارة العون المالي للمؤسسات الخاصة ومؤسسات المقاطعات وتشترط الحد الادنى لدخول الجامعات وترسل البعثات وتهتم بكل ما يتصل بتطوير التعليم

- **إدارة التعليم في اليابان:-** المستوى القومي /مستوى الولايات // المستوى المحلى

يجمع التعليم الياباني في تناسق واضح بين المركزية واللامركزية والتي يطلق عليها في المصطلحات الإدارية الحديثة مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ.

تمويل التعليم فى اليابان :

لقد اهتم النظام الياباني الإمبراطوري(ميجي) بالتعليم حيث جعل نسبة كبيرة من الدخل القومي له

كان هدفه من ذلك توفير خدمات تعليمية متساوية لمن يريد التعلم.

وكان من نتائج ذلك أن أصبح التعليم مجانياً إلى جانب أن الآباء يمولون بعض المصروفات مثل المواصلات والنشاطات التعليمية .

فعلى سبيل المثال :-

المرحلة الابتدائية يدفع الأب(٧٠)جنيهاً إسترلينيا ويشكل(١١ %) من قيمة الإنفاق الكلي.

المرحلة الثانوية الدنيا يدفع الأب (١٠٠) جنيهاً إسترلينيا ويشكل(١٥%) من قيمة الإنفاق الكلي.

بعض جوانب الإفادة من إدارة التعليم الياباني

نظراً للتفوق العلمي والتكنولوجي فلقد أصبح هذا النظام يثير الانتباه ويجذب إليه العديد من المجتمعات المتقدمة برغم ما وصلت إليه من مستوى عالٍ في كثير من المجالات

لا تحاول تقليده، وإنما تحاول الإفادة مما يتميز به من خصائص فريدة،

وتضمين هذه الخصائص لنظمها الإدارية حتى يستمر لها التقدم والتفوق

. يجب على الدول النامية أن تحذو حذو الدول المتقدمة لأنها في أمس الحاجة لذلك، وتطويع تجارب الآخرين لظروفها المحلية والثقافية والعمل بما يلي :-

1) العمل على بناء نظام إداري متكامل العناصر يأخذ بمزايا المركزية واللامركزية .
2) العمل من خلال مفاهيم وأسس واضحة ومحاولة تطبيقها بأسلوب متميز بالتنسيق والتكامل فيما بينها
3) التأكيد على الصلة الوثيقة بين الإدارة التعليمية والتخطيط للتعليم .
4) الأخذ من أسس الإدارة اليابانية فيما يتعلق بعمليات التوظيف الدائم والمشاركة في اتخاذ القرار.
5) الإفادة من التجربة اليابانية في عمليات التكامل بين المركزية واللامركزية وبين الإدارة على المستويات الثلاثة للنهوض بالتعليم.
6) مشاركة الإدارات التعليمية على اختلاف مستوياتها في النهوض بالبحث التربوي لحل الكثير من المشكلات التي تواجهها.
7) مشاركة الإدارات التعليمية في رفع مستوى الوعي التربوي والتعليمي عن طريق عقد الندوات والمؤتمرات داخل المؤسسات التعليمية

الصناعة في اليابان

يعد الاقتصاد الياباني معجزة القرن العشرين ، فهي دولة لا تملك المقومات الطبيعية التي تدفعها الى التطور والتقدم " قلة وندرة وانعدام الثروات المتنوعة في مختلف المجالات " علاوة على ظروفها الطبيعية التي لا تسمح لها بإقامة نشاطات زراعية رائدة ، دون أن ننسى الظروف التي مرت بها أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية ، حيث فقدت مستعمراتها ودمرت معظم بنياتها التحتية في المجال الاقتصادي ، ورغم كل ذلك استطاعت تحقيق القفزة في زمن قياسي ، وحققت انتعاشا كبيرا في المجال التجاري والمالي وأصبحت منافسا عنيدا للولايات المتحدة والمجموعة الاقتصادية

عوامل القوة للصناعية لليابان

١- عوامل تاريخية : عصر الميجي ، مشروع مارشال ، الحرب الكورية .

٢- **عوامل بشرية :** وفرة الايدى العاملة المتنوعة (٣٠ %من اليد العاملة نشيطة)+ طبيعة الفرد الياباني .

٣- **عوامل اقتصادية :** وفرة رؤوس الاموال +قوة الاستثمارات +غزو الأسواق الخارجية +ضخامة الاسطول التجاري + التركيز الصناعي +البحث العلمي التكنولوجي.

٤- عوامل سياسية : الاستقرار السياسي + قلة النفقات العسكرية .

استراتيجية الصناعة في اليابان :

عملت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية على استرجاع مكانتها الصناعية في العالم معتمدة على جملة أسباب سبق ذكرها ، واستمرت على هذه الوتيرة الى عام ١٩٦٠ حيث حاولت التأقلم والتكيف مع الأوضاع والظروف العالمية والمحلية لمواجهة مختلف الأزمات التي كانت تعصف بحياتها الاقتصادية خاصة في المجال الصناعي ، فاعتمدت على سياسة التصدير خاصة المواد الاستهلاكية ثم الصناعية التكنولوجية ، وبعد أزمة البترول ١٩٧٣ عملت على خلق المزيد من الأسواق الخارجية لتصريف منتجاتها الصناعية خاصة جنوب شرق آسيا وأمريكا الشمالية وأوربا الغربية ، وبعد الأزمة الاقتصادية لعام ١٩٨٩ عملت على التوجه الى العالم الثالث بالدرجة الأولى وذلك لتأمين المواد الأولية وفتح المزيد من الأسواق في هذا الفضاء الاستهلاكي الواسع ، وعملت على التقليل من التركيز الصناعي في اليابان والاستثمار في الخارج في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وأوربا الغربية والشرق الأوسط واستراليا وافريقيا بهدف جلب العملة .

خصائص ومشاكل الصناعه في اليابان

: أ- الخصائص

1- الجودة والإتقان وبالتالي الإقبال عليها .

2- كثرة واتساع الأسواق وبالتالي سهولة التصريف وسلاسته .

3- اعتمادها على المؤسسات الصناعية العملاقة وعلى التروستات العائلية .

4- فرض الحماية الجمركية للسوق اليابانية مما يقلل من منافسة السلع الأجنبية لها .

5- تمركز الأقاليم الصناعية في منطقة واحدة .

: ب - المشاكل

1- تبعية الصناعه اليابانية للخارج في مجال الموارد الأولية، الطاقة والمعادن .

2- المنافسة الشديدة من قبل و.م. أ ، والمجموعة الأوربية ، والنمور الأسيوية .

3- المضايقات الخارجية الأمريكية والأوربية حيث فرضت عليها فتح أسواقها أمام منتجاتها ومنحها أفضلية تجارية ، وألا تغلق أسواقها أمام المنتجات الغربية وهذا لتحد من انطلاقتها التجارية .

4- التلوث البيئي الذي ألحق أضرارا جسيمة بالوسط الطبيعي الياباني .

5- تزايد نسبة البطالة من سنة لأخرى.

اليابان قوة تجارية كبرى

مظاهر القوة التجارية :

يعتبر اليابان إحدى القوى التجارية الكبرى في العالم إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي والتنينات الأربعة والصين.* يعرف اليابان فائضا في ميزانه التجاري حيث تفوق قيمة الصادرات قيمة الواردات .* يتعامل اليابان تجاريا مع مختلف دول العالم وفي طليعتها البلدان الآسيوية والولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي.* تتشكل الصادرات اليابانية في

معظمها من المنتجات الصناعية . في المقابل تتكون الواردات من مواد متنوعة يمكن تصنيفها إلى مجموعتين : مواد مصنعة ، ومواد أولية طاقية ومعدنية وفلاحية. * يحتل قطاع التجارة مكانة بارزة في الاقتصاد الياباني حيث يساهم بثلثي الناتج الداخلي الخام ، ويشغل تقريبا نفس الحصة من اليد العاملة.

المشاكل الاقتصادية :

- ضعف الفلاحة اليابانية : تشكل الجبال الجزء الأكبر من مساحة اليابان ، وبالتالي فالأراضي الزراعية تمثل نسبة ضعيفة مما أدى إلى نقص الإنتاج الفلاحي وجعل اليابان أول مستورد للمنتوجات الفلاحية والغذائية في العالم .- الافتقار إلى مصادر الطاقة والمعادن باستثناء الكبريت ، و بالتالي استيرادها بكميات كبيرة حيث يعد اليابان ثاني مستورد للبترول في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية .- المنافسة الأجنبية : بعد اندلاع الأزمة الاقتصادية ع II . (١٩٧٣) ارتفعت تكاليف الإنتاج وبالتالي أصبح اليابان يواجه منافسة أجنبية مما أدى إلى تراجع بعض الصناعات كالصناعة الكيماوية وصناعة الصلب وصناعة النسيج وبالتالي تناقص وتيرة النمو الاقتصادي الياباني.- التباين الجهوي : يتمركز الثقل الاقتصادي في الشريط الساحلي الجنوبي الممتد من العاصمة طوكيو إلى مدينة ناكازاكي والمعروف باسم الميغالوبوليس أو الحزام الصناعي. في المقابل فحركة التصنيع خارج هذا النطاق ضعيفة حيث لا نجد سوى بعض المراكز الثانوية المنعزلة

اليابان اليوم ؛؛.

تتمتع اليابان بأعلى معدل نمو اقتصادي بين الدول الصناعية الرئيسية في العالم. وقد لفت النجاح الاقتصادي الياباني أنظار العالم إليه. فخلال ما يزيد على قرن من الزمن، واليابان تتعلم من الغرب الأفكار والتكنولوجيا. وفي الثمانينيات من القرن العشرين، أصبحت الدول الأوروبية تطمح في أن تتعلم من اليابان لتحسين اقتصادياتها.

وبالرغم من النجاح الاقتصادي، إلا أن اليابان تعاني من بعض المشكلات منها: النقص الكبير بالمساكن، وتلوث البيئة الحضرية. كما يضغط الحلفاء الغربيون على اليابان لتزيد من إنفاقها العسكري، ولتؤدي دورًا أكبر في الترتيبات الأمنية في المنطقة.

يستند الازدهار الاقتصادي لليابان على تصدير السلع المصنعة مقابل استيراد الخامات. ومنذ مطلع الثمانينيات من القرن العشرين، وشركاء اليابان ينتقدون سياستها التجارية، لما تلحقه من أضرار باقتصادياتهم. ولتحسين علاقاتها التجارية بهم، وافقت اليابان عام ١٩٨١م على الحد من صادراتها من السيارات لكل من كندا، والولايات المتحدة وألمانيا، وخفضت من بعض قيودها على الواردات. وفي سبتمبر ١٩٩٢م، أرسلت اليابان وحدات من قواتها لتنضم لبعثة الأمم المتحدة التي عملت على حفظ السلام في كمبوديا.

الإقتصاد فى اليابان

حي "جينزا" في العاصمة "طوكيو"، يعتبر من أهم مناطق التسوق في البلاد والأسعار فيه هي الأغلى في العالم على الإطلاق .تطورت هذه المنطقة في الثمانينات مع بداية الطفرة الإقتصادية لليابان.

التصنيع

يعتبر التصنيع أكبر نشاط اقتصادي في اليابان، فهو يسهم بـ ٢٥% من جملة الناتج الوطني الإجمالي، ويوظف ٢٠% من جملة القوى العاملة في اليابان. يعتبر معدل النمو الصناعي الياباني من أعلى المعدلات في العالم. فمنذ الأعوام (١٩٧٠م – ١٩٨٠م) تضاعف الإنتاج الصناعي أكثر من ثلاث مرات.

تنتج الصناعة اليابانية كل شيء؛ فإنتاجها يتراوح ما بين الإلكترونيات الصغيرة وناقلات النفط الكبيرة، وهي مشهورة بجودتها العالية ومستواها الرفيع. وتستخدم المصانع اليابانية أحدث الآلات والمعدات والأساليب المتقدمة، وتحدِّث نفسها باستمرار ليبقى إنتاجها رفيع المستوى ومنخفض التكاليف، وتصدره بأسعار منافسة. وهي تلاقي طلبًا كبيرًا عليها في الأسواق العالمية.

تتمثل أهم الصناعات اليابانية في صناعة وسائل النقل، فهي تنتج نحو تسعة ملايين سيارة سنويًا، مما يجعلها الأولى في العالم في إنتاج السيارات، وكذلك هي الدولة الأولى في بناء السفن. تعد صناعة الآلات الكهربائية والإلكترونية كأجهزة الحاسوب وأجهزة المذياع والتلفاز من أسرع الصناعات نموًا، وتباع في مختلف بلدان العالم.

تُعدُّ اليابان إحدى الدول الكبرى المنتجة للحديد والفولاذ، الذي يصدر الكثير منه إلى الخارج، كما تعتبر اليابان في طليعة البلدان المنتجة للإسمنت، والسيراميك، والملابس، والصناعات المعدنية ومنتجات الأخشاب. وتتركز الصناعة اليابانية في خمس مناطق، كما تشتهر اليابان بالصناعات البتروكيميائية كالبلاستيك والألياف الصناعية.

الزراعة

تسهم الزراعة بنحو ٢% من مجمل الناتج الوطني الإجمالي، وتستخدم ٦% من مجموع القوى العاملة. لا تتجاوز مساحة أراضي اليابان الصالحة للزراعة ١٥% من المساحة العامة. ومع ذلك تنتج اليابان ٧٠% من احتياجاتها الغذائية.

يبلغ متوسط حجم المزرعة اليابانية حوالي هكتار واحد، إلا أن إنتاجية الأرض عالية وذلك لاستخدام طرق الري الحديثة والبذور المحسَّنة والمواد الكيميائية الزراعية والآلات. وبما أن اليابان يغلب عليها الطابع الجبلي، لذا تندر الأراضي الزراعية المستوية. لذلك يزرع اليابانيون بعض المحاصيل على المدرجات (المصاطب) الصناعية، حيث تساعد هذه المدرجات في استيعاب مياه الأمطار ومنع انجراف التربة. الزراعة اليابانية تنتج محاصيل وفيرة من مزارع صغيرة جدًا لأن الأرض قد جُعلت منتجة بقدر الإمكان. ولكن مع ذلك لابد من استيراد الطعام. وهؤلاء النسوة يقمن بقطف أوراق الشاي.

الأرز المحصول الرئيسي في اليابان، حيث تعتبر اليابان إحدى دول العالم الرئيسية في إنتاج الأرز، الذي يشغل أكثر من ٥٠% من الأراضي الزراعية. كما يزرع اليابانيون محاصيل أخرى مثل: بنجر السكر، والشاي، والتبغ والقمح بالإضافة لمحاصيل الفاكهة كالتفاح، واليوسفي، والبرتقال، والكمثرى والفراولة. وهم ينتجون خضراوات متنوعة مثل الباذنجان والكرنب والجزر والكرنب الصيني والخيار والبطاطس والبصل والبطاطا الحلوة والطماطم والفجل الأبيض.

أخذ اليابانيون منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين يأكلون كميات أكبر من منتجات الألبان، والبيض واللحوم. لذلك تزايدت أعداد مشروعات الثروة الحيوانية والدواجن. وكان الكثير من المزارعين اليابانيين قبل الحرب العالمية الثانية يستأجرون الأراضي التي يزرعونها مقابل إعطاء المالك نصف إنتاجها. أما بعد الحرب، وبفضل الإصلاح الزراعي الذي طُبِّق، فقد تقلص حجم الحيازات الزراعية، وتمكن المزارعون من شراء الأراضي التي يفلحونها، لذلك تبلغ نسبة المزارعين المالكين لأراضيهم في الوقت الحاضر ٩٠%.

صناعة صيد الاسماك

اليابان واحدة من الدول الرائدة في العالم في صيد الأسماك وتصنيعها، فهي توظف ١% من القوى العاملة اليابانية التي تصطاد ١٠ مليون طن من الأسماك سنويًا. تملك اليابان أكبر أسطول لصيد الأسماك في العالم، إذ يضم ما يزيد على ٤٠٠,٠٠٠ سفينة وقارب، تقوم بالصيد في المياه الإقليمية الدولية. واليابان الدولة الأولى في إنتاج سمك التونة والثانية، بعد الولايات المتحدة، في إنتاج السالمون. بالإضافة إلى العديد من الأسماك الأخرى

التعدين

تحظى اليابان بوجود تشكيلة متنوعة من المعادن، إلا أنها بكميات قليلة لا تفي باحتياجاتها، وأهمها: الفحم الحجري والنحاس والحجر الجيري والمنجنيز والفضة والزنك. تستورد اليابان معظم المعادن التي تحتاجها الصناعة اليابانية من الخارج، فهي تستورد تقريبًا جميع خامات الألومنيوم والنفط، ومعظم فحم الكوك والحديد

مصادر الطاقة

تحتاج اليابان كميات كبيرة من الطاقة لمصانعها ومزارعها وبيوتها وللسيارات، واليابان من كبريات دول العالم في إنتاج الطاقة الكهربائية. يأتي ٦٥% من الطاقة من النفط، وتستورد اليابان كل احتياجاتها تقريبًا من النفط والغاز الطبيعي، إذ إن الإنتاج المحلي منهما لا يغطي أكثر من ١% من احتياجاتها المحلية. ومعظم كميات النفط المستوردة تأتي من بلدان الشرق الأوسط،كذلك تواصل اليابان التنقيب عن النفط على أمل العثور عليه في سواحلها وفي مضيق كوريا وبحر اليابان.

تمتلك اليابان مصادر كبيرة للفحم الحجري في جزيرتي هوكايدو وكيوشو بالرغم من أن معظم المتوافر منه من النوع الردئ رقيق الطبقات، لذلك يكثر الاعتماد على النفط مصدرًا للطاقة. تزوِّد الكهرباء الناتجة من مصادر الطاقة النووية البلاد بنحو ٢٥% من احتياجاتها للطاقة. وتنتج محطات الطاقة الكهرومائية نحو ١٠% من احتياجات اليابان.

التجارة الخارجية :

تعتبر اليابان في مقدمة البلدان التجارية في العالم، ويصل مجموع صادراتها ووارداتها إلى أكثر من ٢٥٠ بليون دولار أمريكي في السنة. وصادراتها الرئيسية سيارات الركاب والحديد والفولاذ والمعدات الإلكترونية، وتأتي بعدها الآلات الكهربائية وغير الكهربائية والدراجات النارية

والشاحنات والبلاستيك (اللدائن) والأجهزة الدقيقة والسفن والأقمشة النسيجية المصنعة. إن المادة الرئيسية التي تستوردها اليابان هي النفط الذي يؤلف نسبة ٣٥% من مجموع وارداتها. والمواد المستوردة الأخرى تشتمل على الكيميائيات والفحم الحجري وخام الحديد والغاز الطبيعي والخشب واللحم والحبوب. تعد الولايات المتحدة الأمريكية الشريك التجاري الرئيسي لليابان، ويأتي بعدها كل من أستراليا وكندا والصين وألمانيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

النقل والموصلات :-

تمتلك اليابان نظامًا حديثًا للنقل يتميز بكفاءة عالية، يشتمل على الطرق الخارجية وخطوط السكك الحديدية والسفن الساحلية. وفي جميع المدن، يتوافر نظام دقيق للنقل، بما في ذلك الحافلات والقطارات وقطارات الأنفاق. وتأتي اليابان في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في عدد سيارات الركَّاب، وبها ٢٩ مليون سيارة، وتنقل الشاحنات ٤٥% من السلع داخل اليابان، بينما تنقل القطارات ٧% من السلع و٤٠% من المسافرين. وتتصل جزيرتا هوكايدو وهونشو بنفق طوله ٥٣,٩كم تحت البحر. وهو أطول نفق يُستخدم للنقل في العالم. ويبلغ حجم الأسطول التجاري الياباني ٤٠ مليون طن متري. والموانئ الرئيسية هي جيبا وكوبي وناغويا ويوكوهاما، كما توجد مئات من الموانئ والمرافئ الصغيرة. وتنقل السفن ما يقارب نصف البضائع المعدة للشحن داخل اليابان. وفي اليابان كثير من المطارات الحديثة ويندرج المطار الدولي في طوكيو ومطار أوساكا الدولي ضمن المطارات الأكثر ازدحامًا في العالم

رغم الأزمة العالمية اليابان لاتزال الاقتصاد الثاني عالميا :-

طوكيو – الفرنسية

أكدت الإحصاءات التي نشرتها الحكومة اليابانية اليوم أن اليابان حافظت وبصعوبة على موقعها باعتبارها الاقتصاد الثاني عالميا قبل الصين في ٢٠٠٩. وافتتحت بورصة طوكيو على ارتفاع طفيف الاثنين بنسبة ٠,٠٩%.

وبلغ أجمالي الناتج الداخلي الياباني وفقا لهذه الأرقام ٥٠٧٥ مليار دولار مقابل ٤٩٠٠ مليار للصين، وفق الأرقام المنشورة في يناير. وبذلك يكون أجمالي الناتج الداخلي الياباني تراجع بنسبة ٥% على كامل العام ٢٠٠٩، على الرغم من تحقيق نمو من ١,١% خلال الربع الأخير مقارنة مع الربع الثالث. أما الصين فقد حققت نموا حقيقيا بنسبة ٨,٧% العام الفائت.

وكان معظم الاقتصاديين يتوقعون أن يتجاوز اقتصاد الصين اقتصاد اليابان في ٢٠١٠ و٢٠١١. وتحتل اليابان موقع الاقتصاد الثاني عالميا بعد الولايات المتحدة منذ ١٩٦٨. وحقق أجمالي الناتج الداخلي الياباني نموا بنسبة ٤,٦% خلال الربع الأخير مقارنة مع الفصول الثلاثة الأولى.

النهضة الاقتصادية اليابانية الحديثة :-

أدى توقيع معاهدة سان فرانسيسكو (١٩٥٢) إلى خروج الاحتلال الأمريكي وتسلم اليابانيين للسلطة للمرة الأولى منذ انتهاء الحرب. وبدأ الانتعاش الاقتصادي عند اشتعال الحرب الكورية، حيث دفعت أمريكا لليابان حولي ٢٧% من دخل اليابان مقابل السماح لهم باستعمال قواعدهم وخدمات عسكرية أخرى. وبعد انتهاء ذلك الحرب، كانت قد بدأت

"وزارة التجارة الدولية والصناعة" تأخذ بالعمل. حيث كانت مهمتها وضع معايير المحافظة على الصناعات المحلية وتعزيز التعاون بين القطاعات الخاصة والحكومة المركزية.

وقامت هذه الوزارة بإنشاء بنك التطوير الياباني الذي ساهم في تمويل العديد من الصناعات الواعدة (بنسبة ٨٣%) كبناء السفن وإنتاج الكهرباء والصلب وأيضا استيراد التكنولوجيا الحديثة. وشخصية بارزة قيادية يجب ذكره هنا هو رئيس الوزراء الياباني هياتو ايكايدا، ومن أهم أعماله خطة الدخل المزدوج الذي خفف من الاعتراضات الداخلية ضد الاستثمار الأجنبي، بالإضافة حل الكثير من مشاكل إضرابات العمال آنذاك. وكانت نتيجة كل هذه السياسات ذو اثر عميق ومستمر، حيث أصبح سعر المبادلة للين من ٣٦٠ مقابل دولار واحد إلى ١١٠، و زيادة الدخل القومي من ٩١$ بليون دولار إلى تريليون دولار بعد خمسة عشر عاما فقط.

الوضع الاقتصادي الحالي :-

هذه بعض الإحصائيات المهمة عن حال الاقتصاد الياباني في عام ٢٠٠٧:

* العملة الوطنية : الين الياباني

* عضو في منظمة التجارة العالمية، وأيبك ومنظمة التعاون الاقتصادي والتطوير

* ترتيب اقتصادها: الثالث على مستوى العالم

* معدل النمو: ٢.٨% والصادرات بلغت ٥٩٠ بليون دولار

* إجمالي الناتج المحلي: الزراعة ١.٦%، الصناعة ٢٥.٦%، الخدمات ٧٣.١%

* نسبة السكان تحت خط لفقر: ١٣.٥%

* القوة العاملة: ٦٠ مليون ونسبة البطالة ٤.١% ومعدل التضخم ٠.٣%

* أهم القطاعات الصناعية: الصناعة الميكانيكية والثقيلة وبناء السفن والتكنولوجيا الدقيقة واقتصاد المعرفة

انتهى _____

المحاضرة ١٤ و١٥ مراجعة لما سبق دراسته

وبالتوفيق للجميع